المملكة المغربية

المجلس الأعلى للحسابات

تقرير تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي بخصوص السنة المالية 2021

مداولة

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية، وكذا بفحص صحة نفقاتها برسم الدعم الممنوح لها عن السنة المالية 2021 للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.

وقد تم إعداد تقرير في هذا الشأن من طرف لجنة تتكون من الأساتذة خديجة آيت زي (رئيسة فرع بالغرفة الأولى)، والمصطفى آيت بلق وابراهيم البابلوتي وهاجر واشيخ مستشارين بنفس الغرفة.

وقد تم التداول بشأن هذا التقرير بتاريخ 28 جمادى الأولى 1444 الموافق ل 23 ديسمبر 2022 وكانت الهيئة تتألف من:

- ذة. زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ. عبد العزيز كلوح، الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، عضوا؛
- ذ. محمد كمال الداودي، رئيس الغرفة المكلفة بتنسيق أعمال المحاكم المالية، عضوا؛
- ذ. عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة الأولى، عضوا؛
- ذ. سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة الثالثة، عضوا؛
- ذ. محمد دير، رئيس الغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة الخامسة، عضوا؛
- ذة. سمية السباعي، رئيسة غرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛
- ذة. فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذ. حسن النمراني، منسق أعمال غرف المجلس الأعلى للحسابات، عضوا.

الفهرس

تقديم 13
الجزء الأول: النتائج العامة للتدقيق..... 15
أول. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة 17
1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2021 17
1.1. أهمية الدعم الممنوح من طرف الدولة 17
1.1.1. ارتفاع الدعم العمومي ارتباطا بسياق تنظيم انتخابات 2021..... 17
2.1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مقارنة مع الاقتراعات السابقة ارتباطا بسياق الوضعية الوبائية والتنظيم المتزامن للاقتراعات 18
3.1.1. استقرار مستوى مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية..... 19
4.1.1. استفادة أربعة أحزاب من دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء برسم 2021..... 19
2.1. ارتفاع الموارد الذاتية للأحزاب ب 62% 20
3.1. استفادة ثمانية أحزاب سياسية من 92% من مجموع الموارد المصرح بها 20
4.1. تفاوت نسبة مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للأحزاب السياسية 21
2. عدم احترام السقف القانوني لتلقي الهبات وللتحصيل نقدا 21
3. مواصلة الجهود لإرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة 21
1.3. إرجاع 72% من الدعم غير المبرر من طرف 16 حزبا 21
2.3. عدم إرجاع مبلغ 10,32 مليون درهم من الدعم غير المبرر من طرف 13 حزبا 24
ثانيا. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها 26
1. اتسام النفقات الإجمالية بأهمية النفقات الانتخابية 26
2. ارتفاع تكاليف تسيير الأحزاب ب 24% مقارنة بسنة 2020 27
3. 92 % من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب 27
4. ضرورة العمل على تحسين عملية تبرير النفقات 28
1.4. ارتفاع نسبة النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة 28
2.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية..... 29
3.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب 29
4.4. ضرورة التقيد بالسقف القانوني لأداء النفقات نقدا..... 30
ثالثا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية 30
1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية 30
1.1. تراجع طفيف في تقديم الحسابات السنوية 30
2.1. تقديم 22 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ من طرف الخبير المحاسب وست (6) حسابات بتحفظ وحساب واحد غير مشهود بصحته..... 31
3.1. الحاجة إلى تحسين عملية الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية..... 32
2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي وضرورة العمل على تجاوزها 34
1.2. عدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة 35
2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة 36
3.2. عدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق" 36
4.2. عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية 36
5.2. أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية..... 37
3. أهم نتائج تحليل الأجوبة على الاستبيان الموجه للأحزاب السياسية والحاجة الماسة لمواكبتها بهدف تحسين تدبيرها الإداري والمجالي والمالي والمحاسبي 37
1.3. ضرورة اعتماد آليات التنظيم الإداري 38
2.3. تعزيز الموارد البشرية للأحزاب 38
3.3. توزيع مجالي محدود للهياكل التنظيمية للأحزاب..... 38
4.3. شركات مملوكة للأحزاب تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة 39
5.3. ضرورة الحرص على إعداد وتنفيذ الميزانية 39
6.3. الحاجة إلى رفع قدرات التدبير المحاسبي للأحزاب 39
7.3. الحاجة لتجاوز الصعوبات التي تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري..... 40
رابعا. توصيات المجلس الأعلى للحسابات..... 41

الجزء الثاني: نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي..... 43
1. حزب التجمع الوطني للأحرار 45
2. حزب الأصالة والمعاصرة 47
3. حزب الاستقلال 49
4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 53
5. حزب الحركة الشعبية 56
6. حزب التقدم والاشتراكية 58
7. حزب الاتحاد الدستوري 60
8. حزب العدالة والتنمية 63
9. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية 66
10. حزب جبهة القوى الديمقراطية 69
11. الحزب الاشتراكي الموحد 72
12. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي 74
13. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي 76
14. حزب الديمقراطيين الجدد 80
15. حزب البيئة والتنمية المستدامة 82
16. الحزب المغربي الحر 85
17. حزب الأمـــــــــل 89
18. حزب الإنصاف 91
19. حزب الخضر المغربي 94
20. حزب الوحدة والديمقراطية 98
21. حزب الوسط الاجتماعي 101
22. حزب الشورى والاستقلال 103
23. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية 106
24. حزب النهضة والفضيلة 110
25. حزب العمل 112
26. حزب النهضة 114
27. حزب المجتمع الديمقراطي 118
28. الحزب الديمقراطي الوطني 121
29. حزب النهج الديمقراطي العمالي 124

لائحة الجداول

جدول 1: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2019-2021 17
جدول 2: الأحزاب السياسية التي لم يصرف لها مبلغ الدعم السنوي العائد لها 19
جدول 3: تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة 2019-2021 20
جدول 4: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة 26
جدول 6: مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب33
جدول 7: توزيع العاملين على الأحزاب السياسية..... 38
جدول 8: الهياكل المجالية للأحزاب السياسية 39

لائحة المبيانات

مبيان 1: حصص الأحزاب السياسية من مجموع الموارد برسم 2021 20
مبيان 2: توزيع تكاليف تسيير الأحزاب السياسية برسم 2021 حسب طبيعتها 27

لائحة الملحقات

ملحق 1: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2019-2021 129
ملحق 2: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2021 130
ملحق 3: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 ..131
ملحق 4: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة حسب الاستحقاقات الانتخابية والسنوات المالية 132
ملحق 5: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2021.....133
ملحق 6: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2019-2021 134
ملحق 7: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021 135
ملحق 8: وضعية احترام الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021 136
ملحق 9: أبرز التحفظات المسجلة من طرف الخبراء المحاسبين على حسابات الأحزاب السياسية المعنية.....137

أبرز الملاحظات والتوصيات

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات **بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2021**، لا سيما في ما يخص عائداتها وتكاليفها، وكذا فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

ويعرض الملخص التالي أبرز الملاحظات والتوصيات المسجلة:

فيما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية، قدم 29 حزبا من أصل 34 حزبا، حساباتهم السنوية، مقابل 30 حزبا برسم سنة 2020 و32 حزبا برسم 2019. وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 18 حزبا بحساباتهم داخل الأجل القانوني، مقابل 11 حزبا خارج الأجل القانوني. بينما تخلفت خمسة أحزاب عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية وحزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب القوات المواطنة.

كما لاحظ المجلس بأن 28 حزبا من أصل 29 حزبا الذين أدلوا بحساباتهم السنوية، قدموا حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، منها 22 حزبا أدلوا بحسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ وستة أحزاب (06) قدمت حسابات مشهود بصحتها بتحفظ، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب جبهة القوى الديمقراطية والحزب المغربي الحر وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة. فيما قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي دون تقديم تقرير الخبير المحاسب للإشهاد بصحته.

في نفس السياق، لم يقدم 14 حزبا كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

لذلك، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** بالحرص على تقديم الحساب السنوي في الأجل القانوني وأن يكون مصادقا عليه من طرف خبير محاسب ومدعوما بكل الوثائق المطلوبة، كما هو منصوص عليه في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.

أما فيما يخص عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، فعملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، قام 16 حزبا إلى حدود أواخر شهر ديسمبر 2022 بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 25,96 مليون درهم، أي ما يعادل 72% من الدعم غير المبرر (تم إرجاع 7,68 مليون درهم خلال سنة 2021 و18,28 مليون درهم خلال سنة 2022)، وتخص هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية سابقة وكذا بالاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 (25,17 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب) وكذا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (0,79 مليون درهم بالنسبة لثلاثة عشر حزبا).

وفي المقابل سجل المجلس أن 13 حزبا لم يقم، إلى حدود أواخر شهر ديسمبر 2022، بإرجاع مبالغ دعم تناهز 10,32 مليون درهم إلى الخزينة، سبق للمجلس أن صرح بأنها غير مستحقة (6,90 مليون درهم يمثل الفرق بين التسبيق المقدم للحزب ومبلغ الدعم المستحق تبعا لنتائج الاقتراع المعني)، أو لم يتم استعمالها أو استعملت لغير الغايات التي منحت من أجلها (2,14 مليون درهم)، أو لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة (1,28 مليون درهم). وتشمل مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية لسنوات 2015

و2016 (2,97 مليون درهم بالنسبة لثمانية أحزاب) و2021 (5,78 مليون درهم بالنسبة لحزب واحد) وكذا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنوات 2017 و2020 و2021 (1,57 مليون درهم بالنسبة لتسعة أحزاب)

في هذا الإطار، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمراسيم بتطبيق أحكامها.

وفيما يتعلق بنتائج فحص صحة النفقات، خارج مصاريف الحملات الانتخابية التي سيتم تضمينها في تقارير خاصة عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فقد سجل المجلس عدة نقائص همت أساسا:

- عدم دعم جزء من النفقات المصرح بها من طرف ستة أحزاب بوثائق الإثبات المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 4,77 مليون درهم، أي بنسبة 3,87% من مجموع نفقات التسيير المصرح بصرفها برسم سنة 2021، مقابل 0,76% في 2020 و1,30% في 2019؛
- قيام أربعة أحزاب بالتصريح بنفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية، بمبلغ 47.658,00 درهم، أي ما يمثل 0,04 % من مجموع النفقات، مقابل 0,04% في 2020 و0,03% في 2019؛
- قيام سبعة أحزاب بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والكراء وأداء الضرائب والرسوم بواسطة وثائق إثبات معنونة في غير اسم الحزب المعني. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 322.306,14 درهم، أي بنسبة 0,26% من مجموع تكاليف التدبير، مقابل 0,28% في 2020 و0,27% في 2019؛
- عدم تقيد ستة أحزاب بالسقف القانوني لأداء النفقات نقدا، بحيث تم أداء ما مجموعه 392.611,55 درهم نقدا، رغم أن مبلغ كل نفقة يساوي أو يتجاوز السقف القانوني المحدد في 10.000 درهم، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس لم يسجل أي استخدام للدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لغير الغايات المرتبطة بمصاريف التدبير.

وبخصوص التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب، سجل المجلس عدة نقائص على مستوى مسك محاسبتها وفق مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، من أبرزها ما يلي:

- **عدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة:**

لم تقم خمسة أحزاب بتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاتحاد الدستوري والحزب الاشتراكي الموحد وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي. ولم يعمد ثلاثة (03) أحزاب إلى إدراج بعض المصاريف المنجزة خلال سنة 2021 على مستوى حساب العائدات والتكاليف، ويتعلق الأمر بكل من حزب الأمل الذي لم يقم بتنزيل المصاريف المنجزة في إطار تنظيم مؤتمره الوطني العادي السادس المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2021 وحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي لم يدرج الدعم الذي منحه للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات بالمغرب وحزب الاتحاد الدستوري الذي لم يدرج جميع المصاريف التي أنجزها بمناسبة الانتخابات حيث اكتفى بتنزيل مبالغ الدعم المقدمة لمترشحيه.

ولم يقم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بإدراج مبلغ العتاد الذي اقتناه على مستوى جدول "الأصول الثابتة غير المالية". كما قدم حزب الاتحاد الدستوري ضمن الوثائق المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الجدول المخصص لسندات المساهمة دون تضمينه أي مبلغ، في حين يظهر حساب "سندات المساهمة" على مستوى "دفتر الأستاذ" رصيدا بمبلغ 5 مليون درهم. وقام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتسجيل مبلغ الدعم المقدم لجريدة الحزب على مستوى جدول الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات.

- **عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة:**

لم تدرج تسعة (09) أحزاب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة". ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب المغربي الحر وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني.

- **عدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق":**

قدمت ثلاثة (03) أحزاب حساب "الصندوق" بأرصدة دائنة أحيانا وذلك خلافا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور. ويخص الأمر كلا من حزب الإنصاف وحزب الشورى والاستقلال وحزب المجتمع الديمقراطي. كما لم تقم ثلاثة (03) أحزاب بإدراج العمليات التي قامت بها نقدا على مستوى حساب "الصندوق"، ويتعلق الأمر بكل من حزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي.

- **عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية:**

لم تراع تسعة (09) أحزاب في مسك محاسبتها بعض الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، بحيث لم تحترم هذه الأحزاب، على مستوى مسك محاسبتها، مصنف الحسابات المبسطة والخاصة والقوائم المرفقة بالملحقين رقم 1 و2 من المخطط المذكور. ويتعلق الأمر بكل من حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

- **أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية**

لم تحترم ثلاثة (03) أحزاب قاعدة **"عدم المساس بالموازنة"** المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية التي تقتضي نقل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة، ويهم الأمر كلا من حزب التقدم والاشتراكية وحزب النهضة والحزب المغربي الحر اللذين قدموا موازنات لا تتضمن نفس الأرصدة الختامية المبينة على مستوى موازنة سنة 2020.

في هذا الإطار، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** بالحرص على تجويد مسك المحاسبة واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، وذلك من خلال مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

أبرز مؤشرات تدقيق حسابات الأحزاب السياسية برسم 2021

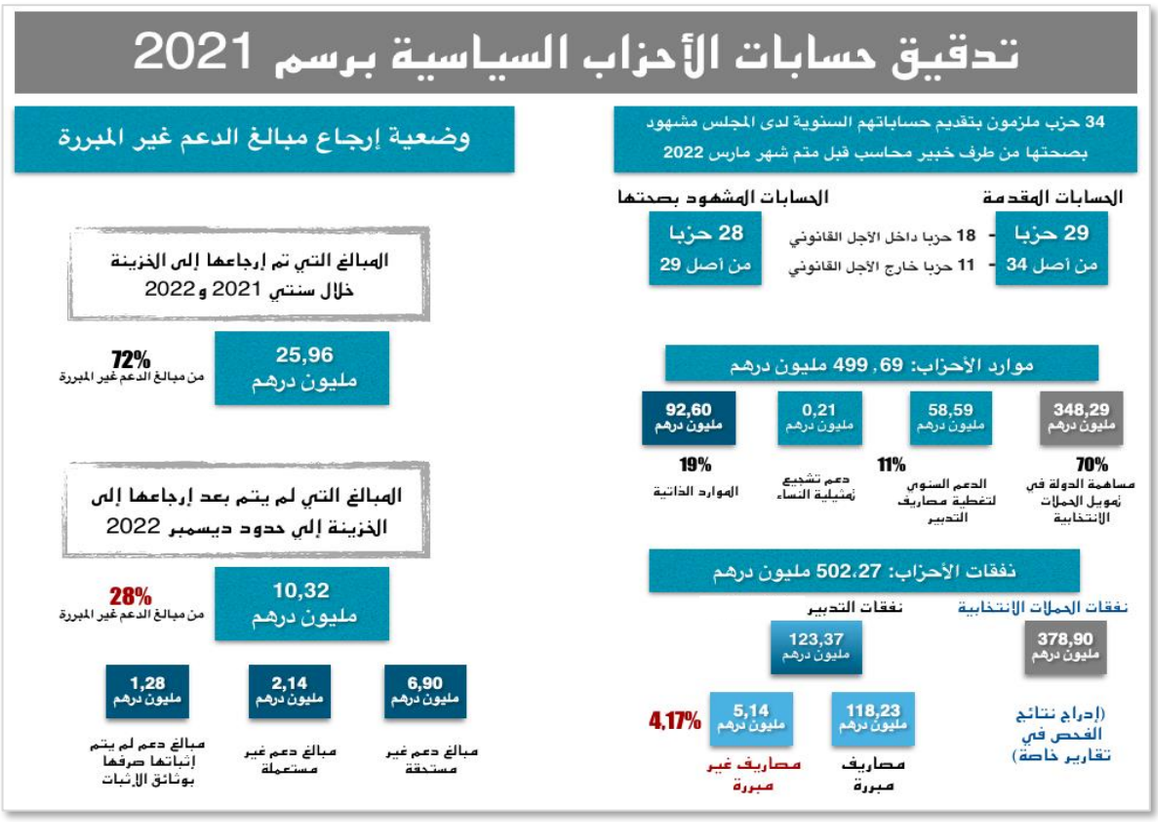

أما بالنسبة لمواكبة الأحزاب السياسية **بهدف تحسين تدبيرها الإداري والمالي والمحاسبي**، فقد لاحظ المجلس بأن النقائص المسجلة من طرفه، والمتواترة منذ سنة 2012، ترجع أساسا إلى ضعف البنيات التدبيرية والبشرية للأحزاب، حيث تبين من خلال تحليل أجوبتها على الاستبيان الذي وجهه إليها بهذا الخصوص ما يلي:

- 38% من الأحزاب لا تقوم بإعداد ميزانية توقعية لمواردها وتكاليفها (10 أحزاب ضمن 26 حزبا التي تلقى المجلس أجوبتها)؛
- عدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ المداخيل والنفقات، بحيث لا يتوفر 14 حزبا ضمن 26 على مسطرة من أجل تتبع استخلاص الموارد غير العمومية، وهو ما يمثل 53,8% من الأحزاب المعنية. كما لا يتوفر 18حزبا على مسطرة تنظم تحديد وصرف النفقات أي ما نسبته 69,2% من العينة المتوصل بأجوبتها؛
- 27,6% فقط من العاملين بالأحزاب السياسية، البالغ عددهم 434 عاملا، يتوفرون على مستوى تعليم عالي، فيما يسجل تفاوت كبير في أعداد العاملين ما بين أحزاب تشغل أكثر من 100 عامل (حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة) وأحزاب أخرى صرحت بأعداد جد محدودة بل بغياب مطلق للموارد البشرية بالإضافة إلى محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدتهم.

في هذا الإطار، **يوصي المجلس الأحزاب السياسية** بالعمل على تقوية قدراتها على مستوى التدبير الإداري والمالي والمحاسبي، لاسيما من خلال القيام بتدعيم البنيات الإدارية والموارد البشرية.

كما يوصي المصالح المختصة بوزارة الداخلية بمواكبة الأحزاب السياسية من خلال دعم تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة الأطر المكلفة بالتدبير الإداري والمحاسبي والمالي، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية ونظام معلوماتي موحد، من أجل استعمال أوسع وأفضل للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

تقديم

طبقا لأحكام الفصل 147 من الدستور ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وكذا لمقتضيات المادة الثالثة من القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية كما تم تغييرهما وتتميمهما، قام المجلس الأعلى للحسابات **بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم السنة المالية 2021**، وكذا فحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها.(123,37 مليون درهم)

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها كل حزب معني برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021 بما مجموعه 348,29 مليون درهم، سيتم تضمينها في تقارير خاصة، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 11-29 سالف الذكر.

ومن أجل تيسير عملية تقديم الحسابات السنوية، وضع المجلس رهن إشارة الأحزاب السياسية منصة رقمية مكنت من إدلاء ستة وعشرين (26) حزبا من أصل تسعة وعشرين (29) بحساباتهم من خلال هذه المنصة.

ومن أجل مراقبة مدى احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المحاسبية الجاري بها العمل، اعتمد المجلس منهجية تقوم، في مرحلة أولى، على التأكد من تقديم الأحزاب السياسية لحساباتها في الآجال القانونية وإدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لها، ثم بعد ذلك تدقيق وفحص الجوانب المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة ومحتوى الوثائق المحاسبية المقدمة وتقارير الخبراء المحاسبين ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية الموارد وصحة النفقات. وفي مرحلة ثالثة، توجيه إعذارات إلى الأحزاب المعنية بالملاحظات التي سجلها المجلس بغرض تسوية وضعيتها.

وقد أسفرت عملية تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي للمساهمة في مصاريف التدبير لسنة 2021 عن تسجيل 177ملاحظة همت تدبيرها المالي والمحاسباتي ومدى التزامها بالمقتضيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لماليتها. وقد تم توجيه هذه الملاحظات إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب التي قدمت حساباتها (29 حزبا) قصد الإدلاء بتوضيحاتهم أو بوثائق الإثبات المطلوبة. ويشار في هذا الإطار، أن المسؤولين الوطنيين ب 28 حزبا أدلوا بتعقيباتهم وبوثائق محاسبية ومستندات إثبات لدعم أجوبتهم، في حين لم يقدم حزب واحد، هو الحزب الديمقراطي الوطني أجوبته على ملاحظات المجلس.

وقد ثبت للمجلس من خلال هذا التدقيق أن بعض الأحزاب لم تقدم التبريرات الكافية بخصوص إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة ومحتوى الحسابات السنوية المدلى بها وتقارير الخبراء المحاسبين واحترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب وكيفيات أداء النفقات.

ونظرا لكون معظم الملاحظات التي تسفر عنها عمليات تدقيق الحسابات السنوية منذ سنة 2012 تتعلق بنقائص على مستوى التدبير المالي والمحاسباتي للأحزاب السياسية، قام المجلس بتوجيه استبيان في الموضوع إلى 34 حزبا وتلقي بخصوصه أجوبة 26 من بينهم، في حين تخلفت عن ذلك خمسة (5) أحزاب.

وتبين للمجلس من خلال تحليل أجوبة الأحزاب السياسية على هذا الاستبيان العديد من النقائص المرتبطة أساسا بضعف مستوى التأطير ومحدودية الموارد البشرية العاملة بالمصالح الإدارية للأحزاب السياسية وكذا عدم إعداد ميزانيات توقعية وعدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ مداخيلها ونفقاتها.

ويتناول هذا التقرير ثلاث محاور تتعلق بوضعية المداخيل المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة ووضعية تنفيذ النفقات وفحص صحتها، وكذا التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية.

الجزء الأول:
النتائج العامة للتدقيق

أولا. وضعية المداخيل المصرح بها وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة

1. تطور ملحوظ لموارد الأحزاب السياسية برسم سنة 2021

سجل مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية تطورا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020، بعد أن ارتفعت من 121,93 مليون درهم إلى 499,69 مليون درهم.

1.1. أهمية الدعم الممنوح من طرف الدولة

بلغ مجموع **موارد الأحزاب السياسية** المصرح بها برسم سنة 2021 ما قدره **499,69 مليون درهم**، موزعة ما بين الدعم الممنوح من طرف الدولة بنسبة 81,47% والموارد الذاتية للأحزاب بنسبة 18,53%.

1.1.1. ارتفاع الدعم العمومي ارتباطا بسياق تنظيم انتخابات 2021

بلغ إجمالي **الدعم الممنوح من طرف الدولة** للأحزاب السياسية خلال سنة 2021 ما قدره **407,09 مليون** درهم، موزعة ما بين مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في اقتراعات 2021 (85,56%) والدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير (14,39%) والدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء (0,05%). فيما لم يتم منح أي دعم لتنظيم المؤتمرات الوطنية العادية. ويبين الجدول التالي تطور الدعم العمومي الممنوح للأحزاب خلال الفترة 2019-2021:

جدول 1: تطور مبالغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية خلال الفترة 2019-2021 (بالدرهم)

مساهمة الدولة لتغطية المصاريف المختلفة للأحزاب السياسية	2019	2020	2021
مصاريف التدبير	58 593 750,01	58 125 000,01	58 593 750,01
تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	234 375,00	6 313 330,18	0,00
تشجيع تمثيلية النساء	834 000,00	195 000,00	212 472,27
الحملات الانتخابية	0,00	0,00	348 288 530,61
المجموع	**59 662 125,01**	**64 633 330,19**	**407 094 752,89**

المصدر: مديرية الشؤون الانتخابية بوزارة الداخلية والحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2019-2021

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2022 عرفت صدور المرسوم رقم 2.22.447 صادر بتاريخ 29 يوليو 2022 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.293 الصادر بتاريخ 5 يوليو 2012 بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، والذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي المخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي، وكذا الرقابة التي سيخضع لها استعمال الدعم المذكور .

الإطار 1: المستجدات القانونية الصادرة خلال سنة 2022 حول تحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه

طبقا لتوجيهات صاحب الجلالة في خطابه يوم 12 أكتوبر 2018 أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة الرباط، صدرت عدة نصوص قانونية وتنظيمية خلال سنتي 2021 و2022، تم بموجبها تغيير وتتميم نظام تمويل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وكذا الحملات الانتخابية؛ ومن بين ما همت توسيع نطاق الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية ليشمل دعما عموميا سنويا إضافيا يخصص لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي.

وشهدت سنة 2022 صدور مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم بتحديد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم السنوي الإضافي وكذا الرقابة التي سيخضع لها استعمال الدعم المذكور كما يلي:

- يصرف الدعم السنوي الإضافي للأحزاب السياسية المعنية بناء على طلب منها؛
- يخصص الدعم حصريا لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي؛
- تحدد أوجه صرف المبالغ بموجب المقتضيات التنظيمية المقررة في هذا الشأن؛
- يلزم القرار المذكور الحزب المستفيد من الدعم بأن يرفع في متم السنة المالية المعنية، إلى المجلس الأعلى للحسابات ملفا يتضمن البيانات والمعطيات المرتبطة بالمهمة أو الدراسة أو البحث المنجز لفائدته والمعلومات المتعلقة بالجهة التي قامت بإنجازه مع بيان مدة وتواريخ إنجاز المهمة أو الدراسة أو البحث وكذا المبالغ التي تم صرفها لتغطية نفقاته؛
- يصرف الدعم الإضافي برسم السنة الموالية بعد تصريح المجلس الأعلى للحسابات بمطابقة صرف الحزب للمبالغ الممنوحة له برسم السنة المالية المعنية، للغايات التي منحت من أجلها.

2.1.1. انخفاض مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مقارنة مع الاقتراعات السابقة ارتباطا بسياق الوضعية الوبائية والتنظيم المتزامن للاقتراعات

بلغت مساهمة الدولة في **تغطية مصاريف الحملات الانتخابية** للأحزاب السياسية المشاركة في الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية (اقتراعي 8 سبتمبر 2021) وأعضاء مجلس المستشارين (اقتراع 5 أكتوبر 2021)، ما مجموعه **348,29 مليون درهم**، من أصل 352 مليون درهم المخصصة لهذه الغاية، أي بنسبة 99%.

وقد سجل مجموع مبالغ هذه المساهمات انخفاضًا بنسبة 33,85% مقارنة بإجمالي الدعم الممنوح لتمويل الحملات الانتخابية لسنتي 2015 و2016. في هذا الإطار، تم صرف 526,58 مليون درهم من أصل غلاف مالي قدره 550 مليون درهم رصدته الدولة لتمويل الحملات الانتخابية برسم اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية واقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، واقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

ويرجع هذا الانخفاض، من جهة، إلى تزامن تنظيم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية بتاريخ 8 سبتمبر 2021، ومن جهة ثانية، إلى السياق المرتبط بالوضعية الوبائية الذي أجبر الأحزاب السياسية على تعديل آليات تواصلها بهدف التقيد بالاحترازات الوقائية من فيروس كورونا، وذلك من خلال اللجوء لاستخدام التقنيات الرقمية (التناظر عن بعد، والاجتماعات عبر الفيديو، إلخ).

3.1.1. استقرار مستوى مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية

رصد قانون المالية لسنة 2021 اعتمادات مالية بلغت **140 مليون درهم** برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، وذلك عملا بمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه. وقد تم **تحويل 58,59 مليون درهم** من المبلغ المرصود لفائدة **27 حزبا** من أجل المساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها وهو ما يعادل نسبة **42%** من مجموع الاعتمادات المفتوحة لهذه الغاية. وتجدر الإشارة إلى استقرار المبلغ الإجمالي لهذا النوع من الدعم مقارنة مع سنتي 2019 و2020 حيث تم على التوالي صرف ما مجموعه 58,59 و58,12 مليون درهم.

فيما **لم يتم**، حسب رسالة وزير الداخلية عدد 4060/م.ش. إ بتاريخ 12 مايو2021، **صرف** مبلغ إجمالي قدره **1,41 مليون درهم** العائد لحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية والحزب الديمقراطي الوطني وحزب العهد الديمقراطي **(في حدود 468.750,00 درهم لكل حزب)**، بسبب عدم تسوية وضعيتها المالية اتجاه الخزينة، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول 2: الأحزاب السياسية التي لم يصرف لها مبلغ الدعم السنوي العائد لها (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	مبلغ الدعم السنوي	المبالغ بذمة الحزب
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	468.750,00	683.296,02
الحزب الديمقراطي الوطني	468.750,00	942.193,70
حزب العهد الديمقراطي	468.750,00	240.000,00
المجموع	**1.406.250,00**	**1.865.489,72**

على صعيد آخر، لم يتم تحويل أي مساهمة للدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية، خلال السنة المالية 2021.

4.1.1. استفادة أربعة أحزاب من دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء برسم 2021

في إطار صندوق الدعم المتعلق بتشجيع تمثيلية النساء، تقوم المصالح المختصة بوزارة الداخلية سنويا بالإعلان عن طلبات إبداء الاهتمام لتمويل المشاريع لفائدة الأحزاب السياسية والجمعيات المغربية الناشطة في مجال بناء قدرات النساء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وإدارة الشؤون العامة. ويحدد سقف دعم الدولة في مبلغ 200 ألف درهم لكل مشروع، في حدود 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، وفق ما نص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 14-618 بتاريخ 3 مارس 2014 المتعلق بمنح الدعم المخصص لتعزيز تمثيلية النساء.

وقد بلغ الغلاف المالي الذي تم منحه خلال سنة 2021 برسم دعم الدولة لتشجيع تمثيلية النساء ما مجموعه 212.472,27 درهم استفادت منه أربعة أحزاب، مقابل 195.000,00 درهم في سنة 2020 استفادت منها ثلاثة أحزاب، و834.000,00 درهم في سنة 2019 استفادت منها تسعة أحزاب (الملحق 1).

2.1. ارتفاع الموارد الذاتية للأحزاب ب 62%

بلغت الموارد الذاتية للأحزاب السياسية ما مجموعه 92,60 مليون درهم خلال سنة 2021، مسجلة بذلك ارتفاعا ناهز 62%مقارنة مع سنة 2020. وتتوزع هذه الموارد أساسا ما بين واجبات الانخراط والمساهمات (91%) وعائدات غير جارية (9%). ويرجع تطور هذه الموارد أساسا إلى تضاعف واجبات الانخراط والمساهمات التي مرت من 43,11 مليون درهم خلال سنة 2020 إلى 84,60 مليون درهم خلال سنة 2021.

فيما سجلت العائدات غير الجارية، المكونة من عائدات بيع الأصول الثابتة والتبرعات وإلغاء الديون، انخفاضًا بنسبة 66% بعد أن مرت من 22.78 مليون درهم في سنة 2019 إلى 7.84 مليون درهم في سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن 92% من هذه الموارد قد تم إنجازها من طرف ثلاثة أحزاب، وهي حزب الاستقلال (3.28 مليون درهم)، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (2.43 مليون درهم) وحزب التجمع الوطني للأحرار (1.48 مليون درهم). كما سجلت العائدات المالية مبلغ 160.223,34 درهم في سنة 2021 تم تسجيلها من طرف حزب العدالة والتنمية. ويبين الجدول التالي الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال فترة 2019-2021:

جدول 3: تطور الموارد الذاتية للأحزاب السياسية خلال الفترة 2019-2021 (بالدرهم)

طبيعة الموارد	2019	2020	2021
واجبات الانخراط والمساهمات	44.643.359,56	43.106.069,64	84.598.702,41
عائدات غير جارية	22.775.639,47	13.987.652,08	7.837.802,26
عائدات مالية	307.548,15	204.342,44	160.223,34
المجموع	**67 726 547,18**	**57 298 064,16**	**92.596.728,01**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2019-2021

3.1. استفادة ثمانية أحزاب سياسية من 92% من مجموع الموارد المصرح بها

من بين مجموع الموارد المصرح بها برسم سنة 2021، والتي بلغت 499,69 مليون درهم، **بلغت موارد ثمانية (08) أحزاب 458,49 مليون درهم**، أي ما يعادل **92%** من المبلغ المصرح به. في هذا الصدد، أنجزت ثلاثة أحزاب موارد تتراوح ما بين 76 و134 مليون درهم، وهي حزب التجمع الوطني للأحرار (133,69 مليون درهم) وحزب الأصالة والمعاصرة (86,25 مليون درهم) وحزب الاستقلال (76,43 مليون درهم). في نفس الإطار، أنجزت خمسة أحزاب موارد تتراوح ما بين 24 و48 مليون درهم، وهي حزب العدالة والتنمية (47,55 مليون درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (34,65 مليون درهم) وحزب الحركة الشعبية (29,35 مليون درهم) وحزب التقدم والاشتراكية (25,76 مليون درهم) وحزب الإتحاد الدستوري (24,88 مليون درهم). فيما أنجزت باقي الأحزاب (21 حزبا) موارد بمبلغ **41,20 مليون** درهم، أي 8% من إجمالي الموارد، كما يوضح المبيان التالي:

مبيان 1: حصص الأحزاب السياسية من مجموع الموارد برسم 2021

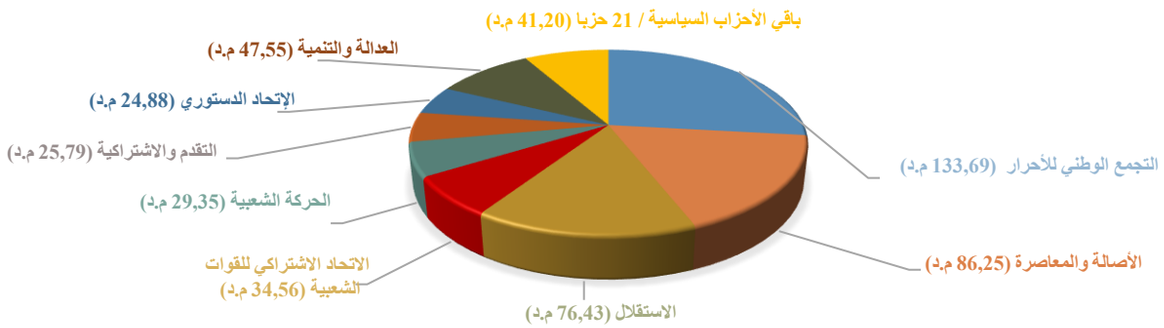

4.1. تفاوت نسبة مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير للأحزاب السياسية

تشكل نسبة الدعم العمومي الممنوح لتغطية مصاريف التدبير ما يناهز 39% من مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية برسم سنة 2021، دون احتساب مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية، مقابل 53% سنة 2020 و47% سنة 2019.

وقد سجلت نسبة التمويل العمومي تفاوتا من حزب إلى آخر من مجموع الموارد المصرح بها. في هذا الصدد، تراوحت هذه الحصة ما بين 11% و13% بالنسبة لثلاثة أحزاب، وما بين 40% و68% بالنسبة لخمسة أحزاب، وما بين 80% و99% بالنسبة لعشرة أحزاب و100% بالنسبة لتسعة أحزاب.

وتجدر الإشارة إلى أن حزبين قدما حساباتهما لم يستفيدا من التمويل العمومي إما لعدم المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية لسنة 2016 (حزب النهج الديمقراطي العمالي) أو لعدم تسوية الوضعية اتجاه الخزينة (الحزب المغربي الحر) حيث اعتمدا بشكل حصري على مواردهما الذاتية.

ويبرز الملحق 2 بالتفصيل توزيع مجموع الموارد المصرح بها من طرف الأحزاب السياسية (مرتبة وفق النتائج المحصل عليها برسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب).

أما فيما يخص فحص صحة الموارد وإرجاع مبالغ الدعم العمومي غير المبررة إلى الخزينة، فقد سجل المجلس الملاحظات التالية:

2. عدم احترام السقف القانوني لتلقي الهبات وللتحصيل نقدا

أسفر فحص صحة الموارد عن بعض الملاحظات المتعلقة باحترام السقف القانوني لتلقي الهبات وتقديم الوثائق المبررة للمداخيل وكذا استخلاص بعض المداخيل التي يفوق مبلغها 10.000 درهم نقدا.

في هذا الصدد، استفاد حزب الاستقلال خلال سنة 2021 من هبة مقدمة من طرف متبرع بمبلغ إجمالي قدره 1,20 مليون درهم، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، التي تحدد المبلغ الإجمالي السنوي للهبات بالنسبة لكل متبرع في مبلغ لا يتجاوز 600.000 درهم. كما قام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتحصيل واجبات الانخراط ومساهمات بمبلغ إجمالي قدره 54.991,24 درهم في غياب الوثائق المبررة.

في نفس السياق، قام كل من حزب المجتمع الديمقراطي والحزب المغربي الحر باستخلاص مبلغين نقدا بقيمة 60.000 درهم و160.000 درهم، على شكل مداخيل وهبات يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

3. مواصلة الجهود لإرجاع مبالغ الدعم العمومي إلى الخزينة

1.3. إرجاع 72% من الدعم غير المبرر من طرف 16 حزبا

عملا بالمقتضيات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة وإلى حدود أواخر شهر ديسمبر 2022، قام 16 حزبا بإرجاع جزء من الدعم الممنوح لها إلى الخزينة بما مجموعه 25,96 مليون درهم، أي ما يعادل 72% من الدعم غير المبرر (تم إرجاع 7,68 مليون درهم خلال سنة 2021 و18,28 مليون درهم خلال سنة 2022)، وتخص هذه المبالغ مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية سابقة وكذا بالاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 (25,17 مليون درهم بالنسبة لسبعة أحزاب) إلى جانب مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير (0,79 مليون درهم بالنسبة لثلاثة عشر حزبا) كما يوضح الملحق 3.

الإطار 2: أهم المقتضيات المنظمة لإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة الواردة بالقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ومجموعة من المراسيم

- "يجب على الأحزاب السياسية التي استفادت من الدعم المشار إليه في المادة 32 أعلاه أن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الغايات التي منحت من أجلها ..... يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم الذي تلقاه وفق أحكام المادة 32 أعلاه..."، المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛
- "...يجب خصم مبلغ التسبيق الممنوح لكل حزب سياسي أو لكل منظمة نقابية من المبلغ العائد له عملا بأحكام المادة الأولى أعلاه. إذا كان المبلغ العائد للحزب السياسي أو المنظمة النقابية غير كاف لاسترجاع مبلغ التسبيق، وجب على الحزب المعني أو المنظمة النقابية المعنية إرجاع المبلغ غير المستحق للخزينة طبقا للأنظمة الجاري بها العمل". المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في فاتح يوليو 2015 في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
- "يجب أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ غير مستحق من مساهمة الدولة أو لم يتم استعماله أو تم استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها أو لم يتم إثبات صرفه وفقا لأحكام هذا المرسوم"، المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.15.451 الصادر في فاتح يوليو 2015 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين كما تم تغييره وتتميمه؛
- "...يجب خصم مبلغ التسبيق الممنوح لكل حزب سياسي من المبلغ العائد له عملا بأحكام المادة الثانية أعلاه. إذا كان المبلغ العائد للحزب السياسي غير كاف لاسترجاع مبلغ التسبيق، وجب على الحزب المعني إرجاع المبلغ غير المستحق للخزينة طبقا للأنظمة الجاري بها العمل" المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.666 الصادر في 10 أغسطس 2016 في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب كما تم تغييره وتتميمه؛
- "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ غير مستحق من مساهمة الدولة أو لم يتم استعماله أو تم استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها أو لم يتم إثبات صرفه وفقا لأحكام هذا المرسوم"، المادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 10 أغسطس 2016 بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب كما تم تغييره وتتميمه.

واستنادا إلى المقتضيات المذكورة، يعتبر:

- الدعم غير المستحق: هو حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية والمبلغ العائد له وفقا للنتائج المحصل عليها في الاقتراع المعني؛
- الدعم غير المستعمل: هو حاصل الفرق بين، من جهة، مبلغ الدعم العائد للحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية أو في مصاريف التدبير، ومن جهة أخرى، مجموع المصاريف المنجزة؛
- الدعم المستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها: هو الدعم الذي تم صرفه لأداء نفقات لا تخص الحملات الانتخابية، لكونها:
  - لاتندرج ضمن أوجه الصرف المحددة في المادة الأولى من المرسوم رقم 2.15.451 والمادة الأولى من المرسوم 2.16.667؛
  - أو تم إنجازها خارج الفترة المخصصة لمصاريف الحملة الانتخابية المحددة في المادة الثانية من المرسومين المذكورين؛
  - مصاريف مدعمة بوثائق إثبات في غير اسم الحزب.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

قام كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية في سنة 2022، بإرجاع مبلغي دعم غير مستعملين قدرهما على التوالي 759.723,23 درهم و10.945,80 درهم.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

خلال سنة 2022، قامت سبعة (07) أحزاب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار (1.071.704,16 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (87.988,87 درهم) وحزب العمل (66.094,82 درهم) وحزب الشورى والاستقلال (27.174,21 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (25.743,96 درهم) وحزب الحركة الشعبية (8.375,94 درهم) والحزب المغربي الحر (6.783,95 درهم)، كما قام حزب العدالة والتنمية بإرجاع مبلغ غير مستحق برسم نفس الاقتراع قدره 2.893.000,00 درهم.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية

خلال سنة 2022، قامت ثلاثة (03) أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار (9.146.253,68 درهم) وحزب الحركة الشعبية (39.228,44 درهم). كما عمد حزب الوحدة والديمقراطية إلى إرجاع مبلغ دعم غير مستحق (126.791,12 درهم) ومبلغ غير مستعمل (4.332,32 درهم) برسم مساهمة الدولة بمناسبة نفس الاقتراع.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

خلال سنة 2021، قام حزب الحركة الشعبية بإرجاع مبلغ دعم استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها (180.105,00 درهم) وكذا مبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (100.000,00 درهم). كما قام حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة قدره 150.000,00 درهم من إجمالي مبلغ دعم قدره 354.139,14 درهم، سبق للمجلس أن صرح بأنه لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (144.730,00 درهم) أو لم يتم استعماله (59.409,14 درهم). في نفس الإطار، قام حزب التجمع الوطني للأحرار بإرجاع مبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (984.848,38 درهم).

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

في سنة 2021، قام كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الحركة الشعبية بإرجاع مبلغ دعم تم استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها قدره على التوالي 1.400.000,00 درهم و78.000,00 درهم.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية

خلال سنة 2021، قامت خمسة (05) أحزاب بإرجاع مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال (2.449.896,85 درهم) وحزب الحركة الشعبية (848.631,66 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (400.000,00 درهم)

وحزب التقدم والاشتراكية (204.914,63 درهم). كما قام الحزب المغربي الحر بإرجاع مبلغ دعم غير مستحق قدره 400.000,00 درهم.

في نفس السياق، قام كل من حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية، خلال سنة 2022، بإرجاع مبالغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة بمبلغ قدره على التوالي 2.449.896,85 درهم و204.914,63 درهم، فيما أرجع الحزب المغربي الحر مبلغ دعم غير مستحق قدره 200.000,00 درهم.

➢ الدعم المسترجع برسم اقتراعي 12 يونيو 2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

قام حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية خلال سنة 2021، بإرجاع مبلغ إجمالي إلى الخزينة قدره 683.296,02 درهم، يمثل مبلغ دعم غير مستحق قدره 469.117,39 درهم ومبلغ دعم لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة قدره 214.178,63 درهم. وفي سنة 2022. قام حزب التجمع الوطني للأحرار بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 15.151,69درهم برسم اقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ الدعم المسترجع برسم مصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2019-2020

في سنة 2021، أرجعت خمسة (05) أحزاب مبلغ دعم غير مستعمل، ويتعلق الأمر بحزب جبهة القوى الديمقراطية (145.634,28 درهم) وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (80.230,74 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (37.766,98 درهم) عن السنة المالية 2020، وحزب الحركة الشعبية (506.887,15 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (11.845,68 درهم) عن السنة المالية 2019.

وخلال سنة 2022، أرجعت أربعة (04) أحزاب مبلغ دعم غير مستعمل، ويتعلق الأمر بحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي (49.866,49 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (4.711,93 درهم) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (3.091,00 درهم) عن السنة المالية 2020، وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (95.506,81 درهم) عن السنة المالية 2019.

ويلخص الملحق 3 مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة منذ سنة 2020 إلى حدود أواخر ديسمبر 2022.

2.3. عدم إرجاع مبلغ 10,32 مليون درهم من الدعم غير المبرر من طرف 13 حزبا

سجل المجلس أن 13 حزبا لم يقم، إلى حدود أواخر ديسمبر 2022، بإرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة بما مجموعه 10,32 مليون درهم، وتشمل مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021 (5,78 مليون درهم بالنسبة لحزب واحد) ولسنتي 2016 و2015 (2,97 مليون درهم بالنسبة لثمانية أحزاب) وكذا مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنوات 2021 و2020 و2017 (1,57 مليون درهم بالنسبة لتسعة أحزاب)، كما هو مبين في ما يلي.

➢ اقتراعات 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية

لم يقم حزب العدالة والتنمية بإرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة إلى الخزينة بما مجموعه 5.785.122,26 درهم. وتجدر الإشارة إلى أن الحزب استفاد من تسبيق فاق مبالغ الدعم الراجعة له

على أساس النتائج التي حصل عليها، بما مجموعه 8.678.122,02 درهم، وقد قام بإرجاع 2.893.000,00 درهم من المبلغ المذكور.

➢ اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب

لم تقدم ثلاثة (03) أحزاب ما يثبت إرجاعها مبلغ دعم إجمالي قدره **1,15مليون درهم** إلى الخزينة، يشمل:

- مبلغ دعم غير مستعمل أو مستعمل لغير الغايات التي منح من أجلها يهم الحزب الديمقراطي الوطني بما مجموعه 290.202,00 درهم؛
- مبالغ لم يتم تبرير صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (616.579,56 درهم) وحزب العهد الديمقراطي (240.000,00 درهم).

- اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين

لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل بما قدره 185.076,00 درهم إلى الخزينة.

➢ اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية

لم تقم ثلاثة (03) أحزاب بإرجاع مبلغ دعم إجمالي قدره 1,64 مليون درهم إلى الخزينة، يتوزع بين:

- مبلغ دعم غير مستحق يهم كلا من الحزب المغربي الحر (470.138,47 درهم) والحزب الديمقراطي الوطني (651.991,70 درهم)؛
- مبلغ دعم غير مستعمل يخص الحزب المغربي الحر بما قدره 94.495,68 درهم؛
- مبلغ لم يتم تبرير صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (421.311,41 درهم).

➢ مصاريف التدبير برسم السنوات المالية 2017 و2020 و2021

لم تقم ثمانية (08) أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل، برسم السنة المالية 2021، بما مجموعه 1.116.015,38 درهم، يتوزع بين حزب الإصلاح والتنمية (468.750,00 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (311.402,61 درهم) وحزب الخضر المغربي (193.283,28 درهم) وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية (53.418,86 درهم) وحزب النهضة (35.366,15 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (31.987,00 درهم) وحزب المجتمع الديمقراطي (11.315,77 درهم) وحزب الوحدة والديمقراطية (10.491,71 درهم)

في نفس السياق، لم تقم ثلاثة (03) أحزاب بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل برسم السنة المالية 2020 بما مجموعه 427.803,21 درهم إلى الخزينة، يتوزع بين حزب الإصلاح والتنمية (211.006,95 درهم) وحزب الخضر المغربي (150.761,49 درهم) وحزب الإنصاف (66.034,77 درهم)، كما لم يقم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل برسم السنة المالية 2017 قدره 25.068,36 درهم إلى الخزينة.

ويبن الملحق 4 المعطيات المتعلقة بالمبالغ التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بإرجاعها إلى الخزينة حسب الاستحقاقات الانتخابية والسنوات المالية.

كما يلخص الجدول التالي مؤشرات النجاعة المتعلقة بإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة إلى غاية أواخر شهر ديسمبر 2022.

جدول 4: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة (بالدرهم)

	الأحزاب السياسية	إرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة	
		المبالغ غير المسترجعة	المبالغ المسترجعة 2021 و2022
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		13 377 681,18
2	حزب الأصالة والمعاصرة		
3	حزب الاستقلال		4 899 793,70
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		
5	حزب الحركة الشعبية		1 772 173,99
6	حزب التقدم والاشتراكية		409 829,26
7	حزب الاتحاد الدستوري		
8	حزب العدالة والتنمية	5.785.122,26	2 893 000,00
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1 559 437,94	400 000,00
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		145 634,28
11	الحزب الاشتراكي الموحد		
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		130 097,23
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	31 987,00	16 557,61
14	حزب الديمقراطيون الجدد		
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة		28 834,96
16	الحزب المغربي الحر	564 634,15	606 783,95
17	حزب الأمل		
18	حزب الإنصاف	66 034,77	
19	حزب الخضر المغربي	344 044,77	
20	حزب الوحدة والديمقراطية	10 491,71	168 790,42
21	حزب الوسط الاجتماعي		
22	حزب الإصلاح والتنمية	679 756,95	
23	حزب الشورى والاستقلال		27 174,21
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	53 418,86	333 549,68
25	حزب النهضة والفضيلة		
26	حزب العمل		66 094,82
27	حزب النهضة	35 366,15	
28	حزب المجتمع الديمقراطي	11 315,77	
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		683 296,02
30	الحزب الديمقراطي الوطني	942 193,7	
31	حزب العهد الديمقراطي	240 000,00	
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي		
33	حزب القوات المواطنة		
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية		
	المجموع	**10.323.804,03**	**25 959 291,31**
	النسبة	**%28**	**%72**

ثانيا. وضعية النفقات المصرح بصرفها ونتائج فحص صحتها

1. اتسام النفقات الإجمالية بأهمية النفقات الانتخابية

بلغت النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية ما مجموعه502,27 مليون درهم برسم سنة 2021، تتوزع بين مصاريف الحملات الانتخابية بمبلغ 378,90 مليون درهم (75,44%)، ونفقات التدبير بمبلغ 123,37 مليون درهم شاملة لتكاليف التسيير بمبلغ 115,47 مليون درهم (22,99%)، وتكاليف اقتناء أصول ثابتة بمبلغ 7,65 مليون درهم (1,52%)، بالإضافة إلى تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية بمبلغ 0,25 مليون درهم (0,05%).

2. ارتفاع تكاليف تسيير الأحزاب ب 24% مقارنة بسنة 2020

بين تحليل المعطيات المتعلقة بالنفقات المصرح بصرفها بأن تكاليف التسيير قد بلغت 115,47 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا ب 24% مقارنة بسنة 2020، بحيث سجلت هذه التكاليف 88,17 مليون درهم سنة 2020 و119,33 مليون درهم سنة 2019- ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالرجوع التدريجي للتدبير الاعتيادي للأحزاب السياسية بعد تخفيف القيود الاحترازية المرتبطة بتفشي جائحة كورونا.

وتتوزع تكاليف التسيير برسم سنة 2021 ما بين تكاليف المستخدمين (31,44 %) وتكاليف التنقلات والمهام والاستقبالات (17,04 %) وتكاليف الإيجار (15,61%) وتكاليف خارجية مختلفة (13,75%) وتكاليف المشتريات من مواد ولوازم (9,51%) بالإضافة إلى تكاليف أخرى مختلفة (12,66%)، كما يوضح ذلك المبيان التالي:

مبيان 2: توزيع تكاليف تسيير الأحزاب السياسية برسم 2021 حسب طبيعتها (مليون درهم)

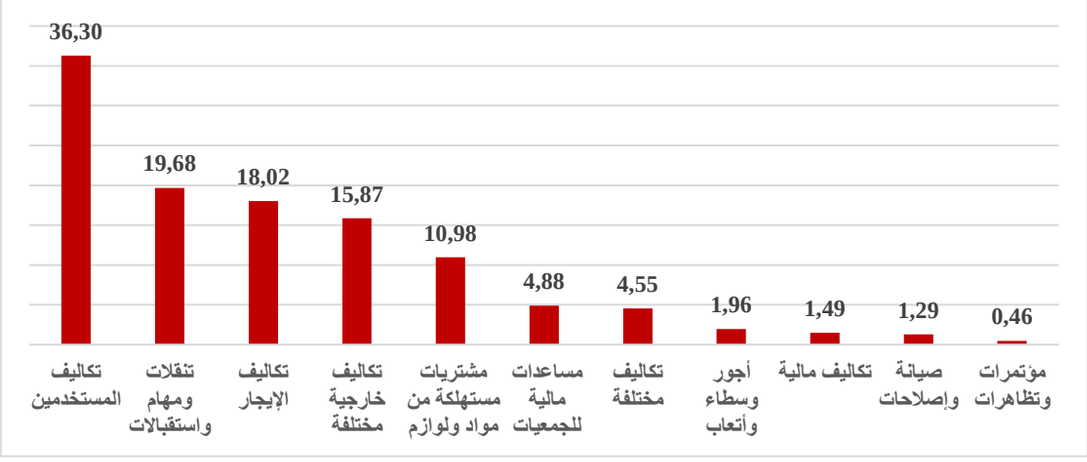

في نفس السياق، بلغت تكاليف اقتناء أصول ثابتة خلال سنة 2021 ما يناهز 7,65 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا ملحوظا مقارنة مع سنتي 2020 و2019 حيث كانت قد بلغت على التوالي 21,91 مليون درهم و26,14 مليون درهم.

على صعيد آخر، بلغت مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية 0,25 مليون درهم بمناسبة تنظيم المؤتمر الوطني العادي من طرف حزب الأمل، مقابل 11,98مليون درهم سنة 2020 و0,26 مليون درهم سنة 2019.

ويبين الملحق 5 توزيع النفقات المصرح بصرفها من طرف الأحزاب السياسية بشكل تفصيلي حسب طبيعتها.

3. 92 % من النفقات الإجمالية تم تنفيذها من طرف ثمانية أحزاب

تم تنفيذ 92% من النفقات المصرح بصرفها، دون احتساب تكاليف الحملات الانتخابية، من طرف ثمانية (08) أحزاب سياسية، وذلك على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الفارطة، أي ما يعادل 113.31 مليون درهم من بين 123,37 مليون درهم. في هذا الصدد، نفذت أربعة أحزاب ما بين 15% و27% من إجمالي النفقات المصرح بها (حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب العدالة والتنمية وحزب الاستقلال). كما نفذت أربعة أحزاب أخرى ما بين 2% و4% من مجموع النفقات المصرح بها (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري)

فيما تم تنفيذ 8% من النفقات المصرح بها من طرف 21 حزبا، وهو ما يعادل مبلغ 10,06 مليون درهم من بين 123,37 مليون درهم). **ويلخص الملحق 6 تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021.**

4. ضرورة العمل على تحسين عملية تبرير النفقات

بلغ مجموع مبالغ النفقات موضوع ملاحظات المجلس ما يناهز 5,14 مليون درهم همت 15 حزبا، أي 4,17% من مجموع نفقات التدبير (تمثل تكاليف التسيير بالإضافة إلى تكاليف اقتناء الأصول الثابتة ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية) المصرح بصرفها من طرف 29 حزبا (123,37 مليون درهم). هذه الوضعية تؤشر إلى ارتفاع ملحوظ للنفقات غير المبررة مقارنة مع سنوات 2020 (1%) و2019 (2%) و2018 (3%) وانخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2017 (6%).

وفي ما يلي أبرز الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، خارج تكاليف الحملات الانتخابية التي ستضمن نتائج فحصها في تقارير خاصة طبقا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

1.4. ارتفاع نسبة النفقات التي لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة

لم تدعم ستة أحزاب جزءا من النفقات المصرح بها بوثائق الإثبات المنصوص عليها في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 4,77 مليون درهم، أي بنسبة 3,87 % من مجموع نفقات التسيير المصرح بصرفها برسم سنة 2021، مقابل 0,76% في 2020 و1,30% في 2019. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- الحزب الديمقراطي الوطني: بالنسبة لنفقات بمبلغ 83.326,00 درهم، أي بنسبة 97,12% من مجموع نفقات الحزب (85.794,25 درهم)؛
- حزب الاتحاد الدستوري: بالنسبة لنفقات بمبلغ 511.124,00 درهم، أي ما يعادل نسبة 26,77% من مجموع نفقات الحزب (1,91مليون درهم)؛
- حزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 145.684,60 درهم، أي بنسبة 26,08% من مجموع نفقات الحزب (145.684,60 درهم)؛
- حزب العدالة والتنمية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 3,30 مليون درهم، تم إنجازها من طرف المكاتب المحلية للحزب، وهو ما يعادل نسبة 9,90% من مجموع نفقات الحزب (33,28 مليون درهم)؛
- حزب الاستقلال: بالنسبة لنفقات بمبلغ 672.266,10 درهم، تم إنجازها من طرف المفتشيات المحلية للحزب، أي ما يعادل نسبة 3,55% من مجموع نفقات الحزب (18,96 مليون درهم)؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: بالنسبة لنفقات بمبلغ 55.000,00 درهم، أي بنسبة 1,33% من مجموع نفقات الحزب (4,13 مليون درهم)

2.4. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية

صرحت أربعة أحزاب سياسية بنفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية، بمبلغ 47.658,00 درهم أي ما يمثل 0,04 % من مجموع النفقات، مقابل 0,04% في 2020 و0,03% في 2019. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- قام حزب النهج الديموقراطي العمالي بتبرير نفقتين بمبلغ إجمالي قدره 11.500,00 درهم بواسطة وثائق داخلية، رغم أنها لا تندرج ضمن النفقات الصغرى المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية. وتمثل هذه النفقات نسبة 49.12% من إجمالي نفقات الحزب (23.414,13 درهم)؛
- كما قام حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف الإيجار والحصول على الخدمات، بمبلغ 18272.00 درهم، بواسطة "سندات لأجل" وسندات وتسليم أو استلام، بدلاً من دعمها بالوثائق المبررة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل (الفواتير والاتفاقات ومذكرات التعويضات، إلخ). وتمثل هذه النفقات 3.81% من إجمالي نفقات الحزب (479،908.00 درهم)؛
- فيما قام حزب الخضر المغربي بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف الاستقبال بمبلغ إجمالي قدره 8،386,00 درهم بفواتير لا تتضمن جميع المعلومات المطلوبة، ولا سيما رقم التقييد في السجل التجاري، ورقم التعريف الضريبي، والتعريف المشترك للمقاولة، كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، ولا سيما المدونة العامة للضرائب (المادتين 145 و146). وتمثل هذه النفقات 3.04% من إجمالي نفقات الحزب (275.466,72 درهم)؛
- وقام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتبرير نفقات شراء الكتب بمبلغ إجمالي قدره 9.500,00 درهم بفواتير لا تتضمن جميع المعلومات المطلوبة، لا سيما موضوع النفقة وكمية التوريدات، كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، خصوصا المدونة العامة للضرائب (المادة 145)، والقانون رقم 08-31 المتعلق بتدابير حماية المستهلك (المادة 4) والمرسوم رقم 2.12.503 المتعلق بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم 08-31 سالف الذكر (المادة 25). وتمثل هذه النفقات 1.58% من إجمالي نفقات الحزب (602.529,88 درهم).

3.3. استقرار نسبة النفقات التي تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب

قامت سبعة أحزاب بتبرير نفقات تتعلق بتكاليف استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والكراء وأداء الضرائب والرسوم بواسطة وثائق إثبات معنونة في غير اسم الحزب المعني. وقد بلغ مجموع هذه النفقات 322.306,14 درهم، أي بنسبة 0,26 % من مجموع تكاليف التدبير، مقابل 0,28% في 2020 و0,27% في 2019 و0,39% في 2018 و0,25% في 2017. ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

- الحزب الليبرالي المغربي بالنسبة لنفقات بمبلغ 160.000,00 درهم أي 60,09% من إجمالي نفقات الحزب (266.270,02 درهم)؛
- حزب الاستقلال: بالنسبة لنفقات بمبلغ 52.874,27 درهم، أي ما يعادل 28% من إجمالي نفقات الحزب (18,96 مليون درهم).
- حزب النهضة والفضيلة، بالنسبة لنفقة بمبلغ 93.178,73 درهم، أي 93.178,73 درهم، أي ما يعادل 18,52% من إجمالي نفقات الحزب (503.117,23 درهم)؛
- حزب النهج الديمقراطي العمالي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 1.151,43 درهم أي ما يعادل 4,92% من إجمالي نفقات الحزب (23.414,13 درهم)؛
- حزب المجتمع الديمقراطي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 10.771,61 درهم، أي ما يعادل 2,35% من إجمالي نفقات الحزب (457.433,69 درهم)؛

- حزب الوسط الاجتماعي، بالنسبة لنفقة بمبلغ 1.926,01 درهم، أي ما يعادل 0,41% من إجمالي نفقات الحزب (468.418,70 درهم)؛
- حزب الانصاف، بالنسبة لنفقة بمبلغ 2.404,09 درهم، أي ما يعادل 0,37% من إجمالي نفقات الحزب (650.715,61 درهم).

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس **لم يسجل أي استخدام للدعم السنوي الممنوح للأحزاب السياسية لغير الغايات المرتبطة بمصاريف التدبير.**

ويبين الملحق رقم 7 النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021.

4.3. ضرورة التقيد بالسقف القانوني لأداء النفقات نقدا

قامت ستة (06) أحزاب خلال سنة 2021 بأداء نفقات بما **مجموعه 392.611,55 درهم** نقدا رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يتجاوز 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية التي تنص على أنه " يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك". ويتعلق الأمر بكل من حزب الحرية والعدالة الاجتماعية (167.088,00 درهم) وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (102.032,00 درهم) وحزب جبهة القوى الديمقراطية (61.991,55 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (30.000 درهم) وحزب الإنصاف (20.000,00 درهم) وحزب العدالة والتنمية (11.500,00 درهم).

ثالثا. تقييم التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية

من بين أهداف المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية السعي لتحديث تدبير هذه الهيئات (القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09). وتلزم الأحزاب بمسك محاسبتها وفق مقتضيات المخطط المحاسبي الموحد سالف الذكر. ويحيل هذا المخطط على الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يفرض احترام المبادئ السبعة المحاسبية المتعلقة باستمرارية الاستغلال ودوام المناهج والكلفة التاريخية وتخصص الدورات المحاسبية والحيطة والوضوح والأهمية الدالة.

وفي هذا الإطار، وقف المجلس على مجموعة من الملاحظات تتعلق بتقديم الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها ومسك محاسبتها وتدبيرها المالي والإداري.

1. وضعية تقديم الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية

1.1. تراجع طفيف في تقديم الحسابات السنوية

عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، تلزم الأحزاب السياسية بتقديم حساباتها السنوية برسم سنة 2021 للمجلس داخل أجل أقصاه 31 مارس 2022. في هذا الصدد، **قدم 29 حزبا** من أصل 34 حزبا، حساباتهم السنوية، مقابل 30 حزبا برسم سنة 2020 و32 حزبا برسم 2019.

وبخصوص مراعاة الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية، أدلى 18 حزبا بحساباتهم داخل الأجل القانوني، مقابل 11 حزبا خارج الأجل القانوني. في هذا الصدد، بلغت مدة التأخير في تقديم الحسابات 128 يوما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، وتراوحت هذه المدة ما بين 53 و69 يوما بالنسبة لأربعة أحزاب (حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب المغربي الحر والحزب الاشتراكي الموحد والحزب الديمقراطي الوطني)، وما بين 27 و44 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب أخرى (حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب النهج الديمقراطي العمالي وحزب المجتمع الديمقراطي) وما بين يوم واحد و20 يوما بالنسبة لثلاثة أحزاب (حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب الأمل وحزب الخضر

المغربي). **ويبين الملحق 8 بشكل مفصل تواريخ تقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية.**

كما أن خمسة أحزاب قد تخلفت عن تقديم حساباتها للمجلس، ويتعلق الأمر بكل من حزب الإصلاح والتنمية وحزب العهد الديمقراطي وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب القوات المواطنة.

وقد تم توجيه إعذارات إلى المسؤولين الوطنيين عن حزب الإصلاح والتنمية وحزب العهد الديمقراطي، توصلا بها على التوالي بتاريخ 25 و26 مايو 2022، دون أن يقدما أي جواب بشأن الإدلاء بالحساب السنوي، وحزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، الذي توصل بالإعذار بتاريخ 27 مايو 2022. وقد صرح هذا الأخير في معرض جوابه بتاريخ 24 يونيو 2022 بأن جميع وثائق الحسابات الخاصة بالحزب في حوزة الأمين العام السابق. في حين تعذر تبليغ الإعذار إلى كل من حزب القوات المواطنة لكون مقر الحزب مغلقا، وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نظرا لوجود خلاف داخلي حول الأمانة العامة للحزب.

2.1. تقديم 22 حسابا مشهودا بصحته بدون تحفظ من طرف الخبير المحاسب وست (6) حسابات بتحفظ وحساب واحد غير مشهود بصحته

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، يتعين على الأحزاب السياسية أن تقوم بحصر حساباتها سنويا والإشهاد بصحتها بواسطة خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب. واستنادا إلى ذلك، نص القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، على أن كل حزب ملزم عند اختتام كل دورة محاسبية بإعداد القوائم التركيبية التي من شأنها أن تكون صورة أمينة لأصوله وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه وخصاصه.

في هذا الإطار، قدم **28 حزبا حسابات مشهودا بصحتها** من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين، مقابل 27 حزبا سنة 2020 و28 حزبا سنة 2019. فيما قدم **حزب واحد** حسابه السنوي في غياب تقرير الخبير المحاسب وبالتالي لم يتم الإشهاد بصحة حسابه، ويتعلق الأمر بحزب **الحركة الديمقراطية الاجتماعية**، مقابل حزبين (02) سنة 2020 وحزب واحد (01) سنة 2019.

كما تجدر الإشارة إلى أن **22 حزبا** من بين الأحزاب التي أدلت بتقرير الخبير المحاسب، قدمت حسابات مشهودا بصحتها **بدون تحفظ**، مقابل خمسة وعشرين (25) حزبا سنة 2020 وستة وعشرين (26) حزبا سنة 2019، ويتعلق الأمر بكل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الدستوري وحزب العدالة والتنمية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الأمل وحزب الإنصاف وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال وحزب النهضة والفضيلة وحزب العمل وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

فيما قدمت ستة (06) أحزاب حسابات مشهودا بصحتها بتحفظ، مقابل حزبين في كل من سنة 2020 و2019، وتتعلق التحفظات أساسا بالقصور في تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر Les dotations aux amortissements et aux (provisions) وتسوية الوضعية القانونية للعقارات وغياب الوثائق المبررة لبعض النفقات وغياب الجرد السنوي للأصول ووضعية العاملين لدى بعض الأحزاب،

ويبين الملحق 9 أهم التحفظات المسجلة من طرف الخبراء المحاسبين المكلفين بالإشهاد على صحة الحسابات المذكورة.

3.1. الحاجة إلى تحسين عملية الإدلاء بالوثائق والمستندات المحاسبية

قام المجلس بفحص الوثائق والمستندات المكونة للحسابات السنوية للأحزاب وتقديم جميع الوثائق التي تقتضيها عملية تدقيقها. وفي هذا الصدد، تم تسجيل عدة ملاحظات **همت 16 حزبا**، تتعلق إجمالا بنقائص تعتري إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وتقديم الكشوفات البنكية للحسابات المفتوحة باسم الحزب وجرد النفقات.

في هذا الصدد، لوحظ أن **14 حزبا** لم يقدموا كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 2635.21 الصادر في 26 من صفر 1443 (4 أكتوبر 2021). ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب الأمل وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الوسط الاجتماعي وحزب الشورى والاستقلال وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة والفضيلة وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

كما لم تقم **ثلاثة (03)** أحزاب بإعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب الديمقراطيين الجدد وحزب العمل.

في نفس السياق، لم يقدم الحزب الديمقراطي الوطني الكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه. كما لم يقم حزب النهج الديمقراطي العمالي بالإدلاء بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2021 وبوضعية المقاربات البنكية.

جدول 5: مؤشرات حول نجاعة عملية الإدلاء بالحسابات داخل الأجل القانوني والإشهاد بصحتها من طرف خبير محاسب

	الأحزاب السياسية	الإدلاء بالحسابات			الإشهاد بصحة الحساب من طرف الخبير المحاسب		
		عدم الإدلاء	الإدلاء داخل الأجل	الإدلاء خارج الأجل	عدم الإشهاد	الإشهاد بتحفظ	الإشهاد بدون تحفظ
1	حزب التجمع الوطني للأحرار		x				x
2	حزب الأصالة والمعاصرة		x				x
3	حزب الاستقلال		x			x	
4	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		x				x
5	حزب الحركة الشعبية		x			x	
6	حزب التقدم والاشتراكية		x				x
7	حزب الاتحاد الدستوري		x				x
8	حزب العدالة والتنمية			x			x
9	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية			x	x		
10	حزب جبهة القوى الديمقراطية		x			x	
11	الحزب الاشتراكي الموحد			x			x
12	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			x			x
13	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي			x			x
14	حزب الديمقراطيون الجدد		x				x
15	حزب البيئة والتنمية المستدامة		x				x
16	الحزب المغربي الحر			x		x	
17	حزب الأمل			x			x
18	حزب الإنصاف		x				x
19	حزب الخضر المغربي			x			x
20	حزب الوحدة والديمقراطية		x				x
21	حزب الوسط الاجتماعي		x				x
22	حزب الإصلاح والتنمية	x					
23	حزب الشورى والاستقلال		x				x
24	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		x			x	
25	حزب النهضة والفضيلة		x				x
26	حزب العمل		x				x
27	حزب النهضة		x			x	
28	حزب المجتمع الديمقراطي			x			x
29	حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	x					x
30	الحزب الديمقراطي الوطني			x			x
31	حزب العهد الديمقراطي	x					
32	حزب النهج الديمقراطي العمالي			x			x
33	حزب القوات المواطنة	x					
34	حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	x					
	المجموع	**5**	**18**	**11**	**1**	**6**	**22**

2. نقائص في التدبير المالي والمحاسبي وضرورة العمل على تجاوزها

تخضع محاسبة الأحزاب للمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 كما تم تتميمه بتحديد لائحة الوثائق المثبتة والحسابات الخاصة بالحملات الانتخابية. غير أن فحص المجلس لمحاسبة هذه الهيئات أثار عدة ملاحظات همت 22 حزبا من بين 29 الذين أدلوا بحساباتهم. وتتعلق هذه الملاحظات باحترام الملاءمات المنصوص عليها في القرار المشترك سالف الذكر وبتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملاءمة وصحة ترحيل أرصدة الموازنات الختامية، وهو ما من شأنه أن يحول في بعض الحالات دون تقديم صورة صادقة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

الإطار 3: المستجدات التنظيمية الصادرة في سنة 2021 بشأن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب

عرفت سنة 2021 تغيير وتتميم القرار المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية على ضوء التعديلات الطارئة على القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية وهمت أساسا المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة والتي شملت عموما ما يلي:

- تحديد لائحة الوثائق والمستندات المثبتة لدعم تحصيل موارد وصرف نفقات الأحزاب السياسية على أن يبقى شكلها ومضمونها خاضعين للنصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- التنصيص على شروط دعم صرف النفقات الصغرى:
  - أن يتعلق الأمر بنفقة لا يتجاوز مبلغها 1.500,00 درهم؛
  - وأن يصعب تبرير صرف النفقة بواسطة فواتير مضبوطة؛
  - وأن يتم دعمها بوثائق إثبات داخلية موقعة من لدن مسؤولين حزبيين اثنين قصد إثبات صحة النفقة؛
  - ألا يتجاوز مجموع النفقات الصغرى نسبة 10% من المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة.
- تتميم مصنف الحسابات المبسطة بإدراج حسابات جديدة على مستوى التكاليف والعائدات:
  - الحساب رقم 61411 "التكاليف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي؛
  - الحساب رقم 61351 "أجور مستخدمين غير منتمين للحزب"؛
  - الحساب رقم 6184 "مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة"؛
  - الحساب رقم 6185"مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي"؛
  - الحساب رقم 6186 "المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء"؛
  - الحساب رقم 6187 "مساعدة مباشرة للمترشحين بمناسبة انتخابات جزئية"؛
  - الحساب رقم 7162 "دعم الدولة لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل السياسي"؛
  - الحساب رقم 7165 " مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية (71651 "الحملات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية" و71652 "الحملات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس المستشارين "و71653 "الحملات الانتخابية بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب")
  - الحساب رقم 7166 "دعم الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي"
  - الحساب رقم 7167 " الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء".
- إضافة ثلاثة (03) جداول على مستوى قائمة المعلومات التكميلية مخصصة على التوالي لاستعمال دعم الدولة لتغطية المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية ولاستعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي ولاستعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء

1.2. عدم تنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة

لم تقم خمسة **(05)** أحزاب بتنزيل العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة وهو ما يخالف مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة؛ ويتعلق الأمر بكل من:

- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي قام بإدراج المبالغ المقدمة (500.000,00 درهم) من طرف شركة "ALITIHAD PRESSE" التابعة للحزب بالحساب رقم 718 "واجبات الانخراط ومساهمات" عوض تنزيلها بالحساب رقم 712 " عائدات الأنشطة"؛
- حزب الاتحاد الدستوري، الذي قام بتنزيل هبات وتبرعات (6.200.000,00 درهم) على مستوى حساب "واجبات انخراط الأعضاء"؛
- الحزب الاشتراكي الموحد، الذي قام بتنزيل نفقات الحملات الانتخابية بالحساب 6561 "مساعدة مالية لجمعيات ومؤسسات وآخرين" عوض الحساب 6184 "مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة"؛
- حزب النهج الديمقراطي العمالي، الذي أدرج مبلغ المساهمات (124.225,00 درهم) بحساب "مبيعات المنتجات والخدمات" عوض حساب "واجبات الانخراط والمساهمات"؛
- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، الذي أدرج مبلغ هبة (3.154,32درهم) على مستوى حساب "الدعم العمومي" عوض حساب "عائدات أخرى غير جارية ".

كما لم يقم حزبان (02) بإدراج بعض العمليات المحاسبية في الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية أو لم يتم إدراجها في الجداول المناسبة. ويتعلق الأمر ب:

- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي الذي لم يقم بإدراج العتاد المقتنى (30.900,00 درهم) على مستوى جدول الأصول الثابتة غير المالية؛
- حزب الاتحاد الدستوري الذي لم يقم بتنزيل أي مبلغ على مستوى الجدول المخصص لسندات المساهمة فيما يظهر الحساب "سندات المساهمة" رصيدا بمبلغ 5.000.000,00 درهم؛

على صعيد آخر، لم تقم خمسة **(05) أحزاب** بإدراج مبالغ الدعم التي منحت لها خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتهما الانتخابية بمناسبة اقتراعات 2021 وكذا المصاريف المنجزة في إطار هذه الحملات، على مستوى حساب العائدات والتكاليف وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، التي تلزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. ويتعلق الأمر بكل من حزب الديمقراطيين الجدد وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب الأمل وحزب العمل وحزب النهضة.

كما لم يدرج ثلاثة (03) أحزاب بعض المصاريف المنجزة خلال سنة 2021 على مستوى حساب العائدات والتكاليف، ويتعلق الأمر بكل من حزب الأمل الذي لم يقم بتنزيل المصاريف المنجزة (234.375,00درهم) في إطار تنظيم مؤتمره الوطني العادي السادس المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2021، وحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي لم يدرج الدعم الذي منحه للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات بالمغرب (4.000,00 درهم) وحزب الاتحاد الدستوري الذي لم يدرج جميع المصاريف التي أنجزها بمناسبة الانتخابات حيث اكتفى بتنزيل مبالغ الدعم المقدمة لمترشحيه (11.730.070,00 درهم).

أما بالنسبة لأربعة (04) أحزاب أخرى فلم تقم بتسجيل المبالغ التي تم تحصيلها وأداؤها على مستوى المحاسبة عملية بعملية وذلك خلافا للمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 المذكور أعلاه وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب

بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها. ويتعلق الأمر بكل من:

- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي لم يقم بتسجيل على مستوى يومية الصندوق واجبات العضوية ومساهمات الأعضاء (1.900.000,00 درهم) عملية بعملية حسب تواريخ تحصيلها؛
- حزب التقدم والاشتراكية، الذي لم يقم بإدراج مبالغ المساهمات (6.970.900,00 درهم) عملية بعملية على مستوى المحاسبة؛
- حزب الاتحاد الدستوري، الذي قام، على مستوى محاسبة الحزب، بتسجيل أربع عمليات في عملية واحدة بمبلغ إجمالي قدره 1.700.000,00 درهم؛
- حزب الشورى والاستقلال، الذي لم يقم بتنزيل النفقات التي تم أداؤها نقدا على مستوى المحاسبة عملية بعملية حيث تم تقييد المبلغ الكلي المؤدى نقدا عند نهاية كل الشهر.

كما قام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بتسجيل مبلغ الدعم (35.000,00 درهم) المقدم لجريدة الحزب على مستوى جدول الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات. فيما قام حزب الاتحاد الدستوري بتنزيل مبلغ قدره 67.250 ,00 درهم في الحساب المخصص لسندات المساهمة على مستوى الموازنة، في حين أن الرصيد المبين على مستوى دفتر الأستاذ بلغ ما قدره 5.000.000,00 درهم.

2.2. عدم التقييد المحاسبي لمبالغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة

لم تدرج تسعة **(09) أحزاب** مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة - دائنة". ويتعلق الأمر بحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي والحزب المغربي الحر وحزب الخضر المغربي وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب الحرية والعدالة الاجتماعية وحزب النهضة وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الديمقراطي الوطني.

3.2. عدم احترام القواعد المحاسبية لمسك حساب "الصندوق"

قدمت ثلاثة (03) أحزاب حساب "الصندوق" بأرصدة دائنة أحيانا وذلك خلافا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور. ويخص الأمر كلا من حزب الإنصاف وحزب الشورى والاستقلال وحزب المجتمع الديمقراطي. كما لم تقم ثلاثة (03) أحزاب بإدراج العمليات التي قامت بها نقدا على مستوى حساب "الصندوق"، ويتعلق الأمر بكل من:

- حزب التقدم والاشتراكية: لم يقم بتسجيل مبالغ مالية تلقاها نقدا (6.970.900,00 درهم)؛
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: لم يقم بتنزيل النفقات المنجزة نقدا (96.340,00 درهم) من طرف الهياكل المحلية؛
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي: لم يقم بتنزيل العمليات التي قام بها نقدا في إطار الحملات الانتخابية.

4.2. عدم احترام الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية

لاحظ المجلس بأن تسعة **(09) أحزاب** لم تراع في مسك محاسبتها بعض الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، مقابل ثمانية أحزاب في 2020 و2019، بحيث لم تحترم هذه الأحزاب، على مستوى مسك محاسبتها، مصنف الحسابات المبسطة والخاصة والقوائم المرفقة بالملحقين رقم 1 و2 من المخطط

المذكور. في هذا الصدد، تم تقييد بعض التكاليف ذات طبيعة خاصة حسب طبيعتها عوض إدراجها في الحسابات الملائمة، كما هو الشأن بالنسبة للحسابات "6184 -مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة" و"6185 -مصاريف تنظيم المؤتمر الوطني العادي للحزب" و"6186- المصاريف المدرجة ضمن الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء".

ويتعلق الأمر بكل من حزب الأصالة والمعاصرة والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحزب الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب البيئة والتنمية المستدامة والحزب المغربي الحر وحزب النهضة والحزب الديمقراطي الوطني وحزب النهج الديمقراطي العمالي.

5.2. أخطاء في عملية ترحيل أرصدة الموازنات الختامية

قدمت ثلاثة **(03) أحزاب** موازنات لا تتضمن الأرصدة الختامية المبينة على مستوى موازنة سنة 2020 أو لم تقم بترحيل نفس الأرصدة الختامية، وذلك خلافا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة (Règle d'intangibilité du bilan) المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي ترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة. ويخص الأمر:

- الحزب المغربي الحر، الذي لم يقم بترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2020 خلال وضع موازنة سنة 2021؛
- حزب النهضة، بحيث لم يقم بترحيل نفس أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2020 على مستوى الحسابات شيكات وقيم للتحصيل(الأصول) والبنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية (الأصول) وموردون وحسابات مرتبطة(الخصوم)؛
- حزب التقدم والاشتراكية، الذي قدم أرصدة ختامية على مستوى موازنة سنة 2020 لحسابات "مستخدمون -مدينون" و"هيئات اجتماعية" و"الدولة- دائنة"، تختلف عن أرصدة هذه الحسابات المبينة في الخانة المخصصة لأرصدة السنة السابقة على مستوى موازنة السنة المالية 2021.

3. أهم نتائج تحليل الأجوبة على الاستبيان الموجه للأحزاب السياسية والحاجة الماسة لمواكبتها بهدف تحسين تدبيرها الإداري والمجالي والمالي والمحاسبي

ترجع معظم الملاحظات التي أسفرت عنها عمليات تدقيق الحسابات السنوية منذ سنة 2012 إلى نقائص على مستوى التدبير المالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لذلك، قام المجلس بتوجيه استبيان في الموضوع إلى 34 حزبا ركز على المحاور التي تخص التنظيم الإداري والمجالي والموارد البشرية وكذا التدبير المالي والمحاسبي وإعداد وتنفيذ الميزانية. وفي هذا الخصوص، تلقى المجلس أجوبة 26 من بينهم على هذا الاستبيان، فيما تخلفت خمسة (5) أحزاب عن الإجابة وتعذر تبليغ ثلاثة أحزاب الباقية، وهم حزب العهد الديمقراطي بسبب وجود نزاع حول منصب الأمانة العامة للحزب موضوع دعوى قضائية وحزب القوات المواطنة نظرا لوفاة الأمين العام للحزب وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وقد تبين للمجلس من خلال تحليل أجوبة الأحزاب السياسية على هذا الاستبيان العديد من النقائص المرتبطة أساسا بضعف مستوى التأطير ومحدودية الموارد البشرية العاملة بالمصالح الإدارية للأحزاب السياسية وكذا عدم إعداد ميزانيات توقعية وعدم اعتماد مسطرة لتنظيم وتتبع تنفيذ مداخيلها ونفقاتها.

واعتمادا على البيانات المضمنة بمختلف أجوبة الأحزاب السياسية، خلص المجلس إلى ما يلي:

1.3. ضرورة اعتماد آليات التنظيم الإداري

بخصوص التنظيم الهيكلي للأحزاب السياسية، صرح 16 حزبا بتوفرهم على تنظيم هيكلي. بينما أشارت 10 أحزاب إلى عدم توفرها على هذه الأداة التي تبرز الروابط الهرمية والتنظيمية والوظيفية وعلاقات التبعية بين مختلف مستويات الأجهزة والمصالح الإدارية للهيئة الحزبية وتوزيع المهام بينها لتفادي تداخل الصلاحيات فيما بينها، وذلك من أجل تحقيق رقابة داخلية ناجعة.

وبخصوص بطائق الوصف الوظيفي للمصالح الإدارية، صرحت خمسة (5) أحزاب، من أصل 26 حزبا، باعتمادها بطائق وصف وظيفية لمصالحها الإدارية، وفي المقابل، لم يقم 21 حزبا بإعداد البطائق المذكورة والتي هي أداة ضرورية لتحديد كل ما يهم المنصب أو الوظيفة وانتظارات الحزب من المستخدمين لإنجاز المهام الموكلة لهم.

أما فيما يخص دليل المساطر الإدارية والمالية والمحاسبية، الذي يعتبر إطارا شكليا يبين المساطر الواجب اتباعها من طرف العاملين عند إنجاز مختلف العمليات ذات الطابع الإداري أو المالي أو المحاسبي التي يباشرها الحزب، فقد اتضح من خلال أجوبة الأحزاب أن أربعة (4) أحزاب فقط تتوفر على الدليل المذكور بينما صرح 22 حزبا بعدم توفرهم عليه، بحيث يقتصر تحديد المسؤوليات بواسطة قرارات بتكليف المستخدمين بالمهام الإدارية المنوطة بهم.

2.3. تعزيز الموارد البشرية للأحزاب

تبين من خلال أجوبة الأحزاب السياسية أن 27,6 % فقط من إجمالي العاملين بمصالحها الإدارية البالغ 434 عاملا يتوفرون على مستوى تعليم عالي فيما يسجل تفاوت كبير في أعداد العاملين ما بين أحزاب تشغل أكثر من 100 عامل (حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة) وأحزاب أخرى صرحت بأعداد جد محدودة بل بغياب مطلق للموارد البشرية بالإضافة إلى محدودية الدورات التكوينية المنظمة لفائدتهم. ويشار إلى أن ثلاثة (3) أحزاب فقط صرحت بكفاية الموارد البشرية التي تعمل لديها. ويبين الجدول التالي توزيع العاملين على الأحزاب:

جدول 6: توزيع العاملين على الأحزاب السياسية

العاملون غير المتطوعين	عدد الأحزاب	مجموع العاملين	النسبة
أكثر من 100	2	258	%59
من 16 إلى 28	3	67	%15
من 8 إلى 11	6	70	%16
من 1 إلى 5	13	39	%9
0	2	0	%0

على صعيد آخر، صرحت أربعة (4) أحزاب باستفادة بعض العاملين لديها من دورات تكوينية خلال سنة 2019، مقابل حزبين (2) خلال سنة 2020 وثلاثة (3) أحزاب خلال سنة 2021. وتؤكد هذه الوضعية تواضع الجهد الموجه لتكوين الأطر العاملة بالأحزاب السياسية.

3.3. توزيع مجالي محدود للهياكل التنظيمية للأحزاب

طبقا لمقتضيات المادة 27 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، يجب على كل حزب سياسي أن يتوفر على هياكل تنظيمية وطنية وجهوية. كما يمكنه أن يتوفر على فروع على صعيد الجماعات الترابية الأخرى. في هذا الإطار، يوضح الجدول التالي توزيع الهياكل التنظيمية للأحزاب حسب المجال الترابي:

جدول 7: الهياكل المجالية للأحزاب السياسية

الهياكل التنظيمية الجهوية			الهياكل التنظيمية الإقليمية			الهياكل التنظيمية الجماعية		
عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع	عدد الأحزاب	عدد الهياكل	المجموع
13	من 9 إلى 13	145	10	أكثر من 50	728	4	أكثر من 200	2215
6	من 6 إلى 8	44	11	من 20 إلى 50	376	4	من 80 إلى 199	440
4	من 1 إلى 5	15	2	أقل من 11	18	8	أقل من 50	164
2	0	0	2	0	0	7	0	0
25	المجموع	204	25		1122	23		2819

ويتبين من خلال هذه المعطيات بأن 13 حزبا تتوفر على ما يفوق 71% من الهياكل التنظيمية. كما أن 23 حزبا من أصل 25 حزبا، يتوفرون على 204 هيكلا تنظيميا جهويا، أي بمتوسط 09 هياكل لكل حزب، ويسهر على تسييرها 237 عاملا. فيما لا يتوفر حزبان (2) على أي من الهياكل التنظيمية الجهوية أو الإقليمية أو المحلية ولم يدل حزبان بعدد محدد من الهياكل التنظيمية الجماعية.

في نفس السياق، أحدث 23 حزبا ما يناهز 121 تنظيما موازيا، مقابل ثلاثة (3) أحزاب لم تقم بإحداث أي تنظيم موازٍ. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب لهذه التنظيمات الموازية برسم سنوات 2019 و2020 و2021 ما قدره 16,49 مليون درهم.

4.3. شركات مملوكة للأحزاب تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة

تمتلك ستة (6) أحزاب رأسمال تسع (9) شركات تعمل أساسا في مجال الصحافة والنشر والطباعة. وقد بلغ الدعم الممنوح من طرف الأحزاب لهذه الشركات برسم سنوات 2019 و2020 و2021 ما يقارب 14,16 مليون درهم، في حين بلغت العائدات ما يناهز 1,32 مليون درهم برسم السنوات المذكورة.

5.3. ضرورة الحرص على إعداد وتنفيذ الميزانية

بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية، لاحظ المجلس بأن 13حزبا هم من يقومون بوضع واعتماد ميزانيات سنوية وثلاثة (3) أحزاب تضع ميزانيات نصف سنوية وحزب واحد (1) يعد ميزانيات بمناسبة تنظيم المؤتمرات الجهوية والمجالس الوطنية والمؤتمرات الوطنية والمؤتمرات الوطنية للمنظمات الموازية والانتخابات الجزئية، بينما لا تقوم عشرة (10) أحزاب بإعداد أية ميزانية لتقدير طبيعة ومبلغ موارد وتكاليف الحزب لفترة زمنية لاحقة. علاوة على ذلك، لوحظ بأن ستة (6) أحزاب فقط هي التي تتوفر على مسطرة من أجل تتبع استخلاص الموارد غير العمومية وثمانية (8) أحزاب على مسطرة تنظم تحديد وصرف النفقات.

6.3. الحاجة إلى رفع قدرات التدبير المحاسبي للأحزاب

يقوم 17 حزبا بتوكيل مسك محاسباتهم إلى مقدم خدمة من خارج الحزب، بينما يقوم بذلك العاملون لدى ثمانية (8) أحزاب، من بينهم ستة (6) أحزاب يتوفرون على نظام معلوماتي لمسك محاسباتهم.

في هذا الإطار، صرح 15 حزبا باستفادتهم من دورات تكوينية بهدف الإلمام بالنصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للحسابات السنوية وحسابات الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمترشحين، وكذا المستجدات التي طرأت عليها، مقابل ثلاثة (3) أحزاب صرحت بغير ذلك وثمانية (8) أحزاب لم تقدم جوابا بهذا الشأن.

كما تقوم تسعة (9) أحزاب بالجرد السنوي لأصولها وخصومها وتضمنه بدفتر الجرد[1] ، وفق مقتضيات النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بينما يتخلف عن القيام بذلك 17 حزبا، من بينهم خمسة (5) أحزاب صرحت بعدم امتلاكها لأي أصول. وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة (3) أحزاب فقط هي التي قامت بوضع مسطرة تهم تسجيل الممتلكات ومراقبتها، بينما لم يقم بذلك ثمانية عشر (18) حزبا.

وتعمد ثمانية (8) أحزاب فقط إلى تفصيل دفتر اليومية ودفتر الأستاذ إلى دفاتر مساعدة[2] لتوثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المجالية، بينما يتخلف عن القيام بذلك 11 حزبا، رغم أنه يتوفرون على هياكل مجالية مهمة.

7.3. الحاجة لتجاوز الصعوبات التي تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري

صرحت ثلاثة (3) أحزاب فقط بعدم وجود صعوبات تعيق حسن التدبير المالي والمحاسبي والإداري. في المقابل أشارت أحزاب أخرى إلى وجود معيقات تخص أساسا ضعف الموارد المالية (11 حزبا) وغياب التكوين والتأطير (7 أحزاب) وقلة الموارد البشرية المؤهلة (5 أحزاب) والتأخير في صرف الدعم العمومي (5 أحزاب) وغياب أنظمة معلوماتية (3 أحزاب) وصعوبة الحصول على الوثائق المثبتة (3 أحزاب).

ولتجاوز المعيقات المذكورة اقترحت الأحزاب السياسية المعنية تقوية قدرات الموارد البشرية من خلال تنظيم دورات تكوينية مستمرة (8 أحزاب) وإعداد وتوحيد أنظمة معلوماتية (4 أحزاب) ووضع دلائل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية (5 أحزاب) والرفع من الدعم السنوي (6 أحزاب).

1- Livre d'inventaire.
2 - Grand-livre et livres auxiliaires.

رابعا. توصيات المجلس الأعلى للحسابات

تميز الفصل الأول من سنة 2022 بتزامن أجل إيداع الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2021 مع آجال إيداع حسابات الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة في اقتراعات 8 سبتمبر و5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلسي النواب والمستشارين ومجالس الجهات والجماعات.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى المجهودات المهمة التي بذلتها الأحزاب السياسية للوفاء بالتزاماتها، لاسيما فيما يتعلق بإعداد حساباتها السنوية وفقا للمستجدات القانونية والتنظيمية التي سبقت تنظيم الاقتراعات المذكورة، وذلك بعد صدور عدة نصوص قانونية وتنظيمية لتعديل أو تتميم نظام تمويل الأحزاب السياسية وكذا الحملات الانتخابية التي يقوم بها المترشحون. كما سجل المجلس تطورا ملحوظا في الأداء المحاسبي للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق بإثبات صرف النفقات وإرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة.

ومن أجل ترسيخ هذا المنحى الإيجابي، **يصدر المجلس التوصيات التالية:**

- **<u>يوصي المجلس وزارة الداخلية بما يلي:</u>**

- **مواصلة المجهودات الرامية إلى حمل الأحزاب السياسية على إرجاع المبالغ غير المستحقة وغير المستعملة إلى الخزينة، وكذا تلك التي لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب والمبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير، وعند الاقتضاء اتخاذ التدابير اللازمة في حق الأحزاب التي لم تقم بتسوية وضعيتها تجاه الخزينة؛**

- **مواكبة الأحزاب السياسية من خلال تنظيم دورات تكوينية هادفة لفائدة أطرها المكلفة بالتسيير المالي والإداري والمحاسبي بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي الموحد، وكذا إعداد دليل للمساطر المحاسبية واعتماد نظام معلوماتي للمحاسبة مشترك بين الأحزاب السياسية يمكنهم من استغلال أنجع للمخطط المحاسبي الموحد.**

- **<u>ويوصي المجلس الأحزاب السياسية بما يلي:</u>**

- **اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة وغير المستعملة إلى الخزينة، وكذا تلك التي لم يتم الإدلاء بشأن صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية والمبالغ غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير؛**

- **الحرص على تقديم الحساب السنوي مصادق عليه من طرف خبير محاسب مدعوما بكل الوثائق المثبتة داخل الآجال القانونية، كما هو منصوص عليه في النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل.**

- **اتخاذ الإجراءات الضرورية، عند الاقتضاء، من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب، بهدف الإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**

- **الحرص على تجويد مسك المحاسبة واحترام المبادئ والقواعد المحاسبية، خصوصا مبدأ "الوضوح" وقاعدتي "الشمولية" و"عدم المساس بالموازنة"، وذلك من خلال مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، لاسيما ما يتعلق بالنقاط التالية:**

- **تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات الملائمة؛**
- **تسجيل العمليات المحاسبية كل عملية على حدة، مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني، مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها؛**
- **إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة على مستوى الموازنة ـ الخصوم بالحساب رقم 445:"الدولة ـ دائنة"؛**
- **إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه.**

- **العمل على تقوية قدرات التدبير الإداري والمالي والمحاسبي للأحزاب السياسية، لاسيما من خلال القيام بالتدابير التالية:**

- **تدعيم البنيات الإدارية للحزب، خصوصا من حيث توفره على هيكل تنظيمي ودليل للمساطر الإدارية والمالية والمحاسبية وبطائق الوصف الوظيفي لجميع مصالحه الإدارية؛**
- **دعم قدرات الموارد البشرية، من حيث الرفع من عدد العاملين واستفادتهم من الدورات التكوينية بصفة منتظمة، خصوصا تدعيم قدرات الأطر المكلفة بمسك المحاسبة والتأطير القانوني؛**
- **توضيح العلاقة بين الحزب والشركات المملوكة له، فيما يخص العائدات الواجب دفعها للحزب أو الدعم الممنوح لها من طرفه؛**
- **دعم القدرات التدبيرية من خلال اعتماد الوسائل المعلوماتية ومفهوم الميزانية؛**
- **إجراء الجرد السنوي لأصول الحزب وخصومه.**

الجزء الثاني:

نتائج التدقيق الخاصة بكل حزب سياسي

يعرض هذا الجزء من التقرير نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات الخاصة بكل هيئة سياسية مرتبة على أساس النتائج المحصل عليها خلال اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

1. حزب التجمع الوطني للأحرار

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التجمع الوطني للأحرار حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 23 مارس 2022، عبر المنصة الرقمية للمجلس، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره **122.708.877,60 درهم**، تشمل:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 81.333.947,78 درهم (66,28%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 34.402.000,00 درهم (28,04%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 5.456.952,41 درهم (4,45%)؛
- عائدات غير جارية: 1.484.589,27 درهم (1,21%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 101.854.446,43درهم، مكونة من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 81.334.162,28 درهم (79.85%).
- تكاليف التسيير: 18.507.510,87 درهم (18.17%)، مقابل 16.581.456,79 درهم سنة 2020 و37.006.161,89 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 2.012.773,28 درهم (1.98%)، مقابل 10.631.776,79 درهم سنة 2020 و9.102.217,38 درهم سنة 2019؛

➢ إرجاع مبالغ الدعم بقيمة 13,38 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2021 بإرجاع مبلغ دعم قدره **1.400.000,00 درهم** إلى الخزينة تم استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

فيما قام خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغ دعم قدره **11.977.681,11** درهم يتوزع بين:

- مبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (1.071.704,16 درهم) وبرسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (9.146.253,68 درهم) وبرسم اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (759.723,27 درهم)
- ومبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (984.848,31 درهم) واقتراع 25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (15.151,69درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسجيل سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 20 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب قدم تبريرات كافية بخصوص جميع الملاحظات المسجلة.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

قدم الحزب تبريرات كافية بشأن تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره حول تدقيق الحساب السنوي للأحزاب السياسية وفحص صحة النفقات برسم سنة 2020.

➢ توصية المجلس

- **يوصي المجلس حزب التجمع الوطني للأحرار بالاستمرار في هذا المنحى الإيجابي.**

2. حزب الأصالة والمعاصرة

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الأصالة والمعاصرة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 31 مارس 2022، عبر المنصة الرقمية، أي داخل الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 86.245.011,76 درهم، وتخص:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 67.605.287,76 درهم (78,39%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 12.626.660,37 درهم (14,64%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 5.965.652,00 درهم (6,92 %).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب، هذه السنة ما مجموعه 92.263.753,84 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 67.661.290,89 درهم (73,33%)؛
- تكاليف التسيير: 23.486.817,65 درهم (25,46%) مقابل 14.733.697,38 درهم سنة 2020 و14.653.888,70 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.115.644,80 درهم (1,21%) مقابل 587.028,36 درهم سنة 2020 و165.794,76 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 11-29.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 12 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: عدم مراعاة بعض الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لوحظ أن مسك محاسبة الحزب لم تراع الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور. ففي هذا الإطار قام الحزب بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل

حملاته الانتخابية في الحساب 71611000 عوض الحساب 7165 "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" كما قام الحزب بتنزيل مصاريف الحملات الانتخابية في الحسابات الخاصة بالتكاليف المرتبطة بطبيعة النفقة عوض الحساب 6184 "مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة".

وفي معرض جوابه، أكد المسؤول الوطني بأن "جميع النفقات والمبالغ التي توصل بها الحزب والتي سيتم التوصل بها بخصوص الانتخابات، قام الحزب بتدوين حساباتها عبر البرنامج المعلوماتي على الطريقة القديمة وذلك احتراما للقوانين التي ينص عليها الدليل المحاسبي للأحزاب السياسية وهي تسجيل الحسابات، بطريقة ترتيب زمني، عملية تلو عملية ويوما بعد يوم، حيث لا يمكن تغيير هاته العمليات المحاسبية. وسيعمل الحزب على تنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية السنوات الموالية في الحساب رقم 7165 وكذا الأمر بالنسبة للتكاليف المرتبطة بمصاريف الحملات الانتخابية في الحساب رقم 6184".

- **صحة النفقات: احتساب نفقة مرتيين**

لوحظ أن الحزب قام بتنزيل الفاتورة رقم 20210633 بمبلغ إجمالي قدره 1.430,00 درهم مرتين على مستوى الحساب 61332000

وفي جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه "تم بالغلط احتساب هاته الفاتورة مرتين .... وسوف يتم تصحيح هاته العملية السنة الموالية".

➢ توصية المجلس

- **يوصي المجلس حزب الأصالة والمعاصرة بالسهر على احترام المقتضيات المحاسبية المتعلقة بإدراج العمليات في الحسابات الملائمة.**

3. حزب الاستقلال

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 31 مارس2022، عبر المنصة الرقمية، أي داخل الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد ونفقات الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 76.426.937,49 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 60.446.482,28 درهم (79,09%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 6.320.783,21 درهم (8,27%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 6.380.000,00 درهم (8,35%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب، خلال نفس السنة ما قدره 79.117.522,13 درهم، تتوزع بين:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 60.154.653,68 درهم (76,03%)؛
- تكاليف التسيير: 17.546.916,77 درهم (22,18%) مقابل 13.524.808,91 درهم سنة 2020 و15.439.624,56 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.415.951,68 درهم (1,79%) مقابل 2.471.495,00 درهم سنة 2020 و3.772.984,36 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبالغ الدعم بقيمة 4,90 مليون درهم

قام الحزب خلال سنتي 2021 و2022، بإرجاع مبلغي دعم إجمالي بمبلغ 4.899.793,70 درهم إلى الخزينة تم أداؤه على شطرين عن كل سنة تنفيذا لالتزامه السابقة بإرجاع مبالغ الدعم عبر أشطر، وذلك من إجمالي مبلغ دعم قدره 7.349.690,56 درهم، سبق للمجلس أن صرح بشأنه بعدم إثبات صرفه بالوثائق المطلوبة، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية واقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثماني ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 12 سبتمبر2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ5 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

الإشهاد بصحة الحساب: العمل على معالجة التحفظات الواردة في تقرير الخبير المحاسب

لوحظ في هذا الإطار أن تقرير الخبير المحاسب تضمن مجموعة من التحفظات تعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر أساسا بالنقط التالية:

- عدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ومخصصات لمواجهة تكاليف أو مخاطر حيث لا يتم تسجيل سوى العمليات والتدفقات المالية الفعلية؛
- عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا العاملين بمختلف المفتشيات عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء للمفتشين المذكورين؛
- استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها تحمل أسماء أمناء عامين أو أطر عليا سابقين، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.

وفي معرض جوابه بخصوص التحفظات التي أثارها الخبير المحاسب، أشار الحزب إلى أنه: " قام بتسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات للاستهلاك. أما بخصوص المخصصات لمواجهة التكاليف والمخاطر فإن الأحزاب السياسية غير خاضعة للضرائب ولا حاجة لها لتسجيل أي مخصصات لمواجهة مخاطر التكاليف الضريبية أو غير الضريبية كما هو الشأن بالنسبة للشركات التجارية أو الصناعية التي تعمل لخلق أرباح".

كما أضاف الحزب بخصوص وضعية مفتشي الحزب بأنهم ليسوا بأجراء وليس هناك أي عقد شغل بين الحزب والمفتشين وليس هناك أي علاقة خاضعة لقانون الشغل. وأرجع الحزب في معرض جوابه عن تسوية الوضعية القانونية لممتلكاته إلى التعقيدات المرتبطة بأداء صوائر جبائية باهظة.

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام السقف المحددة للهبات**

بين فحص الوثائق المقدمة في الحساب السنوي أن موارد الحزب شملت هبة مقدمة من أحد المتبرعين بمبلغ إجمالي قدره 1.200.000,00 درهم وذلك خلافا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، التي تحدد المبلغ الإجمالي السنوي للهبات بالنسبة لكل متبرع في مبلغ قدره 600.000,00 درهم.

في هذا الإطار، أوضح الحزب بأنه نظرا للصعوبات المالية التي عرفها الحزب خلال سنة 2021 توصل هذا الأخير بهبة 600.000,00 درهم في سنة 2021 كتسبيق عن هبة سنة 2022.

غير أنه، وبالرجوع إلى الوثائق المكونة للحساب السنوي المقدمة برسم سنة 2021، تبين أن الحزب قد تلقى مبلغي الهبة بتاريخ 12 غشت 2021، أي أن الحزب توصل برسم نفس السنة بما مجموعه 1200.000,00 درهم من نفس المتبرع وتم تسجيله بمحاسبة السنة المعنية بتحصيله.

- **صحة النفقات: ضرورة دعم صرف بعض النفقات بوثائق الإثبات اللازمة**

بين فحص الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي والكشوفات البنكية:

- أداء مصاريف المفتشيات بمبلغ إجمالي قدره 672.266,10 درهم، دون دعم صرفها بأي وثائق مثبتة؛
- دعم صرف مصاريف الماء والكهرباء ومصاريف ضريبية بمبلغ إجمالي قدره على التوالي 22.376,67 و30.497,60 درهم، بوثائق في غير اسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه.

أشار الحزب، في معرض جوابه، إلى أنه قد تم دعم مصاريف المفتشيات بالوثائق المدلى بها على شكل تعويضات شهرية وفواتير البنزين ومساعدات للقيمين أو الكاتبات. كما أن مصاريف الماء والكهرباء هي لمقرات يستغلها الحزب وهو ملزم بأداء مصاريف الاستغلال من ماء وكهرباء وصيانة ومصاريف ضريبية، وقد تم الإدلاء بفاتورات غير معنونة باسم الحزب لتبرير مصاريف الماء والكهرباء لمقرات يكتريها الحزب في حين أن العداد في اسم ملاك تلك المقرات التي لم يتم تحويلها بعد باسم الحزب لذا يتم الإدلاء بهذه النفقات ضمن تكاليف الحزب.

تجدر الإشارة، في ما يخص مصاريف المفتشيات، إلى أن الحزب لم يدعم صرف مبلغ النفقات موضوع الملاحظة بأي وثائق إثبات لا في إطار حسابه السنوي ولا في إطار أجوبته على الملاحظات الموجهة إليه.

كما أن الحزب، وعلى اعتبار تمتعه بالشخصية الاعتبارية، له الحق في أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. غير أن غياب التبريرات اللازمة لتبرير أداء هذه النفقات (وثائق تحمل اسم وعنوان الحزب) تحول دون تنزيلها ضمن التكاليف المتعلقة بالحزب.

- **تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم سنة 2020**

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس عن تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2020، لاسيما في ما يتعلق بضرورة الحرص على الإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ والتقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ الوضوح المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، وكذا الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة، ومعنونة باسم الحزب.

وقد أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن شهادة الخبير على الحساب السنوي 2020 كانت بدون تحفظ واضح، فالتحفظ المذكور يخص بعض ممتلكات الحزب التي ما زالت في اسم الأمناء العامين السابقين للحزب وإن تسجيلها وتحويلها باسم الحزب يتطلب أموالا باهظة. كما أضاف بأن الحزب ملزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب، وكذا بتقديم جميع وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة إلا ما يتم نسيانه من غير قصد فيتم تداركه في حينه.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاستقلال بما يلي:

- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**
- **احترام السقف القانوني للهبات المقدمة للحزب، التي يجب ألا تتجاوز مبلغا إجماليا سنويا قدره 600.000 درهم لكل متبرع، طبقا لمقتضيات المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على تقديم وثائق إثبات في اسم الحزب، ودعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات المطلوبة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

4. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية بتاريخ 31 مارس 2022 عبر المنصة الرقمية، أي داخل الأجل القانوني، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 34.557.811,85 درهم، تشمل أساسا:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 26.015.642,64 درهم (75,28%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 3.476.519,97 درهم (10,06%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 2.623.501,00 درهم (7,59%)؛
- عائدات غير جارية: 2.432.800,00 درهم (7,04%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 9.348,17 درهم (0,03%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 35.825.030,40 درهم، مكونة من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 31.695.188,44 درهم (88,47%)؛
- تكاليف التسيير: 3.872.925,96 درهم (10,81%)، مقابل 3.577.580,21 درهم سنة 2020 و4.054.911,45 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 256.916,00 درهم (0,72%)، مقابل 562.521,00 درهم سنة 2020 و400.000,00 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 سبتمبر2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام مبدأ "الوضوح" عند تنزيل النفقات ومقتضيات تنظيم المحاسبة**

لوحظ من خلال الوثائق المدلى بها ضمن الحساب السنوي إدراج المبالغ المقدمة (500.000,00 درهم) من طرف شركة "ALITIHAD PRESSE" التابعة للحزب بالحساب رقم 718 "واجبات الانخراط ومساهمات" عوض تنزيلها بالحساب رقم 712 " عائدات الأنشطة". كما لم يتم تسجيل

على مستوى يومية الصندوق واجبات العضوية ومساهمات الأعضاء (1.900.000,00 درهم) عملية بعملية حسب تواريخ تحصيلها.

وفي جوابه عن الملاحظة الأولى، أشار الحزب إلى أنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظة المجلس من خلال تنزيل هذه المبالغ بالحساب "عائدات الأنشطة. كما أكد، بخصوص الملاحظة الثانية بأن الأمر يتعلق بواجبات العضوية ومساهمات الأعضاء التي تتم تصفيها عادة عند كل محطة انتخابية تشريعية أو جماعية أو محطة تنظيمية (مؤتمرا أو مؤتمرات إقليمية أو جهوية ...) حيث أن إيداع هذه المبالغ كان بهدف تصفية واجب المساهمات الشهرية المتأخرة والعضوية الحزبية. وهو ما يفسر المبالغ الاستثنائية التي تم تحصيلها من طرف الفروع أو الكتابات الإقليمية والكتابات الجهوية وأخيرا الإدارة المركزية للحزب وهي انخراطات تتراوح بين 10 دراهم و100 درهم شهريا".

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه يتعين التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

أما في ما يخص تسجيل واجبات العضوية ومساهمات الأعضاء على مستوى يومية الصندوق، فتتعلق الملاحظة بمسك المحاسبة وتقييد المبالغ المحصلة عملية بعملية وليس بمصدر هذه المبالغ، كما ينص على ذلك القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه، الذي يلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها. وتلزم نفس المقتضيات الأحزاب في حال مركزة المحاسبة، بتفصيل دفتر الأستاذ ودفتر اليومية إلى عدة سجلات تابعة لها تسمى "دفاتر مساعدة " من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية.

على صعيد آخر، قام الحزب بتحويل مبالغ للمسؤولين عن الهياكل المحلية بغرض أداء النفقات المنجزة على المستوى المحلي، غير أن هذه العمليات لا يتم تنزيلها على مستوى حساب "الصندوق". ومن جهة ثانية يتم في بعض الحالات الاحتفاظ بالمبالغ غير المستعملة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الأرصدة المتعلقة بالمبالغ المحولة للهياكل المحلية (بالدرهم)

الهياكل المحلية	الرصيد الافتتاحي	المبلغ الذي تم تحويله	مجموع المصاريف	المبلغ غير المستعمل
فاس	15 248,00	10 000,00	9 150,00	16 098,00
مراكش	1 829,00	20 000,00	20 148,00	1 681,00
شتوكة آيت باها	20 000,00	29 000,00	29 042,00	19 958,00
أزيلال	15 000,00	25 000,00	28 000,80	11 999,20
الفقيه بن صالح	15 000,00	10 000,00	10 000,00	15 000,00
المجموع	**67 077,00**	**94 000,00**	**96 340,00**	**64 736,00**

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه قام بتحويل مبالغ مالية للمسؤولين عن الهياكل المحلية لتغطية النفقات المنجزة محليا لسنة 2021، وقدم وثائق إثبات هذه النفقات، وأنه سيتم تنزيلها على مستوى حساب الصندوق مستقبلا، وبخصوص حالات الاحتفاظ بالمبالغ غير المستعمل، سيتم تسوية هذه الحسابات خلال السنة المالية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه، يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع التكاليف التي يتم أداؤها نقدا بعين الاعتبار.

كما أن الحزب مطالب وفقا لقاعدة "الشمولية"، بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

- **صحة النفقات: العمل على دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات المطلوبة**

قام الحزب بأداء مصاريف بمبلغ إجمالي قدره 55.000,00 درهم دون دعم صرفها بأي وثائق إثبات.

وقد أشار الحزب في جوابه إلى أن جزءا من هذا المبلغ قدره 45.000,00 درهم يتعلق بأداء متأخرات كراء مقرين للحزب.

غير أن الحزب لم يرفق جوابه بأي وثائق إثبات لصرف النفقة المذكورة وكذا بالنسبة للمبلغ المتبقي (10.000,00 درهم).

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي تسديد النفقات التي يفوق مبلغا 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء نفقات بمبلغ إجمالي قدره 102.032,00 درهم، نقدا رغم أن مبلغ كل نفقة منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك".

أشار الحزب في جوابه إلى أنه في إطار الدبلوماسية الحزبية، تمت دعوة وفد برلماني لأحد الدول من طرف الحزب لزيارة المغرب. ونظرا لقرار تعليق الرحلات الجوية ولتعذر توقيع الشيك في حينه، قام الحزب بأداء النفقات المشار إليها نقدا. كما أضاف بأن مبلغ 80.000,00 درهم يتعلق برأسمال شركة الاتحاد ديجيتال المسجلة باسم الحزب.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بما يلي:

- **احترام المقتضيات المتعلقة بمسك المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية، كما ينص على ذلك القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة؛**
- **الحرص على أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.**

5. حزب الحركة الشعبية

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع حزب الحركة الشعبية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية، بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 29.354.714,88 درهم، تتوزع أساسا بين:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 24.224.251,98 درهم (82,52 %)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 4.114.765,39 درهم (14,02 %)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 1.015.620,00 درهم (6,62 %).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 29.132.170,26 درهم، وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 24.165.701,80 درهم (82,95%)؛
- تكاليف التسيير: 4.377.284,85 درهم (15,03%) مقابل 3.494.768,24 درهم سنة 2020 و4.838.140,46 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 589.183,61 درهم (2,02%) مقابل 113.110,00 درهم سنة 2020 و12.632,00 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 1,77 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2021 بإرجاع مبلغ دعم (848.631,66 درهم) لم يتم الإدلاء بشأن صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، ومبلغ دعم تم استعماله لغير الغايات التي منح من أجلها (78.000,00 درهم) برسم اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وكذا مبلغ دعم استعمل لغير الغايات التي منح من أجلها (180.105,00 درهم) ومبلغ دعم لم يتم دعم صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (100.000,00 درهم) برسم اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب. كما أرجع خلال السنة المذكورة، مبلغ دعم غير مستعمل (506.887,15 درهم) برسم الدعم السنوي للسنة المالية 2020.

وخلال سنة 2022، قام الحزب بإرجاع مبالغ دعم غير مستعملة إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المرتبطة باقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب (8.375,94 درهم) واقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية (39.228,44 درهم) واقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين (10.945,80 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 6 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 4 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظة المتعلقة بالإشهاد بصحة الحساب.

- **الإشهاد على صحة الحساب: العمل على معالجة التحفظ المثار من طرف الخبير المحاسب**

تضمن تقرير الخبير المحاسب تحفظا يتعلق بعدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف بشأن دين للحزب اتجاه أحد البنوك المغربية بمبلغ قدره 1.238.513,36 درهم، مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة والرفع من مستوى "صافي الدخل" و"رؤوس الأموال الذاتية" للحزب بنفس المبلغ.

> وفي جوابه عن هذه الملاحظة، أوضح الحزب أنه تمت مراسلة البنك حول وضعية الحزب بشأن هذا الدين وكذا الخبير المحاسب المكلف بالمصادقة على صحة الحساب السنوي. ولم يتوصل الحزب إلى يومنا هذا من البنك بجواب صريح على صحة هذا الدين.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

أوضح المسؤول الوطني عن الحزب بخصوص التوصية الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات برسم الدعم العمومي برسم سنة 2020، والمتعلقة بإدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة"؛ أنه قد تم إدراج المبلغ المعني بالحساب المذكور بتاريخ 20 غشت 2021 وتم فيما بعد إرجاعه إلى الخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2021.

➢ توصية المجلس

- **يوصي المجلس حزب الحركة الشعبية باتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ.**

6. حزب التقدم والاشتراكية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب التقدم والاشتراكية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021، عبر المنصة الرقمية، بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 25.792.337,21 درهم، واشتملت على:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 17.190.820,95 درهم (66,65%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 7.525.502,47 درهم (29,18%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 937.500,00 درهم (3,63%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 108.000,00 درهم (0,42%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 26.565.981,82 درهم، تتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 21.628.598,88 درهم (81,41%)؛
- تكاليف التسيير: 4.937.382,94 درهم (18,59%)، مقابل 2.391.739,58 درهم سنة 2020 و1.666.086,59 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 409.829.26 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2021 و2022 بإرجاع شطري الدين المتبقيين بذمته بمبلغ اجمالي قدره **409.829.26 درهم** من مجموع مبلغ دعم قدره 614.743,88 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة وذلك خلافا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة 3 من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 سبتمبر2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام قاعدتي عدم "المساس بالموازنة" و"الشمولية"**

لاحظ المجلس بأن الأرصدة الختامية المبينة على مستوى موازنة سنة 2020 لحسابات " مستخدمون -مدينون " و" هيئات اجتماعية " والدولة – دائنة" "، تختلف عن أرصدة هذه الحسابات المبينة في الجدول المخصص لأرصدة السنة السابقة على مستوى موازنة السنة المالية 2021، وذلك خلافا لقاعدة "عدم المساس بالموازنة". المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

كما تلقى الحزب مبالغ مالية بما مجموعه 6.970.900 درهم نقدا ولم يقم بتسجيلها بحساب "الصندوق" حيث قام بإيداع المبالغ المتوصل بها بالحسابات البنكية المفتوحة باسمه. كما لوحظ أنه لم يقم بإدراج هذه المساهمات عملية بعملية على مستوى المحاسبة.

> وفي معرض جوابه، أوضح الحزب بوقوع خطأ مادي بيانات الميزانية. كما أضاف بأنه سيعمل على تسجيل المبالغ المالية التي تلقاها نقدا ولم يقم بتسجيلها بحساب "الصندوق"، وأنه سيعمل على تدارك هذا الأمر برسم السنوات المالية المقبلة وفقا للشروط القانونية المعمول بها.

في هذا الصدد، وجب التذكير بضرورة إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه، وفق ما ينص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر، وهو ما يتعذر تحقيقه في حالة عدم الأخذ بعين الاعتبار لمجموع المعطيات المحاسبية بما في ذلك الموارد التي يتم تحصيلها نقدا. كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لقاعدة الشمولية، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. كما يجب على الأحزاب تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي ببيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها، وذلك طبقا للمقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك سالف الذكر.

➢ توصيات المجلس

بناء على ما سبق، يوصي المجلس حزب التقدم والاشتراكية بما يلي:

- **احترام قاعدة "عدم المساس بالموازنة" من خلال الحرص على صحة نقل أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة الموالية، وكذا قاعدة "الشمولية" من خلال إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية.**

7. حزب الاتحاد الدستوري

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الاتحاد الدستوري حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية، وذلك بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 24.875.632,78 درهم، وتشمل:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 17.225.914,43 درهم (69,25%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 6.700.000,00 درهم (26,93%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 937.500,00 درهم (3,77%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 19.133.945,99 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 17.224.728,39 درهم (90,02%)؛
- تكاليف التسيير: 1.909.217,60 درهم (9,98%)، مقابل 1.537.208,89 درهم سنة 2020 و1.388.685,84 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 15 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 سبتمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

➢ مسك المحاسبة: ضرورة احترام مبدأ "الوضوح" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"

لوحظ عدم تنزيل جميع المصاريف التي أنجزها الحزب بمناسبة الانتخابات على مستوى الحساب رقم 618 حيث تم حصريا تنزيل مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين بقيمة 11.730.070,00 درهم على مستوى الحساب المذكور. كما تم تنزيل مبالغ ممنوحة للحزب من طرف شركات خاصة بقيمة 6.200.000,00 درهم على مستوى حساب "واجبات انخراط الأعضاء".

في نفس السياق، تم تسجيل، على مستوى محاسبة الحزب، أربع عمليات في عملية واحدة بمبلغ إجمالي قدره 1.700.000,00 درهم، وهو ما يخالف المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة.

كما لوحظ بأن الحساب رقم 350"سندات المساهمة" يظهر رصيدا بمبلغ 5.000.000,00 درهم على مستوى دفتر الأستاذ، في حين أن الرصيد المبين على مستوى الموازنة لم يتجاوز مبلغا قدره 67.250 ,00 درهم، كما لم يتم إدراج أي مبلغ على مستوى الجدول "ب 4" المخصص لسندات المساهمة.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه قام بملاءمة الجداول ومخطط الحسابات مع القرار الجديد الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 2021، وأنه قام أيضا بتنزيل المبالغ الممنوحة للحزب بحساب "هبات وتبرعات " عوض حساب "واجبات انخراط الأعضاء" وبتصحيح عملية تسجيل أربع عمليات في عملية واحدة على مستوى دفتر الأستاذ وكذا تسجيل مبلغ 5.000.000,00 درهم على مستوى الموازنة وإدراج المبلغ المذكور بالجدول المخصص لسندات المساهمة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة. وبخصوص المبالغ التي تم تحصيلها من طرف الحزب، فإن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة، تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي ببيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

ووفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022. كما أن إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على أرصدة الموازنة، يعتبر بمثابة مخالفة لقاعدة "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي يقتضي أن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة.

- **صحة النفقات: إلزامية دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات الضرورية**

لوحظ من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن نفقات بمبلغ إجمالي قدره 511.124,00 درهم، لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات ويتعلق الأمر بتكاليف الكراء (429.310,00 درهم) ومصاريف مختلفة (81.814,00 درهم).

وفي معرض جوابه أشار الحزب بخصوص واجبات الكراء إلى تقديمه نسخا للتحويلات البنكية، أما بخصوص النفقات المختلفة الأخرى فقد أكد أنه سيوافي المجلس "بالأوراق والوثائق الثبوتية لمبلغ 80 000,00 درهم في أقرب الآجال الممكنة، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بمبلغ 1.814,00 درهم المتعلق بمصاريف مختلفة لتنقلات قبل الآجال المحددة".

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الحزب مطالب بأن يثبت صرف أي مبلغ بوثائق إثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة.

➢ توصيات المجلس

من أجل ذلك، يوصي المجلس حزب الإتحاد الدستوري بما يلي:

- **التقيد بالمبادئ والقواعد المحاسبية، ولاسيما مبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" وكذا قاعدة "عدم المساس بالموازنة"، المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 23 أبريل 2009 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية؛**
- **الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.**

8. حزب العدالة والتنمية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العدالة والتنمية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 غبر المنصة الرقمية بتاريخ 6 غشت 2022، أي ما يفوق أربعة أشهر بعد الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 47.553.539,91 درهم، وتشمل:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 12.087.783,55 درهم (25,42%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 18.987.459,38 درهم (39,93%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 15.816.818,66 درهم (33,26%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 70.000,00 درهم (0,15%).

➢ نفقات الحزب

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما قدره 74.845.070,81 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 41.560.290,20 درهم (55,53%)؛
- تكاليف التسيير: 31.335.913,49 درهم (41,87%)، مقابل 23.260.422,83 درهم سنة 2020 و27.790.298,40 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.948.867,12 درهم (2,60%)، مقابل رهم 6.712.749,61 درهم سنة 2020 و10.956.823,88 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 2,89 مليون درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغ دعم غير مستحق قدره 2.893.000,00 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مساهمة الدولة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية برسم اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ عدم إرجاع مبالغ دعم بقيمة 5,78 مليون درهم

لم يقم حزب العدالة والتنمية بإرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة إلى الخزينة بما مجموعه 5.785.122,26 درهم. وتجدر الإشارة إلى أن الحزب استفاد من تسبيق فاق مبالغ الدعم الراجعة له على أساس النتائج التي حصل عليها برسم اقتراعات 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية، بما مجموعه 8.678.122,02 درهم، وقد قام بإرجاع 2.893.000,00 درهم من المبلغ المذكور.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن إحدى عشر ملاحظة، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 30 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 31 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **صحة النفقات: نفقات غير مدعمة بوثائق الإثبات المطلوبة**

لم يقدم الحزب الوثائق المثبتة بشأن صرف النفقات التي قام بها على مستوى تمثيلياته المحلية المشار إليها في الجدول أسفله، بمبلغ إجمالي قدره 3.296.358,00 درهم (لم تؤخذ بعين الاعتبار النفقات الانتخابية).

نفقات غير مدعمة بوثائق الإثبات، منجزة على مستوى التمثيليات المحلية لحزب العدالة والتنمية (بالدرهم)

الكتابة الإقليمية أو الجهوية	المجموع	الكتابة الإقليمية أو الجهوية	المجموع
عين السبع حي المحمدي	75 553,52	المضيق الفنيدق	79 943,50
آسا الزاك	66 549,92	مديونة	1 800,00
بن مسيك	41 114,00	مولاي يعقوب	18 373,00
برشيد	86 200,00	المحمدية	45 500,00
جهوية الدار البيضاء سطات	179 841,46	النواصر	71 939,22
الفداء مرس السلطان	45 530,50	الرحامنة	40 000,00
البرنوصي	90 314,28	سلا	438 903,88
الحوز	126 059,00	سطات	111 291,60
كلميم	59 349,00	سيدي بنور	84 200,00
جهوية كلميم واد نون	73 085,00	سيدي قاسم	125 574,03
الحي الحسني	143 869,00	طنجة أصيلة	282 144,10
القنيطرة	163 760,74	تمارة الصخيرات	66 958,00
العرائش	122 268,48	طرفاية	43 397,32
مراكش	266 407,42	تطوان	119 020,83
مراكش آسفي	162 755,20	تنغير	64 655,00
المجموع	**3 296 358,00**		

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي تسديد نفقات التي يفوق مبلغا 10.000,00 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء نفقة نقدا رغم أن مبلغها يفوق مبلغ 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. ويتعلق الأمر باقتناء حاسوب بتاريخ 10 أبريل 2021 من طرف الكتابة الاقليمية فاس بمبلغ قدره 11.500,00 درهم.

وتجدر الإشارة إلى عدم تقديم تبريرات حول هذه الملاحظات.

➢ تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في تقريره برسم 2020

في شأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، والمتعلقة بالحرص على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية معبأة على النحو الواجب وبالتقيد بالمبادئ المحاسبية المنصوص عليها ضمن الدليل العام للمعايير المحاسبية، وبالالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة.

أوضح الحزب بأنه سيعمل على تنفيذها بمناسبة إعداد الحساب السنوي لسنة 2021. وأضاف أنه" مع بعض الصعوبات المرتبطة بكون الحزب يعد حسابا مندمجا يتضمن النفقات المركزية والنفقات المنجزة من طرف الكتابات المجالية للحزب، يواصل الحزب مجهودات تأطيرها لاحترام الشروط المطلوبة."

➢ توصيات المجلس

من أجل ذلك، يوصي المجلس حزب العدالة والتنمية بما يلي:

- **الحرص على تقديم الحساب السنوي في الآجال المحددة تطبيقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **العمل على إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة إلى الخزينة برسم اقتراعات 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية؛**
- **الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المستوفية للشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.**

9. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 23 ماي 2022، أي خارج الأجل القانوني استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 6.048.945,72 درهم، وتشمل هذه الموارد:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 5.580.195,72 درهم (92,25%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (7,75%)؛

➢ نفقات الحزب

أما نفقات الحزب، فقد بلغت هذه السنة ما مجموعه6.535.970,15، وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 5.977.324,74 درهم (91,45%)؛
- تكاليف التسيير: 558.645,41 درهم (8,55%) مقابل ما مجموعه 442.220,85 درهم سنة 2020 و690.293,56 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 400.000 درهم

قام الحزب خلال سنة 2021 بإرجاع مبلغ دعم قدره 400.000,00 درهم إلى الخزينة من أصل مبلغ 1.648.035,33 درهم، سبق للمجلس أن صرح أنه لم يتم الإدلاء بشأن استعماله بوثائق الإثبات المطلوبة (1.437.890,97 درهم) أو لم يتم استعماله (210.144,36 درهم) وذلك بمناسبة اقتراع 4 شتنبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية. وعليه بقي في ذمة الحزب مبلغ 1.248.035,33 درهم، التزم مع وزارة الداخلية، بصفتها الجهة الموكول لها صرف التمويل العمومي، بإرجاعه على أقساط خلال سنوات 2022 و2023 و2024.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (311.402,61 درهم)

باستثناء التزام الحزب بإرجاع مبلغ 1.248.035,33 درهم على أقساط خلال سنوات 2022 و2023 و2024، لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه مبلغ دعم غير مستعمل قدره 311.402,61 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (157.347,39 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر. يشار إلى أن المبلغ الإجمالي للنفقات يشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة ويتم استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...).

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه نظرا للتأخير الحاصل في توصله بدعم سنة 2022 طلب من مصالح وزارة الداخلية إرجاء الدفعة الثانية إلى غاية توصله بالدعم لهذه السنة. كما أدلى الحزب بنسخة من كشف حساب توضح تاريخ التوصل بدعم سنة 2021 في مبلغ 468.750,00 درهم.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 8 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **ضرورة الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه. لذلك، وجب التذكير بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تساهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **العمل على الإشهاد بصحة الحساب من طرف خبير محاسب**

لم يتم الإشهاد بصحة الحساب السنوي من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين، خلافا لما هو منصوص عليه في المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 29.11 وفي القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 كما تم تتميمهما وتغييرهما سالفي الذكر.

في هذا الإطار، أرجع الحزب هذا القصور إلى الضغط الناتج عن الاستحقاقات الانتخابية....

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها لمسك المحاسبة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب الملاءمات المنصوص عليها لمسك المحاسبة في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور. في هذا الصدد، قام الحزب بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية في الحساب رقم 71610200 عوض الحساب رقم 7165 "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" كما قام بتنزيل أغلب مصاريف الحملات الانتخابية في الحسابات الخاصة بالتكاليف المرتبطة بطبيعة النفقة عوض الحساب رقم 6184 "مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة". في نفس السياق، لم يدرج الحزب مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة بما مجموعه 1.559.437,94 درهم (1.248.035,33 درهم برسم السنوات الفارطة 311.402,61 درهم برسم السنة المالية 2021) على مستوى الموازنة-الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة الدائنة". كما لم يتم إعداد القوائم التركيبية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار المشترك رقم 1087.09 كما تغييره وتتميمه.

- **صحة النفقات: ضرورة دعم بعض النفقات بوثائق الإثبات المطلوبة**

قام الحزب بأداء النفقات بمبلغ إجمالي قدره 145.684دون أن يتم دعم صرفها بأي وثائق مثبتة:

- نفقة بمبلغ 100.000,00 لفائدة "SOTO Marina"؛
- نفقة بمبلغ 19.002,63 لفائدة "شركة رضال"؛

- نفقة بمبلغ 16.160,00 لفائدة "Calipau ressort"؛
- نفقة بمبلغ 10.521,97 لفائدة "اتصالات المغرب"

وفي جوابه، أشار الحزب إلى أنه تم الإدلاء بكل الوثائق التي تثبت هذه المصاريف ضمن حسابه السنوي.

غير أن الحساب السنوي للحزب لا يتضمن وثائق الإثبات بشأن المصاريف المذكورة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس عن تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020 والمتعلقة بما يلي:

- الحرص على تقديم الحساب السنوي في الآجال المحددة استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- الحرص على الإدلاء بكل الكشوفات المتعلقة بالحسابات البنكية للحزب وبالوثائق المكونة للحساب السنوي معبأة على النحو الواجب؛
- الإدلاء بتقرير الخبير المحاسب يشهد من خلاله بصحة الحساب السنوي؛
- التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص تنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

➢ توصيات المجلس

من أجل ذلك، يوصي المجلس حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية بما يلي:

- **الحرص على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021 إلى الخزينة؛**
- **السهر على الإشهاد على صحة الحساب السنوي للحزب والإدلاء بتقرير الخبير المحاسب؛**
- **العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا سيما في ما يخص:**
  - **إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره بموجب القرار المشترك رقم 2635.21؛**
  - **التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص تنزيل مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة"؛**
  - **الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية ذات الصلة.**

10. حزب جبهة القوى الديمقراطية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب جبهة القوى الديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب ما مجموعه 3.739.546,43 درهم، وتشمل هذه الموارد:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 3.242.796,43 درهم (86,72%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (12,53%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 28.000,00 درهم (0,75 %).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 3.760.199,91 وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 3.261.599,42 درهم (86,74%)؛
- تكاليف التسيير: 498.600,49 درهم (13,26%) مقابل ما مجموعه 323.115,72 درهم سنة 2020 و669.753,44 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 145.634,28 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022 بإرجاع مبلغ دعم قدره 145.634,28 درهم إلى الخزينة، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح له (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (323.115,72 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر

1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

- **ج.5**-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- **ج.6**-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- **ج.7**-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أشار الحزب إلى أنه سيقدم الجداول المطلوبة، غير أنه لم يرفق جوابه بالجداول المعنية.

- **الإشهاد بصحة الحساب: العمل على معالجة التحفظات المثارة في تقرير الخبير المحاسب**

تضمن تقرير الخبير المحاسب مجموعة من التحفظات يتعين تقديم تفاصيل بشأنها، ويتعلق الأمر أساسا بالنقط التالية:

- عدم تسجيل مخصصات تخص سندات المساهمة بمبلغ قدره 2,8 مليون درهم؛
- عدم تسجيل مخصصات تخص "مدينين آخرين" بمبلغ قدره 313.139,00 درهم؛
- عدم تصحيح الوضعية الصافية المتواجدة في خصوم الحسابات؛
- عدم إخضاع بعض فواتير الحملة الانتخابية لمسطرة التفاوض مع الموردين؛
- غياب سندات الطلب وسندات الاستلام مصادق عليها من طرف الإدارة والمتعلقة ببعض الفواتير كالفاتورة رقم INV-001654 بمبلغ قدره 123.300,00 درهم والفاتورة رقم 17bic/2021 بمبلغ قدره 91.155,40 درهم والفاتورة رقم 21/001 بمبلغ قدره 528.000,00 درهم.

في هذا الإطار، أوضح الحزب أنه أخذ علما بتحفظات الخبير وسوف يتم إدراجها في المحاسبة لهذه السنة، لكون التقرير قد تمت صياغته بعد إغلاق المحاسبة للسنة المعنية. كما أرفق جوابه ببعض سندات الطلب وسندات الاستلام المصادق عليها من طرف إدارة الحزب والخاصة بالفواتير موضوع التحفظ.

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي تسديد النفقات التي يفوق مبلغا 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء مجموعة من النفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 61.991,55 درهم، رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر ويتعلق الأمر بالمصاريف التالية:

- أداء نفقة بمبلغ 20.000,00 بتاريخ 18 غشت 2021 (دعم)؛
- أداء نفقة بمبلغ 20.000,00 بتاريخ 18 غشت 2021 (دعم)؛
- أداء نفقة بمبلغ 11.032,55 بتاريخ 09 سبتمبر 2021 (وجبات التغذية)؛
- أداء نفقة بمبلغ 10.959,00 بتاريخ 09 سبتمبر 2021 (التنقل).

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه "قد تم تمويل مبالغ الدعم على سبيل المساهمة في تمويل حساباتهم الانتخابية نقدا وذلك لعدم توفر حسابات بنكية خاصة بالحملات الانتخابية لديهم، وذلك قبل التوصل برسالة إلزامية فتح حسابات وكلاء اللوائح لحسابات خاصة

بالانتخابات. أما بالنسبة لنفقات الوجبات الغذائية والتنقل الخاصة بتغطية مصاريف الانتخابات التشريعية برسم سنة 2021، فهي مجموعة من النفقات الصغيرة...".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إلزامية أداء النفقات التي يساوي مبلغ كل منها أو يفوق مبلغ 10.000 درهم عبر شيكات أو تحويل بنكي بغض النظر عن توفر المستفيدين أو لا على حساب بنكي. وبخصوص النفقات الصغرى، فقد كان يتعين على الحزب تنزيل كل عملية على حدة، طبقا لمقتضيات القرار المشترك سالف الذكر الذي ينص على تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم.

➢ توصيات المجلس

من أجل ذلك، يوصي المجلس حزب جبهة القوى الديمقراطية بما يلي:

- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**
- **العمل على إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020 إلى الخزينة؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية؛**
- **الحرص على أداء كل نفقة يساوي مبلغها أو يفوق 10.000 درهم بواسطة شيك أو تحويل بنكي.**

11. الحزب الاشتراكي الموحد

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع الحزب الاشتراكي الموحد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 8 يوليو 2022، أي خارج الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 2.786.557,78 درهم، وتخص أساسا:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 2.204.642,78درهم (79,12%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (16,82%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 58.155,00 درهم (2,09%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 2.844.256,51 درهم وتتكون أساسا من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 2.253.697,68 درهم (79,24%)؛
- تكاليف التسيير: 493.450,83 درهم (17,35%) مقابل ما مجموعه 498.600,49 درهم سنة 2020 و669.753,44 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 97.108,00 درهم (3,41%).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤولة الوطنية عن الحزب بتاريخ 6 أكتوبر 2022، من أجل تقديم التوضيحات أو التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 9 ديسمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور. في هذا الإطار، قام الحزب بتنزيل مساهمة الدولة في تمويل جميع حملاته الانتخابية على مستوى الحساب 7161 عوض الحساب 7165 "مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية" (مع مراعاة حساباته الفرعية المخصصة لكل اقتراع على حدة).

كما قام الحزب بتنزيل نفقات الحملات الانتخابية بالحساب 6561 "مساعدة مالية لجمعيات ومؤسسات وآخرين" عوض الحساب 6184 "مصاريف الحملات الانتخابية بمناسبة انتخابات عامة"، وهو ما يخالف مبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

قدم الحزب ضمن جوابه قوائم تركيبية معدلة، تم إعدادها أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المجلس.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022، وذلك وفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس بشأن حساب سنة 2020**

قام الحزب بدعم مجموع مصاريفه برسم سنة 2021 بوثائق تستوفي الشروط القانونية، مستجيبا بذلك للتوصية الصادرة عن المجلس في تقريره المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020 والمتعلقة بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المستوفية لجميع الشروط القانونية والتنظيمية.

➢ توصيات المجلس

من أجل ذلك، يوصي المجلس الحزب الاشتراكي الموحد بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.سالف الذكر، لاسيما فيما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وبتنزيل نفقات الحملات الانتخابية في الحسابات المخصصة لها.**

12. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية، بتاريخ فاتح أبريل 2022، أي خارج الأجل المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 2.389.523,53 درهم، وشملت أساسا:

- واجبات الانخراط والمساهمات: 54.991,24 درهم (2,30%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (19,62%)؛
- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.837.810,29 درهم (76,91%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 2.450.130,28 درهم، تتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.847.600,40 درهم (75,41%)؛
- تكاليف التسيير: 602.529,88 درهم (24,59%)، مقابل 388.652,77 درهم سنة 2020 و977.951,17 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبلغ دعم بقيمة 130.097,23 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2021 و2022، بإرجاع مبلغي دعم قدرهما على التوالي 80.230,74 درهم و49.866,49 درهم من مجموع مبلغ دعم غير مستعمل (130.097,23 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ27 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 25 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة الحرص على تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

تم تسجيل مبلغ الدعم (35.000,00 درهم) المقدم لجريدة الحزب "الطريق" على مستوى جدول الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات. كما لم يتم إدراج العمليات التي قام بها الحزب نقدا في إطار الحملات الانتخابية، على مستوى حساب "الصندوق".

أشار الحزب في جوابه على هذه الملاحظات إلى أن جريدة الطريق، إلى تاريخ تقديم الدعم، كانت على شكل مؤسسة حزبية قبل تحويل إطارها القانوني إلى شركة. وأوضح بشأن عدم إدراج العمليات التي قام بها الحزب نقدا في إطار الحملات الانتخابية، على مستوى حساب "الصندوق"، أنه "طلب من الأحزاب عدم الخلط بين نفقات التسيير ونفقات الحملة لانتخابية والتي تم تقديم كل ملف على حدة إلى المجلس الأعلى للحسابات".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مدلول المؤسسات المشار إليها في جدول "الإعانات المقدمة للجمعيات والمؤسسات" هي هيئات المجتمع المدني التي أسست بغرض العمل في المجالات ذات النفع العام. كما أن الأحزاب السياسية ملزمة بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر لا يمكن تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار بما فيها تلك المتعلقة بالانتخابات وعمليات الخزينة، وفق ما هو منصوص عليه في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وامتثالا لقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية ولمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في المخطط المحاسبي الموحد المذكور، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وبتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **فحص الموارد: الحرص على دعم تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بالوثائق المثبتة**

لم يقدم الحزب الوثائق المثبتة بشأن تحصيل واجبات الانخراط والمساهمات بمبلغ إجمالي قدره 54.991,24 درهم.

أشار الحزب في جوابه إلى أن "واجبات الانخراط والمساهمات قد جرى فحصها في الحساب البنكي على شكل تحويلات دائمة وبعضها على شكل إيداع بنكي. غير أنه لم يقدم أي وثيقة مثبتة بشأن تحصيل هذه الواجبات.

- **صحة النفقات: إلزامية دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات المطلوبة**

أدلى الحزب بفاتورات لا تستوفي جميع الشروط القانونية لدعم صرف نفقات تتعلق باقتناء كتب بمبلغ إجمالي قدره 9.500,00 درهم، وذلك لكونها لا تتضمن معلومات مفصلة عن كمية وطبيعة الكتب، عملا بمقتضيات القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولاسيما القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك (المادة 4) والمرسوم رقم 2.12.503 الصادر بتطبيق بعض أحكامه (المادة 25) والمدونة العامة للضرائب (المادة145).

في هذا الصدد، أشار الحزب إلى أنه يتعامل مع المطبعة المذكورة فيما يخص طبع الكتب والمنشورات وقد توصل منها بهذه الفاتورات، وسيعمل على أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار في المستقبل.

➢ توصية المجلس

في هذا الإطار، يوصي المجلس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بالحرص على دعم تحصيل الموارد،-وصرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية.

13. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية، بتاريخ 27 أبريل 2022، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 2.713.714,62 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.837.810,30 درهم (67,72%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (17,27%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 419.000,00 درهم (15,86%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 2.351.204,10 درهم، وتتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.871.296,10 درهم (79,59%)؛
- تكاليف التسيير: 449.008,00 درهم (19,10%) مقابل ما قدره 464.038,07 درهم سنة 2020، و456.904,32 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 30.900,00 درهم (1,31 %).

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 16.557,61 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2021 و2022، بإرجاع مبلغ قدره على التوالي 11.845,68 درهم و4.711,93 درهم إلى الخزينة، يتعلق بدعم غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبير الحزب عن سنتي 2019 و2020.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (31.978,00 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه مبلغ دعم غير مستعمل قدره 31.978,00 درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (436.771,99 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

يشار إلى أن المبلغ الإجمالي للنفقات يشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة ويتم استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة.

أشار الحزب في جوابه إلى أن عدم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة- الخصوم، يرجع لصعوبة تحديد المبلغ الواجب إرجاعه لتفاوت المعايير بين الحزب وبين المجلس. وسيتم إرجاع المبلغ الذي حدده المجلس للخزينة.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 23 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 24 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات في مسك المحاسبة المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور ونموذج الموازنة المرفق بالملحق رقم 2.

ولم يقم الحزب بإدراج العتاد المقتنى بقيمة 30.900,00 درهم على مستوى جدول الأصول الثابتة غير المالية. كما لم يقم بتنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة ضمن الموازنة -الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة الدائنة". وفي نفس السياق، تم تنزيل واجبات الانخراط بمبلغ قدره 4.000,00 درهم على مستوى حساب العائدات والتكاليف بالحساب رقم 758"عائدات غير جارية أخرى" عوض تنزيله بالحساب" رقم 718 "واجبات الانخراط ومساهمات" كما تم إدراجها ضمن جدول الهبات والوصايا والتبرعات الممنوحة للحزب؛

على صعيد آخر، بلغ مبلغ الدعم الممنوح للحزب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره المسجل على مستوى محاسبة الحزب 471.904,32 درهم، في حين أن الدعم الذي تم صرفه للحزب في هذا الإطار لم يتجاوز مبلغا قدره 468.750,00 درهم.

أشار الحزب في هذا الإطار إلى أنه قام بتسجيل مبلغ اقتناء العتاد المعلوماتي والبالغ 30.900,00 درهم على مستوى الموازنة الأصول بالحساب رقم 235. وفيما يخص عدم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة- الخصوم، فقد أرجعه لصعوبة تحديد المبلغ الواجب إرجاعه. وسيقوم بإرجاع المبلغ الذي حدده المجلس للخزينة. أما فيما يخص تنزيل واجبات الانخراط، أشار الحزب إلى أنه قد تم إصلاح هذا الخطأ في النسخة المصححة للحساب السنوي". وأضاف أنه قد تم احتساب مبلغ 15.000,00 درهم زائدة في الدعم السنوي وهي واجبات الانخراط وقد تم تصحيح هذا الخطأ في النسخة المصححة". وأرفق جوابه بنسخة معدلة للقوائم التركيبية واليومية. فيما لم تثر الملاحظة المتعلقة بعدم مراعاة مسك المحاسبة للملائمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية المشار إليه أعلاه، أي إيضاحات من طرف الحزب.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية ملزمة، وفقا للقرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع العمليات المحاسبية بعين الاعتبار، بما فيها ديون الحزب. ووفقا لقاعدة "الشمولية" ولمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد المذكور، فإن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وبتقييد هذه العمليات في الحسابات المناسبة. كما أن الحزب مطالب بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المذكور، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل

فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تسهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

وفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

- **صحة النفقات: ضرورة تبرير النفقات بوثائق تكتسي قوة الإثبات**

اقتصر دعم صرف النفقات المبينة أسفله بمبلغ إجمالي قدره 18.272,00 درهم، على تقديم سندات لأجل أو سندات تسلم أو إشهاد بتسلم مبلغ، عوض الإدلاء بوثائق تكتسي قوة الإثبات في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجاري بها العمل:

- تبرير مصاريف الكراء بمبلغ 6.500.00 درهم ب"سند"؛
- تبرير مصاريف مختلفة بمبلغ 7.722,00 درهم ب"سندات لأجل "؛
- تبرير تصفية ديون كراء بمبلغ 3.000,00 درهم ب"وصل بتسلم مبلغ "؛
- تبرير لوازم مكتبية بمبلغ 1.050,00 درهم ب" سند تسلم ".

> وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أن النفقات المبينة في الجدول والتي اقتصر دعم صرفها على سندات يعود إلى أنها نفقات كراء ونفقات صغيرة لا تتعدى 2% إلى 3% من مجموع المصاريف، يصعب إثباتها عبر فواتير أو اتفاقيات أو مستندات الإثبات المماثلة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ النفقات يتجاوز سقف المصاريف الصغرى (1.500,00 درهم)، باستثناء نفقة اللوازم المكتبية، وبالتالي فهي لا تدخل ضمن النفقات الصغرى المشار إليها في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، كما أن هذه النفقات لا تتعلق بمصاريف يصعب تبرير صرفها بواسطة فواتير مضبوطة أو مستندات الإثبات المماثلة.

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي تسديد النفقات التي يفوق أو يساوي مبلغها 10.000 درهم نقدا**

قام الحزب بأداء مجموعة من النفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 30.000 درهم، رغم أن مبلغ كل منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

> أوضح الحزب في جوابه بأن الفاتورات موضوع الملاحظة تتعلق بثلاث فواتير منفصلة لا تتعدى كل واحدة منها 10.000 درهم وصادرة في تواريخ مختلفة.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن مبلغ كل فاتورة من الفاتورات الثلاث التي تم أداؤها نقدا يساوي 10.000 درهم، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المشار إليه أعلاه.

➢ تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، ويتعلق الأمر بالتوصيات التالية:

- التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445"الدولة-دائنة" وبالمبادئ والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة الشمولية المنصوص عليها ضمن الدليل العام للمعايير المحاسبية؛
- الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.

في هذا الإطار، أشار الحزب في معرض جوابه أنه فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة- الخصوم، فيصعب تحديد المبلغ الواجب إرجاعه لتفاوت المعايير بين الحزب والمجلس. وسيقوم الحزب بإرجاع المبلغ الذي حدده المجلس للخزينة. أما فيما يتعلق بتقديم وثائق الإثبات لدعم صرف النفقات، فإن بعض النفقات الصغيرة مثل الاستنساخ، القهوة... والتي لا تتعدى 2% إلى 3 % من مجموع المصاريف، يصعب إثباتها عبر فواتير أو اتفاقيات أو مستندات الإثبات المماثلة".

تجدر الإشارة إلى أن توصية المجلس تتعلق بمسك المحاسبة والحرص على إدراج ديون الحزب على مستوى ميزانيته. في هذا الإطار، يعتبر مبلغ الدعم غير المستعمل هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة، باعتبار أن هذه المبالغ سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيل الحزب لإجمالي مبلغ الدعم، وعند إرجاعها يتم خصمها من نفس العائدات.

كما أن التوصية الموجهة للحزب بشأن وثائق إثبات النفقات، تبعا لتدقيق الحساب السنوي برسم الدعم العمومي لسنة 2020، لا تتعلق بنفقات صغرى بحيث تخص كراء قاعة المسرح (4.700,00 درهم) وشيك بمبلغ 5.428,00 درهم واقتناء أدوات المكتب بمبلغ 6.525,60 درهم.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021؛**
- **العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما فيما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وبتنزيل النفقات في الحسابات المناسبة والحرص على إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة- الخصوم؛**
- **الحرص على أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.**

14. حزب الديمقراطيين الجدد

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الديمقراطيين الجدد حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية، بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 1.934.645,24 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.465.895,24 درهم (75,77%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (24,23%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 1.954.708,64 درهم، وقد همت:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.482.134,57 درهم (75,82%)؛
- تكاليف التسيير: 472.574,07 درهم (24,18%) مقابل ما مجموعه 477.996,45 درهم سنة 2020 و466.779,56 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 15 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 5 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام النماذج المعتمدة لجداول قائمة المعلومات التكميلية وإدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية**

لم يتم وضع الجداول المدلى بها ضمن قائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المشار إليها بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 23 أبريل 2009 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه.

كما لم يقم الحزب، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بإدراج مبالغ الدعم التي منحت له خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية (1.465.895,25 درهم) وكذا المصاريف المنجزة في إطار هذه الحملات بمناسبة الاقتراعات المعنية (1.482.134,57 درهم)، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، حيث أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أنه سوف يعمل على التقيد التام بالقواعد المحاسبية المشار إليها بالملـــــــــحق رقم 2. كما أوضح أنه في الانتخابات التشريعية لسنة 2016، كان هناك حساب بنكي واحد تودع فيه وزارة الداخلية مبلغ الدعم الخاص بالحملة الانتخابية ومبلغ الدعم السنوي، لذلك كان الحساب السنوي يتضمن مجموع مبالغ الدعم تطبيقا لمبدأ الشمولية. بالنسبة لاستحقاقات 8 شتنبر 2021 أصبحت الأحزاب ملزمة بفتح حساب بنكي خاص بالحملة الانتخابية إضافة إلى الحساب العادي الذي يودع فيه مبلغ الدعم السنوي، مما فهم معه وجود حسابين مختلفين، وبأن الحزب سوف يأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، بغض النظر عن تعدد الحسابات البنكية المفتوحة باسمه، انسجاما مع قاعدة الشمولية. ومن جهة ثانية، فإن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو ما يتعذر تحقيقه في حالة عدم إدراج مجموع التكاليف والموارد المنجزة برسم السنة المعنية، وذلك وفقا لمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

أوضح الحزب بشأن تتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، الخاصة بالحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب النصوص التنظيمية بأن الحزب سيحرص مستقبلا على إعداد هذه الجداول وفق النماذج المحددة.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب الديمقراطيين الجدد بما يلي:

- **التقيد بالقواعد والمبادئ المحاسبية، لاسيما قاعدة "الشمولية"، لاسيما من خلال الحرص على إدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية؛**
- **الحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره بموجب القرار المشترك رقم 2635.21.**

15. حزب البيئة والتنمية المستدامة

➢ تقديم الحساب السنوي

أودع حزب البيئة والتنمية المستدامة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.826.657,96 درهم، وتهم:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.352.307,96 درهم (74,03%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (25,66%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 5.600,00 درهم (0,31%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما مجموعه 1.904.384,43 درهم وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.326.476,00 درهم (69,65%)؛
- تكاليف التسيير: 531.694,43 درهم (27,92%) مقابل ما مجموعه 473.946,61 درهم سنة 2020 و646.078,49 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 46.210,00 درهم (2,43%).

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 28.834,96 درهم

قام الحزب خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (25.743,96 درهم) برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، ومبلغ دعم غير مستعمل (3091,00 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2020.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثلاث ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 13 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 17 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- أ.1 - مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أنه قد تم إيداع المناهج الرئيسية الخاصة بالأحزاب السياسية، وأنه فيما يخص الجدول ج.5 فإن: "هذا المقتضى جديد في القانون التنظيمي للأحزاب السياسية والحزب لم يطلب هذا الاعتماد". وأضاف بخصوص الجدول ج.6 أن "الحزب يستعد لعقد مؤتمره الوطني وبالتالي لم يطلب ولم يتوصل بهذا الاعتماد برسم السنة المالية 2021". وأكد المسؤول الوطني فيما يتعلق بالجدول ج.7 أن "الحزب لم يتوصل بأي نوع من هذا الدعم سنة 2021".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بجميع الوثائق المكونة للحسابات السنوية لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما أن المجلس لم يتوصل بالجدول المذكور في جواب الحزب.

- **مسك المحاسبة: العمل على إدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية واستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال "مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم (1) لنفس القرار.

كما لم يقم الحزب على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بإدراج مبالغ الدعم التي منحت له خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية (1.352.307,96 درهم) وكذا المصاريف المنجزة في إطار هذه الحملات بمناسبة الاقتراعات المعنية (1.326.476,00 درهم)، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، حيث إن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

في هذا الإطار، أشار الحزب إلى أن المحاسب اعتمد في مسك المحاسبة على مخطط الحسابات الملائم لقانون معيار المحاسبة العامة الذي يحترم النمط المغربي والذي لا يختلف في مضمونه عل المخطط المحاسباتي الموحد للأحزاب السياسية مع استعمال حساب فرعي للفصل بين مختلف النفقات وكذا إعداد جداول معلوماتية تكميلية بهدف إعطاء صورة موضحة ومفصلة للمحاسبة. وأكد بشأن الشق الثاني من الملاحظة أنه فيما يتعلق بمبلغ الدعم العمومي المخصص للانتخابات العامة، فقد تم فتح حساب خاص بالانتخابات طبقا للقانون، وتم التصريح بالجرد الكامل وفق الشروط والآجال القانونية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب من جهة، بالامتثال للمقتضيات المحاسبية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المشار إليه أعلاه، بما فيها استخدام الحسابات المبينة بالقرار وكذا نماذج القوائم التركيبية. ومن جهة ثانية، بالالتزام بقاعدة "الشمولية"، والحرص على إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. ويتعين التذكير، بأن القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر، يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع التكاليف والموارد المنجزة برسم السنة المعنية بعين الاعتبار.

➢ حول تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

قام الحزب بتنفيذ التوصية الفريدة الواردة في تقرير المجلس المتعلق بتدقيق الحساب السنوي للحزب، وكذا فحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي المتعلق بالسنة المالية 2020، والمتعلقة بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المستوفية لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب البيئة والتنمية المستدامة بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية.**

16. الحزب المغربي الحر

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب المغربي الحر حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 3 يونيو 2022، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.293.088,55 درهم، وشملت:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.132.088,55 درهم (87,55%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 161.000,00 درهم (12,45%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 1.391.574,62 درهم، توزعت بين:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.125.304,60 درهم (80,87%)؛
- تكاليف التسيير: 138.270,02 درهم (9,93%)؛
- اقتناء أصول ثابتة: 128.000,00 درهم (9,20%).

➢ إرجاع مبلغ دعم قدره 600.000 درهم

قام الحزب خلال سنتي 2021 و2022، بإرجاع مبلغي دعم غير مستحق إلى الخزينة قدره على التوالي 400.000,00 و200.000,00 درهم من مبلغ دعم إجمالي قدره 1.164.634,15 درهم، سبق للمجلس أن صرح بشأنه أنه مبلغ دعم غير مستحق (1.070.138,47 درهم) ومبلغ دعم لم يتم استعماله (94.495,68 درهم) برسم اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية. وعليه بقي بذمة الحزب مبلغ 564.634,15 درهم، التزم مع الجهة المكلفة بصرف التمويل العمومي بإرجاعه على أقساط خلال سنتي 2023 و2024.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثماني ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 17 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

اكتفى الحزب في جوابه بالإشارة إلى أنه لم يتلق أي دعم مالي من الخزينة العامة بخصوص سنة 2021 بصفة نهائية ولم يتوصل بأي دعم عمومي كيفما كان شكله خلال هذه السنة باستثناء الدعم المخصص للانتخابات والذي تم صرفه لتدبير العملية الانتخابية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بالوثائق المكونة للحسابات السنوية وفق ما يمليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف، بل تهم كذلك جميع الأحزاب السياسية بغض النظر عن مصدر مواردها المالية.

- **الإشهاد بصحة الحساب: العمل على معالجة التحفظات المثارة في تقرير الخبير المحاسب**

تضمن تقرير الخبير المحاسب حول صحة الحساب السنوي للحزب تحفظات تتعلق بقيام المنخرطين بتقديم مساهمات عينية دون إرفاقها بتقرير مصادق عليه من طرف خبير، وعدم وضع الحزب لمسطرة خاصة بالهبات المتوصل بها.

أشار الحزب في جوابه إلى أنه سيقوم بإدراج هاتين الملاحظتين خلال برنامج اشتغاله لسنتي 2022-2023.

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام مبدأ "الوضوح" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"**

لم يراع الحزب في مسك محاسبة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة[3] المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور.

كما لم يتم إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445" الدولة الدائنة".

علاوة على ذلك، لم يقم الحزب خلال وضع موازنة سنة 2021 بترحيل أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2020؛

وفي جوابه على الملاحظات، أكد الحزب أنه قام بإدخال كل الملاحظات في التقرير المحاسبي التعديلي. وأرفق جوابه بقوائم تركيبية معدلة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عدم ترحيل أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2020، يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية الذي

3 - Nomenclature simplifiée et spécifique des comptes.

يقتضي أن موازنة افتتاح السنة هي موازنة الختام برسم السنة الماضية، وأن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة. ووفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

- **تحصيل الموارد: إلزامية احترام السقف القانوني للاستخلاص نقدا**

توصل الحزب بهبات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 160.000 درهم، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو يفوق 10.000درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أشار الحزب في جوابه إلى أنه "نظرا للمشاكل والمنازعات بين المكتب المسير السابق والحالي فان الحزب لم يتمكن من تسوية وضعيته أمام البنك إلا في شهر شتنبر 2021. كما أن الحزب قد عرف في فبراير 2021 استقالة أمين ماله وهو ما أخر عملية تسوية الحساب البنكي في انتظار انعقاد المجلس الوطني وانتخاب أمينة مال جديدة، وقد كان الأمين العام، خلال هذه الفقرة التي دامت إلى غاية سبتمبر 2021، يضطر إلى تسوية مبالغ كراء المقر من ماله الخاص على شكل هبات للحزب إلى حين تسوية وضعيته البنكية".

- **صحة النفقات: الإدلاء بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب**

قام الحزب بالإدلاء بوثائق إثبات غير معنونة باسمه لتبرير واجبات الكراء وأتعاب وكالة الكراء التي بلغ مجموعها 160.000 درهم، وبالتالي لا يمكن إدراج هذه النفقات ضمن تكاليفه.

وفي جوابه على هذه الملاحظة أشار الحزب إلى أن إشكالا واجه تسوية وضعية الحساب البنكي للحزب يرتبط أساسا بتغيير أمين ماله الأمر الذي أخر توصل الحزب بدفتر شيكات وإمكانية الأداء من الحساب البنكي، إلا في شهر سبتمبر 2021. كما أن الحزب سيعمل على إدراج هذه الملاحظة من أجل تسوية هذه النقطة". وأرفق جوابه بإشهاد لوكالة عقارية بتوصلها من المسؤول الوطني بصفته الممثل القانوني للحزب بواجبات الكراء وبمبلغ الضمانة عن كراء المقر المركزي من فاتح يناير إلى غاية 30 ديسمبر 2021.

في هذا الصدد، يجب التذكير بأن الملاحظة تتعلق بدعم صرف نفقات الكراء بوثائق غير معنونة باسم الحزب وليس بكيفية أدائها. وحيث يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي له كامل الحق في أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. واعتبارا لذلك، وجب أن تخص هذه النفقات مقراته وتكون معنونة باسمه وفي غياب ذلك، لا يمكن إدراجها ضمن تكاليفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

➢ حول تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

تجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يقدم حسابه السنوي برسم السنة المالية 2020. وفي ما يتعلق بإرجاع مبالغ الدعم إلى الخزينة، أشار إلى أنه عمل منذ تولي المكتب الجديد للمسؤولية على محاولة تسوية ديونه المتراكمة تجاه الخزينة وبأن الحزب سيعمل جاهدا لتسوية المبلغ المتبقي (564.634,15 درهم).

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس الحزب المغربي الحر بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما مبدأ "الوضوح" وقاعدة "عدم المساس بالموازنة"، المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **الحرص على استخلاص الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على تقديم وثائق إثبات معنونة باسم الحزب، ودعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات المطلوبة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

17. حزب الأمـــــــــل

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الأمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 16 أبريل 2022، أي خارج الأجل المحدد القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.787.642,56 درهم، وتتكون من:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.318.892,56 درهم (73,78 %)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (26,22 %)؛

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما مجموعه 2.042.075,34 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.323.611,57 درهم (64,82 %)؛
- تكاليف التسيير: 459.485,97 درهم (22,50 %) مقابل 405.044,83 درهم سنة 2020 و459.390,00 درهم سنة 2019 و468.818,79 درهم سنة 2018؛
- تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية: 249.977,80 درهم (12,24 %).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 11 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أوضح الحزب في جوابه بأنه لم يحصل على أي دعم بخصوص مساهمة الدولة المخصصة لتمثيلية النساء ولإنجاز المهام والدراسات والأبحاث.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب مطالب بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المذكور كما تم تغييره وتتميمه، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تساهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **مسك المحاسبة: العمل على إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية**

لم يقم الحزب، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بإدراج مبالغ الدعم التي منحت له خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية (1.318.892,56 درهم) وكذا مصاريف هذه الحملات بمناسبة الاقتراعات (1.323.611,57 درهم)؛

كما لم يقم بإدراج مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي السادس المنعقد بتاريخ 2 أكتوبر 2021 (249.977,80 درهم)، على مستوى حساب العائدات والتكاليف.

أشار الحزب إلى أنه سيأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وسيعمل مستقبلا على إدراج جميع المصاريف والعائدات على مستوى الحساب السنوي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحزب وإن كان مطالبا بالإدلاء بحسابات متعددة تخص حملاته الانتخابية برسم اقتراعات 2021 بالإضافة إلى الحساب السنوي، فإن محاسبته يجب أن تحترم قاعدة "الشمولية" المنصوص عليها ضمن الدليل العام للمعايير المحاسبية التي تلزم الحزب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب الأمل بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولاسيما قاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، لاسيما من خلال إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية.**

18. حزب الإنصاف

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الإنصاف حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.650.264,12 درهم، وتشمل أساسا:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.147.248,02 درهم (69,52%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (28,40%)؛
- مساهمة الدولة لتشجيع تمثيلية النساء: 25.124,10 درهم (1,52%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 9.142,00 درهم (0,55%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 2.157.841,83 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.507.126,22 درهم (69,84%)؛
- تكاليف التسيير: 650.715,61 درهم (30,16%)، مقابل 402.715,23 درهم سنة 2020 و651.951,67 درهم سنة 2019.

➢ عدم الادلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (66.034,77 درهم)

خلال سنة 2020، استفاد الحزب من دعم سنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره قدره 468.750,00 درهم، في حين بلغت نفقات تسييره ما قدره 402.715,23 درهم. غير أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة العامة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 66.034,77 درهم، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومبلغ النفقات المشار إليه، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 التي تنص على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34 ".

> وقد صرح الحزب في جوابه إلى أنه نظرا للأزمة المالية التي يمر منها الحزب فإن مبلغ الدعم غير المستعمل وقدره 66.034,77 درهم، تم إدراجه في محاسبة الحزب كدين وسيتم إرجاعه للخزينة العامة في أقرب وقت ممكن.

يتعين التذكير بأنه استنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (66.034,77 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ27 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 26 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام مبدأ "الوضوح" من خلال تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة**

لم يقم الحزب بتنزيل جميع النفقات التي قام بها بمناسبة الانتخابات على مستوى حساب 6184 المخصص لإدراج مصاريف الحملات الانتخابية، حيث تم تنزيل فقط مبالغ الدعم المقدمة للمترشحين على مستوى الحساب المذكور. كما تبين بأن حساب "الصندوق" يبرز أحيانا أرصدة دائنة، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه تبنى بالنسبة لمحاسبة 2021 النظام المحاسباتي المعمول به قبل التعديلات الأخيرة وبالتالي فإن حساب 6184 كان مخصصا سابقا للدعم المباشر المقدم للمترشحين وسيعمل على الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المجلس خلال مسك محاسبته لسنة 2022. وأضاف بشأن حساب "الصندوق" الذي يبرز أرصدة دائنة أنه أحيانا يتم تغطية مصاريف الحزب أثناء العطل مما يؤدي إلى أدائها من المال الخاص لمسؤولي الحزب قبل تسوية وضعية الصندوق.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ضرورة التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يلزم بتقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة.

- **صحة النفقات: دعم نفقات بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب**

تم دعم صرف مصاريف الماء والكهرباء بفاتورات غير معنونة باسم الحزب، بمبلغ إجمالي قدره 2.404,09 درهم، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه.

وقد أوضح الحزب في معرض جوابه بأنه قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء للقيام بالتغييرات اللازمة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي له كامل الحق في أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. واعتبارا لذلك، وجب أن تخص هذه النفقات مقراته وتكون معنونة باسمه وفي غياب ذلك، لا يمكن إدراجها ضمن تكاليـفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي تسديد نفقات نقدا يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم**

قدم الحزب بمناسبة الانتخابات دعما مباشرا نقدا لشخصين، بالرغم من أن مبلغ الدعم المقدم لكل واحد منهما يساوي 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك.

وفي معرض جوابه أشار الحزب إلى أنه قدم الدعم نقدا لأحد مترشحيه بعد أن تم إدراج اسمه عن طريق الخطأ للائحة المستفيدين من الدعم الأقل من 10.000 درهم، فيما الدعم المقدم للمترشح الثاني وقيمته 10.000 درهم، فينقسم لجزئين من 5.000 درهم لترشحه لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية ومجلس النواب

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

سجل المجلس في هذا الإطار أن الحزب قام بتفعيل التوصيتين المتعلقتين على التوالي بمسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية وبالتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

في حين أكد المسؤول الوطني عن الحزب فيما يخص إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2020، أنه سيعمل على إرجاعه في أقرب وقت. وأشار بشأن الالتزام بتقديم وثائق إثبات معنونة باسم الحزب إلى أنه قام بمراسلة شركة الماء والكهرباء للقيام بالتغييرات اللازمة وينتظر الاستجابة لطلبه.

➢ توصيات المجلس

لأجل ذلك، يوصي المجلس حزب الإنصاف بما يلي:

- **الحرص على إرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2020 إلى الخزينة؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، من خلال تقييد جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة؛**
- **الحرص على تقديم وثائق إثبات معنونة باسم الحزب، ودعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات المطلوبة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة؛**
- **الحرص على أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.**

19. حزب الخضر المغربي

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الخضر المغربي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 20 أبريل 2022، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.501.834,35 درهم، وتشمل:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.030.079,55 درهم (68,59%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (31,21%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 3.000,00 درهم (0,20%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 2.233.492,52 درهم، تتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.958.025,80 درهم (87,67%)؛
- تكاليف التسيير: 275.466,72 درهم (12,33%)، مقابل 294.432,51 درهم سنة 2020 و667.175,94 درهم سنة 2019.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (344.044,77 درهم)

خلال سنة 2020، استفاد الحزب من دعم سنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره قدره 468.750,00 درهم، في حين بلغت نفقاته ما قدره 317.988,51 درهم، تتوزع بين مبلغ 23.556,00 درهم يخص اقتناء أصول ثابتة، ومبلغ 294.432,51 درهم يهم نفقات التسيير. وخلال سنة 2021، استفاد الحزب من نفس مبلغ الدعم للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره، في حين لم تتجاوز نفقاته ما قدره 275.466,72 درهما تهم في مجموعها نفقات التسيير. غير أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغي دعم غير مستعملين قدرهما 150.761,49 درهم عن سنة 2020 و193.283,28 درهم عن سنة 2021، باعتبار أنهما حاصل الفرق بين مبلغي الدعم الممنوحين للحزب عن سنتي 2020 و2021 ومبلغ النفقات المشار إليها أعلاه؛ وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 التي تنص على أنه " يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34".

أشار الحزب في جوابه بخصوص مبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2020 إلى أنه نظرا لوضعيته المالية لم يتمكن من إرجاع المبلغ، وأنه سيعمل على أداء ما بذمته اتجاه خزينة الدولة حال توفر الحزب على المبلغ. وأضاف بشأن المبلغ غير المستعمل برسم سنة 2021 أن بعض الأداءات لا تدخل ضمن المصاريف وخص بالذكر، إرجاع دين بمبلغ 150.000,00 درهم بواسطة الشيك رقم 2933613 المسحوب بتاريخ 2021/06/15 وأداء دين مرحل من السنوات الماضية بمبلغ 40.000,00 درهم بواسطة الشيك رقم

2933616 المسحوب بتاريخ 2021/07/06. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبالغ تم أداؤها بواسطة الحساب البنكي للحزب.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات). وللإشارة، فإن الديون التي يتم تسديدها قد سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيلها. وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب في مبلغ 275.466,72 درهم، ويكون الحزب استنادا إلى ذلك مطالبا بأن يرجع إلى الخزينة مبلغي دعم غير مستعمل قدره 150.761,49 درهم عن سنة 2020 و193.283,28 درهم عن سنة 2021 طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ثماني ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 28 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5-استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج.6-استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج.7-استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

وجوابا على هذه الملاحظة، أشار الحزب إلى أنه قدم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية اللازمة مضيفا بأنه لم يتم تنظيم أي مؤتمر للحزب، أو أي دورة أو فعاليات لدعم تمثيلية النساء ولم يتم الحصول على أي دعم عمومي لإنجاز دراسات أو أبحاث أو خطوات في اتجاه توظيف الكفاءات.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تسهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **مسك المحاسبة: ضرورة تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة**

لم يقم الحزب بتنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة، ضمن الموازنة على مستوى الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة"، وكذا المبالغ التي تلقاها نقدا على مستوى حساب "الصندوق".

أشار الحزب إلى أنه لم يتم إرجاع دين للدولة نظرا للوضعية المالية للحزب.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الملاحظة تتعلق بمسك المحاسبة وليس بالإرجاع إلى الخزينة، حيث لم يتم تنزيل مبلغي الدعم غير المستعملين في حساب "الدولة-دائنة". كما أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وفقا لقاعدة الشمولية، وتطبيقا لمقتضيات القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر، الذي يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب والموارد التي يتم تحصيلها نقدا.

- **تحصيل الموارد: إلزامية الإدلاء بوثائق الإثبات القانونية واحترام السقف القانوني للاستخلاص نقدا**

تلقى الحزب مبالغ مالية بما مجموعه 1.035.000,00 درهم غير أنه لم يتم تقديم أي وثيقة بشأن تحصيلها وصفة مانحيها. كما أن الجزء الأكبر من هذه الموارد (بمبلغ إجمالي قدره 1.015.000,00 درهم) تم استخلاصه نقدا، رغم أن مبلغ كل واحد منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي.

وقد أشار الحزب في معرض جوابه إلى أن مختلف المبالغ المودعة في الحساب البنكي للحزب هي عبارة عن تمويل للحساب من طرف أعضاء وبعض أصدقاء الحزب بهدف أداء الفواتير ولتمويل الحملة الانتخابية وطنيا وجهويا ومحليا سيتم إرجاعها للمعنيين بالأمر حال توفر الحزب على الميزانية الضرورية لذلك، لأن مساهمة الدولة في الانتخابات، التي تبلغ مليون درهم، لم تكن كافية لتغطية مصاريف الانتخابات المهنية والتشريعية والجهوية والمحلية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب لم يقدم أية وثيقة إثبات تتضمن صفة المانح والمبلغ وموضوع التمويل لإثبات عمليات التحصيل.

- **صحة النفقات: العمل على دعم صرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية والتنظيمية**

أدلى الحزب بفاتورتين غير مستوفيتين لجميع الشروط القانونية لدعم صرف مبلغ إجمالي قدره 8.386,00 درهم يتعلق باقتناء وجبات غذائية، لكونهما لا تتضمنان أرقام القيد في السجل التجاري والتعريف الضريبي والرسم المهني والتعريف الموحد للمقاولة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولاسيما القانون رقم 95.15 المتعلق بمدونة التجارة (المادة 49) ومدونة الضرائب (المادتين 145 و146).

وجوابا على هذه الملاحظة، اكتفى الحزب بتقديم رقم السجل التجاري والتعريف الضريبي ورقم القيد في الرسم.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

أوضح الحزب بأنه دأب على تسديد المبالغ غير المستعملة في فترات سابقة، ونظرا لوضعيته المالية، لم يتمكن من إرجاع المبلغ غير المستعمل برسم سنة 2020، وذلك في إطار جوابه على الإجراءات المتخذة من طرفه بخصوص تنفيذ التوصيتين الواردتين بالتقرير السنوي المتعلق بتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي الممنوح له برسم سنة 2020،

والمتعلقتين على التوالي بإرجاع مبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2020 وبالتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الخضر المغربي بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنتي 2020 و2021؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، وعلى تنزيل المبالغ الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة؛**
- **الحرص على تبرير تحصيل المداخيل بوثائق الإثبات القانونية واستخلاص الموارد التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على تقديم وثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية والتنظيمية، في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

20. حزب الوحدة والديمقراطية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوحدة والديمقراطية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 28 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما مجموعه 1.682.736,91 درهم، وتتكون من:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام بها الحزب برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.213.986,91 درهم (72,14%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير 468.750,00 درهم (27,86%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما مجموعه 1.715.079,10 درهم، وتشمل:

- مصاريف الحملات الانتخابية: 1.087.892,21 درهم (63,43%)؛
- تكاليف التسيير: 627.186,89 درهم (36,57%) مقابل 427.983,02 درهم سنة 2020 و646.078,49 درهم سنة 2019.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (10.491,71 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه مبلغ دعم غير مستعمل قدره 10.491,71درهم إلى الخزينة برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (458.258,29 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

يشار إلى أن المبلغ الإجمالي للنفقات يشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة ويتم استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة.

أوضح الحزب إلى أنه قدم حسابا سنويا جديدا مصادقا عليه من طرف الخبير المحاسب مرفقا بفواتير إضافية وأوضح أنه اعتقد أن مبلغ 37.766,98 درهم (المبلغ غير المستعمل برسم سنة 2020) يدخل في إطار المصاريف، في حين أنه يدخل في إطار استرداد الدين ولم يتم الانتباه إلى ذلك إلا بعد مناقشة الملاحظة مع الخبير المحاسب.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات)، وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة، باعتبار أن هذه المبالغ سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيله لإجمالي مبلغ الدعم، وعند إرجاعها يتم خصمها من نفس العائدات، وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب برسم سنة 2021 في مبلغ 458.258,29 درهم. ووفقا لمبدإ "تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

وعليه، فإن الحزب مطالب استنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر، بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (10.491,71درهم).

➢ إرجاع مبالغ دعم بما مجموعه 168.890,40 درهم إلى الخزينة

قام الحزب، خلال سنة2021، بإرجاع مبلغ 37.766,98 درهم إلى الخزينة، يتعلق بدعم غير مستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020. كما قام خلال سنة 2022، بإرجاع مبلغ غير مستعمل قدره (4.332,3 درهم، ومبلغ غير مستحق قدره 126.791,12 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية لاقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 28 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 27 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التالية:

- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أوضح الحزب في جوابه بأنه تم تقديم جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية اللازمة في هذا الباب. أما بخصوص الجداول المشار إليها من طرف المجلس فإنه لم يتوصل بأي دعم بهذا الخصوص، ولم يعقد الحزب مؤتمره الوطني سنة 2021، ولم يتوصل الحزب بأي دعم بخصوص تشجيع تمثيلية النساء.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه يتعين الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تسهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **مسك المحاسبة: ضرورة تنزيل المبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة ضمن الموازنة**

لم يتم تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (10.491,71درهم) ضمن الموازنة- الخصوم بالحساب رقم 445" الدولة الدائنة". في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا وبتقييد هذه العمليات في الحسابات المناسبة، عملا بقاعدة "الشمولية" ومبدإ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس برسم الدعم العمومي لسنة 2020

في رده بشأن التدابير المتخذة لتتبع تنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، والمتعلقة بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص تنزيل مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة ضمن الموازنة- الخصوم بالحساب رقم 445" الدولة دائنة"، أوضح المسؤول الوطني عن الحزب أنه "...تم تسجيل المبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة بالحساب رقم 44501 عوض الحساب 4488 الذي كان مسجلا فيه". كما أرفق جوابه بتفاصيل الحساب رقم 44501.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه وفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2021.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الوحدة والديمقراطية بما يلي:

- **الحرص على إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 10.491,71درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولا سيما بمبدأي "الوضوح" و"تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليهما في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.**

21. حزب الوسط الاجتماعي

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الوسط الاجتماعي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 29 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.589.846,42 درهم، وشملت:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 1.011.096,42 درهم (63,60%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (29,48%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 110.000,00 درهم (6,92%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 1.969.767,57 درهم، وتتوزع بين:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.501.348,77 درهم (76,22%)؛
- تكاليف التسيير: 468.418,80 درهم (23,78%)، مقابل 531.453,43 درهم سنة 2020 و652.910,76 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن أربع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 23 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 26 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب الجدول المتعلق بدعم المترشحين على مستوى قائمة المعلومات التكميلية، حيث تمت الإحالة على الحساب المقدم في إطار الحملات الانتخابية.

> أشار الحزب إلى أنه لم يتم منح أي مبلغ دعم نقدا للمترشحين وتم تعويضه باللوازم الخاصة بالحملة الانتخابية من منشورات ولافتات وألبسة ومطبوعات.

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن الحزب مطالب بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المذكور كما تم تغييره وتتميمه، ولو بتضمنها لصيغة "لا شيء"، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها

العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تساهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **صحة النفقات: إلزامية دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات المطلوبة**

تبين من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي أن الحزب لم يقم بدعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 24.297,86 درهم بوثائق الإثبات المطلوبة. كما تم دعم نفقات بمبلغ إجمالي قدره 1.926,01 درهم تتعلق بمصاريف الماء والكهرباء بفاتورات غير معنونة باسمه وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه.

قدم الحزب الوثائق المثبتة لصرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 15.084,00 درهم، في حين لم يقدم أي وثائق مثبتة بشأن مبلغ 9.213,86 درهم موضوع الشيك البنكي رقم 1728. كما أوضح بأنه سيعمل على تسوية وضعية مصاريف الماء والكهرباء.

تجدر الإشارة إلى أن الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي له كامل الحق في أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. واعتبارا لذلك، وجب أن تخص هذه النفقات مقراته وتكون معنونة باسمه. وفي غياب ذلك، لا يمكن إدراجها ضمن تكاليـفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيتين الواردتين في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020 والمتعلقتين على التوالي بالتقيد بالمبادئ المحاسبية، ولا سيما مبدأ الوضوح المنصوص عليه ضمن الدليل العام للمعايير المحاسبية وبالالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو أي مستندات الإثبات المستوفية لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة، وبالإدلاء بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الوسط الاجتماعي بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **الحرص على تقديم وثائق إثبات تستوفي جميع الشروط القانونية، على شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

22. حزب الشورى والاستقلال

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الشورى والاستقلال حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.441.575,79 درهم، وتتوزع بين:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 972.825,79 درهم (67,48%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (32,52%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 1.666.539,67 درهم، وشملت:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.169.487,80 درهم (70,17%)؛
- تكاليف التسيير: 497.051,87 درهم (29,83%)، مقابل 486.824,45 درهم سنة 2020 و480.739,90 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 27.174,21 درهم إلى الخزينة

أرجع الحزب خلال سنة 2022 إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 27.174,21 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتر اع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 18 أكتوبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 15 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية المتعلقة بالمناهج الرئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية وقائمة الاستثناءات وقائمة تغييرات المناهج وجدول "الديون" وجدول "الدائنيات".

ومن جهة أخرى، لوحظ بأن جدول الدعم الممنوح من طرف الحزب للمترشحين في الانتخابات يحيل على حساب الحملة الانتخابية المدلى به للمجلس من طرف الحزب.

> وفي معرض جوابه أشار الحزب إلى أنه سيعمل على التقيد بالقواعد المحاسبية المشار إليها بالملحق رقم 2.

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب قدم في جوابه ثلاث جداول تتعلق ب: ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛ وج6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛ وج7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

- **مسك المحاسبة: ضرورة احترام المقتضيات الخاصة بتنظيم ومسك المحاسبة**

لوحظ أن النفقات التي تم أداؤها نقدا لم يتم تنزيلها على مستوى المحاسبة عملية بعملية حيث تم تقييد المبلغ الكلي المؤدى نقدا عند كل آخر الشهر. وهو ما يخالف مقتضيات القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية (المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة) الذي ينص على أنه "يتم تسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية ويوما بيوم"؛

كما أن حساب "الصندوق" يبرز أحيانا أرصدة دائنة، مخالفا بذلك مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور.

> أشار الحزب في جوابه على هذه الملاحظات إلى أنه " يعتمد الحساب الجاري حيث يقوم السيد الأمين العام بإيداع مبالغ في الصندوق الجاري للحزب لأداء الفواتير نقدا.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه، امتثالا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن رصيد حساب "الصندوق" لا يمكنه أن يكون دائنا بأي حال من الأحوال.

في نفس السياق، وجب التذكير بأن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة، تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

في رده بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصية الفريدة الواردة في تقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، والمتعلقة بالعمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، أوضح الحزب أنه قد تم توجيه التوصية إلى المكلف بالحسابات من أجل أخذها بعين الاعتبار مستقبلا.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الشورى والاستقلال بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية، ومسك يومية الصندوق لتسجيل الإيرادات والمصروفات التي تتم نقدا.**

23. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 30 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.380.761,13 درهم، تشمل:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 912.011,13 درهم (66,05%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (33,95%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 1.829.467,46 درهم، تتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.080.580,56درهم (59,07%)؛
- تكاليف التسيير:748.886,90 درهم (40,93%) مقابل363.889,19 درهم سنة 2020 و518.396,50 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع مبالغ دعم بقيمة 333.549,68 إلى الخزينة

قام الحزب خلال سنة 2021 بإرجاع مبلغ دعم قدره 150.000,00 درهم إلى الخزينة، من إجمالي مبلغ 354.139,14 درهم سبق للمجلس أن صرح بشأنه أنه لم يتم إثبات صرفه بوثائق الإثبات المطلوبة (144.730,00 درهم) أو لم يتم استعماله (59.409,14 درهم) وذلك بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب. كما أرجع خلال سنة 2022 مبلغ دعم غير مستعمل قدره 95.560,81 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2020. كما قام بإرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 87.988,87 درهم بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (53.418,86 درهم)

الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 53.418,86 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، أي حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب (468.750,00 درهم) ومبلغ النفقات (415.331,14 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

يشار إلى أن المبلغ الإجمالي للنفقات يشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة ويتم استثناء التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك ...) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة.

أوضح الحزب في معرض جوابه عن مبلغ 53.418,86 درهم المطالب بإرجاعه للخزينة، أن الحزب لم يتوصل بهذه الملاحظة إلا بعد إيداع الحساب السنوي 2021، وقد تم ضخ مبلغ 84.569,00 درهم لتمويل جزء من خصاص مصاريف انتخابات سبتمبر 2021 حيث أن مصاريف هاته الأخيرة هي 1.080.850,00 درهم فيما توصل الحزب بمبلغ 912.211,11 درهم. وبذلك يعتبر الحزب غير دائن للخزينة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات...) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة، باعتبار أن هذه المبالغ سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيل الحزب لإجمالي مبلغ الدعم، وعند إرجاعها يتم خصمها من نفس العائدات، وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب برسم سنة 2021 في مبلغ 415.331,14 درهم. كما أن الدعم الممنوح للحزب في إطار مساهمة الدولة لتغطية مصاريف التدبير يخص حصريا تمويل النفقات المدرجة في هذا الإطار، والتي تشمل نفقات التسيير واقتناء الأصول الثابتة باستثناء التكاليف المحتسبة وما تم إرجاعه إلى الخزينة، كما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه.

وتبعا لذلك، يجب على الحزب إرجاع كل مبلغ لم يتم استعماله في تغطية مصاريف التدبير، عملا بمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 23 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة، ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 5 ديسمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **الإشهاد بصحة الحساب: الحاجة لمعالجة التحفظات الواردة في تقرير الخبير المحاسب**

تضمن تقرير الخبير المحاسب مجموعة من التحفظات يتعين تقديم توضيحات بشأنها، ويتعلق الأمر أساسا بكون بعض وثائق إثبات النفقات الصغرى الخاصة ببعض المترشحين والتي يبلغ مجموعها (25.307,00 درهم)، تم إثبات صرفها بوثائق إثبات في شكل سندات أو فاتورات لا تستوفي جميع الشروط القانونية كالتعريف الضريبي. كما تم تجاوز الدعم المقدم لثمان مترشحين مجموع النفقات المصرح بصرفها، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 12.595,20 درهم يتعين سداده.

وفي معرض جوابه، أشار الحزب إلى أن وثائق إثبات النفقات الصغرى الخاصة ببعض المترشحين والتي يبلغ مجموعها 25.307,00 درهم تستوفي الشروط القانونية، وأن الحزب لا يعتبر مديونا. وأوضح الحزب بأن:

- نفقة 12.612,00 درهم تخص وصولات أداء متعلقة بصور فتوغرافية للمترشحين والكازوال والنسخ، وقد تم إثبات هذه المبالغ عن طريق وصولات إخراج من الصندوق نقدا موقعة من طرف مسؤولين بالحزب؛

- نفقة 12.695,00 درهم تتعلق بفاتورات تم استكمال شروطها وتخص طبع ونسخ المنشورات ولوازم ورقية. كما أضاف بأن مبلغ 12595,20 درهم يتوافق مع الإثباتات المقدمة بالنسبة لدعم المترشحين.

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

- ج.5 استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج6 استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج7 استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

وقد أكد الحزب في جوابه أن الإدلاء بالجداول المعنية، سيتم أخذها بعين الاعتبار خلال سنة 2022. وأضاف أن الحزب لم يتوصل بأي دعم يخص المصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث وتنظيم المؤتمرات الوطنية وتشجيع النساء.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن إلزامية الإدلاء بالوثائق المكونة للحسابات السنوية وفق ما يمليه المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه والتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لا تقتصر على الأحزاب التي تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة للمساهمة في تغطية المصاريف المشار إليها أعلاه، بل تهم كذلك جميع الأحزاب السياسية بغض النظر عن مصدر مواردها المالية.

- **مسك المحاسبة: العمل على إدراج كل العمليات المحاسبية في السجلات والقوائم التركيبية**

لاحظ المجلس بأن مجموع الديون المبينة على مستوى الجدول التكميلي ب 7 "الديون" لا يساوي مجموع الديون الواردة بنفس الجدول. كما لم يقم الحزب بتنزيل مبلغ الدعم غير المستعمل برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف التدبير عن سنة 2021، على مستوى الحساب 445 "الدولة- دائنة".

في هذا الإطار، وجب التذكير بأنه امتثالا لقاعدة "الشمولية"، فإن الحزب مطالب بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. كما يجب عليه إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب، وفق ما ينص عليه القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

- **وسيلة أداء النفقات: تفادي التسديد نقدا للنفقات التي يفوق أو يساوي مبلغها 10.000 درهم**

قام الحزب بأداء مجموعة من النفقات نقدا بمبلغ إجمالي قدره 167.088,00 درهم، رغم أن مبلغ كل واحدة منها يساوي أو يفوق مبلغ 10.000 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر.

أوضح الحزب في جوابه بأن مبلغ 91.000,00 درهم تم استرجاعه من طرف الأمين العام نقدا من المبلغ الأصلي 175.000,00 درهم الذي وضع من طرفه للاستجابة الأولية والحينية لمصاريف الانتخابات.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الملاحظة لا تتعلق بتبرير أداء النفقة بل بكيفية أدائها نقدا رغم أنها تفوق سقف مبلغ 10.000 درهم المشار إليه أعلاه. لذلك فإن الحزب مطالب بالتقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

➢ تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

قام الحزب بتنفيذ التوصية المتعلقة بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة" لاسيما في ما يخص مبالغ الدعم المحددة في تقرير المجلس عن تدقيق حسابات الأحزاب برسم سنة 2020، غير أنه لم يتم إدراج مبلغ الدعم غير المستعمل برسم سنة 2021.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب الحرية والعدالة الاجتماعية بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **الحرص على أداء النفقات التي يساوي أو يتجاوز مبلغها 10.000 درهم بواسطة شيك، وفق ما تنص عليه مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل قدره 53.418,86 درهم إلى الخزينة، برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير لسنة 2021؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**
- **التقيد بقاعدة "الشمولية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية.**

24. حزب النهضة والفضيلة

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة والفضيلة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 30 مارس 2022، أي داخل الأجل المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب هذه السنة ما قدره 1.506.157,44 درهم، وتشمل:

- مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي قام الحزب بها برسم الانتخابات العامة لسنة 2021: 1.037.407,44 درهم (68,88%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (31,12%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 1.544.341,23 درهم، تتكون من:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.041.224,00 درهم (67,42%)؛
- تكاليف التسيير: 503.117,23 درهم (32,58 %) مقابل 481.177,01 درهم سنة 2020 و552.767,61 درهم سنة 2019.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن خمس ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 4 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يقدم الحزب جميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه. ويتعلق الأمر بالجداول التكميلية التالية:

- ج.5: استعمال الدعم المخصص للمصاريف المترتبة عن المهام والدراسات والأبحاث المنجزة لفائدة الأحزاب السياسية من طرف الكفاءات المؤهلة بهدف تطوير التفكير والتحليل والابتكار في المجالات المرتبطة بالعمل الحزبي والسياسي؛
- ج6: استعمال مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية؛
- ج7: استعمال الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء.

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه لم يعبئ الجداول المذكورة لكونه لم يستعمل مثل هذه المصاريف.

وجب التذكير في هذا الصدد، أن الحزب مطالب بالإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المذكور كما تم تغييره وتتميمه، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تساهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **صحة النفقات: دعم نفقات بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب**

قام الحزب بالإدلاء بوثائق إثبات غير معنونة باسمه لتبرير فواتير الماء والكهرباء بمبلغ قدره 1.690,73 درهم وفواتير الهاتف بمبلغ قدره 4.368,00 درهم ونفقات الكراء بمجموع قدره 87.120,00 درهم، وبالتالي لا يمكن إدراج هذه النفقات ضمن تكاليفه.

أوضح الحزب في معرض جوابه أن "فواتير الماء والكهرباء غير المعنونة باسم الحزب لها علاقة بمشكل وصولات كراء المقر الرئيسي التي لا تحمل اسم الحزب ولكن هذا المقر يستغل من طرف الحزب، ونظرا لأقدمية مدة الكراء فإن الحزب لا زال في محادثات مع صاحب الملك من أجل تسوية هذه الوضعية وعنونة الفواتير باسم الحزب".

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

في جوابه حول الإجراءات المتخذة لتتبع التوصية الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2020، والمتعلقة بالتقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص الإدلاء بوثائق إثبات معنونة باسمه، أشار الحزب إلى أن الحزب دخل مع صاحب الملك في نزاع نظرا لرفضه مساعدة الحزب على حل هذا المشكل.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب النهضة والفضيلة بما يلي:

- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **العمل على دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب.**

25. حزب العمل

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب العمل حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل المحدد استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.439.855,18 درهم، وشملت:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 933.905,18 درهم (64,86%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (32,56%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 37.200,00 درهم (2,58%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 1.546.147,04 درهم، وتتوزع بين:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.023.692,00 درهم (66,21%)؛
- تكاليف التسيير: 522.455,04 درهم (33,79%)، مقابل 480.884,72 درهم سنة 2020 و483.707,07 درهم سنة 2019.

➢ إرجاع دعم غير مستعمل قدره 66.094,82 درهم

أرجع الحزب إلى الخزينة خلال سنة 2022 مبلغ دعم غير مستعمل قدره 66.094,82 درهم، برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

سوف يتم تحديد الوضعية النهائية للحزب تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021 بناء على نتائج فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبالغ التي تسلمها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية لسنة 2021، عملا بمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 سبتمبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 19 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **ضرورة إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المعتمدة**

لم يتم إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه.

وقد أكد الحزب في جوابه أنه سيعمل على التقيد بالقواعد المحاسبية المشار إليها بالملحق رقم 2.

- **مسك المحاسبة: العمل على إدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية**

لم يقم الحزب بإدراج مبالغ الدعم التي منحت للحزب خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية (933.905,00 درهم) وكذا المصاريف المنجزة في إطار هذه الحملات بمناسبة الاقتراعات (1.023.692,00 درهم)، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية"، حيث إن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

أشار الحزب إلى أنه عمل على الطريقة التي تم العمل عليها في انتخابات سنة 2016 حيث كان هناك حساب بنكي واحد يتم إيداع فيه مبلغ الدعم الخاص بالحملة الانتخابية ومبلغ الدعم السنوي، وأنه سيأخذ بعين الاعتبار ملاحظة المجلس.

في هذا الصدد، يجب التذكير بأن إلزامية إدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا، تهم جميع العمليات المنجزة برسم السنة المالية المعنية بغض النظر عن عدد الحسابات البنكية المفتوحة باسم الحزب لتدبير عائداته ومصاريفه. وللإشارة، فإن القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر، يلزم الأحزاب بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

أوضح الحزب أنه سيعمل على التقيد بالقواعد المحاسبية المشار إليها بالملحق رقم 2 من القرار المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، بشأن التوصية الفريدة الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحساب السنوي للحزب وكذا فحص صحة نفقاته برسم الدعم العمومي المتعلق بالسنة المالية 2020، والمتعلقة بالحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب النصوص التنظيمية.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب العمل بما يلي:

- **الحرص على إعداد الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **التقيد بالقواعد والمبادئ المحاسبية، لاسيما قاعدة "الشمولية"، لاسيما من خلال الحرص على إدراج كل العمليات المنجزة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية.**

26. حزب النهضة

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهضة حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 31 مارس 2022، أي داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 1.326.957,83 درهم، وشملت:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 858.207,83 درهم (64,67%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (35,33%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 1.452.886,65 درهم، تتوزع بين:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 1.019.502,80 درهم (70,17%)؛
- تكاليف التسيير: 433.383,85 درهم (29,83%)، مقابل480.829,33 درهم سنة 2020 و487.217,93 درهم سنة 2019.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (35.366,15 درهم)

استفاد الحزب، خلال سنة 2021، من دعم سنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره بمبلغ قدره 468.750,00 درهم، في حين سجل نفقات تدبير بمبلغ إجمالي قدره 433.383,85 درهم. ولوحظ في هذا الصدد، أن الحزب لم يقدم ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبلغ دعم غير مستعمل قدره 35.366,15 درهم، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح له ومبلغ النفقات المشار إليه، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 التي تنص على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34".

وفي رده على هذه الملاحظة، قدم الحزب حسابا سنويا جديدا مصادقا عليه من طرف خبير محاسب.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات...) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة، باعتبار أن هذه المبالغ سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيل الحزب لإجمالي مبلغ الدعم، وعند إرجاعها يتم خصمها من نفس العائدات، وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب برسم سنة 2021 في مبلغ 433.383,85 درهم.

ووفقا لمبدأ تخصص الدورات المحاسبية المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

وعليه، فإن الحزب مطالب استنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر، بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (35.366,15 درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن سبع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 3 أكتوبر 2022 من أجل تقديم التبريرات اللازمة ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 2 ديسمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **ضرورة الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المرفقة بالملحق رقم 2 للقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه. ويتعلق الأمر بالوثائق التالية:

- أ.1- مناهج رئيسية للتقويم الخاصة بالأحزاب السياسية؛
- أ.2- قائمة الاستثناءات؛
- أ.3- قائمة تغييرات المناهج؛
- ب.1- تفاصيل القيم المعدومة؛
- ب.6- جدول الدائنيات؛
- ب.7- جدول الديون؛
- ب.8- جدول الضمانات العينية المقدمة أو المتلقاة.

لذلك، وجب التذكير بضرورة تقيد الحزب بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة والتي من شأنها أن تسهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **الإشهاد بصحة الحساب: العمل على معالجة التحفظات الواردة في تقرير الخبير المحاسب**

تضمن تقرير الخبير المحاسب ست تحفظات تتعلق ب

1) غياب الجرد السنوي للأصول الثابتة؛
2) ضرورة إغلاق الحساب البنكي (الرصيد الدائن3.655,67درهم) وفقا لتعليمية بنك المغرب رقم 6814. وأشار إلى أنه سبق وطالب الحزب بإغلاقه في تقريره برسم السنة الماضية؛
3) عدم مسك وضعيات المقاربات البنكية؛
4) عدم إدراج مساهمات الأعضاء على مستوى المحاسبة؛
5) عدم دعم التعويض عن التنقل بأوامر القيام بمهمة وتقرير حول المهمة؛

6) عدم تبرير الدعم المقدم للمترشحين بمناسبة الانتخابات بتصاريح بالشرف للمستفيدين.

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور ونموذجي الموازنة وحساب العائدات والتكاليف المرفقين بالملحق رقم 2.

كما لم يقم الحزب، على مستوى حساب العائدات والتكاليف، بإدراج مبالغ الدعم التي منحت له خلال سنة 2021 برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية (858.207,83 درهم)، وكذا مصاريف هذه الحملات بمناسبة الاقتراعات المعنية (1.019.502,80 درهم)، وهو ما يخالف قاعدة "الشمولية" حيث أن الحزب ملزم بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا.

في نفس السياق، لم يتم ترحيل نفس أرصدة حسابات الموازنة الختامية لسنة 2020 خلال وضع موازنة سنة 2021، وذلك على مستوى الحسابات شيكات وقيم للتحصيل(الأصول) والبنوك والخزينة العامة والشيكات البريدية (الأصول) وموردون وحسابات مرتبطة(الخصوم)؛

لم يتم تنزيل المبلغ الواجب إرجاعه إلى الخزينة (35.366,15 درهم) ضمن الموازنة على مستوى الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

في هذا الإطار، وجب التذكير بأن عدم ترحيل أرصدة الدورة المحاسبية برسم السنة المالية 2020، يخالف قاعدة "عدم المساس بالموازنة" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية، الذي يقتضي أن موازنة افتتاح السنة هي موازنة الختام برسم السنة الماضية، وأن أرصدة حسابات الموازنة الختامية للسنة يتم نقلها عند افتتاح السنة الموالية، دون إدخال أي تصحيحات أو تعديلات على هذه الأرصدة. كما أن الحزب مطالب وفقا لقاعدة "الشمولية" بإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية التي يتم حصرها سنويا. ويجب كذلك على الحزب التقيد بالمقتضيات المحاسبية، ولاسيما بمبدأ "الوضوح" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، الذي يقتضي تسجيل جميع العمليات المحاسبية في الحسابات المناسبة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه.

- **صحة النفقات: إلزامية دعم صرف النفقات بوثائق الإثبات المطلوبة**

تبين من خلال فحص المعطيات الواردة في دفتر اليومية والكشوفات البنكية عدم دعم صرف نفقات كراء مقر الحزب بإقليم تاوريرت، بمبلغ إجمالي قدره 9.500,00 درهم، بعقد الكراء. كما لم يتم دعم أداء نفقات كراء مقر الحزب بعمالة فاس (10.000,00 درهم) لفائدة المكري. ولم يتم دعم صرف نفقات بمبلغ إجمالي قدره 51.390,91 درهم بوثائق الإثبات المطلوبة، وهي "6122 -مصاريف الوقود" (1.587,00 درهم) و"6125-مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم" (33.503,91 درهم) و"613 -أجور الوسطاء وأتعاب" (12.000,00 درهم) و" 614-انخراطات" (1.300,00 درهم) و"614-تكاليف الإشهار" (3.000,00 درهم).

➢ تتبع توصيات المجلس الواردة في تقرير 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020، والتي تتعلق بالحرص على تقديم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي وبالعمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب النهضة بما يلي:

- **الحرص على إرجاع الدعم غير المستعمل بمبلغ 35.366,15 برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021 إلى الخزينة؛**
- **الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية وفق النماذج المحددة بموجب القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره بموجب القرار المشترك رقم 2635.21؛**
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل معالجة التحفظات المثارة من طرف الخبير المحاسب والإدلاء بحساب سنوي مشهود بصحته بدون تحفظ؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة وإدراج كل العمليات المنجزة خلال السنة في السجلات المحاسبية والقوائم التركيبية؛**
- **العمل على دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات المطلوبة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

27. حزب المجتمع الديمقراطي

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب المجتمع الديمقراطي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 14 ماي 2022، أي خارج الأجل القانوني المحدد في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب خلال سنة 2021 ما قدره 1.383.236,91 درهم، وشملت:

- الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية: 909.097,19 درهم (65,72%)؛
- مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير: 468.750,00 درهم (33,89%)؛
- واجبات الانخراط والمساهمات: 4.500,00 درهم (0,33%).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب خلال نفس السنة ما قدره 1.366.462,23 درهم، وشملت:

- مصاريف الحملات الانتخابات: 909.028,00 درهم (66,52%).
- تكاليف التسيير: 457.434,23 درهم (33,48%)، مقابل 557.996,24 درهم سنة 2020 و503.277,38 درهم سنة 2019.

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم غير مستعمل إلى الخزينة (11.315,77 درهم)

استفاد الحزب، خلال سنة 2021، من دعم سنوي للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيره قدره 468.750,00 درهم، في حين بلغت نفقاته ما قدره 457.434,23 درهم عبارة عن نفقات التسيير. في هذا الصدد، لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه مبلغ دعم غير مستعمل قدره 11.315,77 درهم إلى الخزينة، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح له ومبلغ النفقات المشار إليه، وذلك خلافا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 التي تنص على أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يرجع تلقائيا إلى الخزينة كل مبلغ لم يستعمله من الدعم أو المساهمة التي تلقاها وفق أحكام المادتين 32 و34".

أشار الحزب في معرض جوابه إلى أنه قام بتبرير مبلغ الدعم السنوي كليا ولم يتبق في ذمة الحزب أي مبلغ لم يستعمل، وبالرجوع إلى حسابات الحزب وجد المحاسب أنه أغفل مجموعة من الوثائق التبريرية ولم يتم إدراجها بالدفاتر المحاسبية، وتم إرفاق الجواب بسبع (7) فاتورات بمبلغ إجمالي قدره 11.955,00 درهم موضوع مبلغ الدعم العمومي.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الدعم غير المستعمل المذكور هو حاصل الفرق بين مبلغ الدعم الممنوح للحزب ومجموع النفقات. ولاحتساب هذه النفقات، تستثنى التكاليف المحتسبة (مخصصات الاستهلاك والمخصصات) وكذا مبالغ الدعم التي يقوم الحزب بإرجاعها إلى الخزينة، باعتبار أن هذه المبالغ سبق أخذ قيمتها بعين الاعتبار ضمن عائدات الحزب حين تحصيل الحزب لإجمالي مبلغ الدعم، وعند إرجاعها يتم خصمها من نفس العائدات، وعليه يحدد مجموع نفقات تسيير الحزب برسم سنة 2021 في مبلغ 457.434,23 درهم؛

ووفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن

يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022. وعليه، فإن الحزب مطالب استنادا إلى مقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر، بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ الدعم غير المستعمل (11.315,77درهم).

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن تسع ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ3 أكتوبر 2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس يوم 8 نوفمبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية:

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يقم الحزب بإدراج مبلغ الدعم الواجب إرجاعه إلى الخزينة (11.315,77 درهم)، على مستوى الموازنة- الخصوم بالحساب رقم 445: "الدولة – دائنة ". كما تبين بأن حساب "الصندوق" يبرز أحيانا أرصدة دائنة، وهو ما يخالف مقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية التي لا تسمح بوجود رصيد دائن بالحساب المذكور.

وجوابا على الملاحظة، أشار الحزب إلى أنه قد استعمل كليا مبلغ الدعم الممنوح له لهذا لا يمكن إدراجه على مستوى الموازنة. مشيرا إلى أنه قد تم إغفال إدراج مجموعة من الوثائق التبريرية بالدفاتر المحاسبية. كما أرجع تسجيل أرصدة دائنة لحساب الصندوق إلى التأخر في التوصل بالدعم السنوي (بتاريخ 12 ماي2021) وغياب أحد المسؤولين على التوقيع على الشيك مما يجعل في بعض الأحيان أرصدة دائنة، وتسلم الحزب من بعض الممولين أحيانا فواتير غير مؤداة عنها يتم تسوية وضعيتها المالية في أجل لاحق.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه امتثالا لمقتضيات الدليل العام للمعايير المحاسبية، فإن رصيد حساب "الصندوق" لا يمكنه أن يكون دائنا بأي حال من الأحوال، كما يجب على الحزب إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب الأخذ بعين الاعتبار مجموع العمليات المحاسبية بما فيها ديون الحزب.

- **تحصيل الموارد: إلزامية احترام السقف القانوني للاستخلاص نقدا**

تلقى الحزب مبلغ 60.000,00 درهم نقدا بتاريخ 12 يوليو 2021، وهو ما يخالف مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية سالف الذكر والتي تنص على أنه "يجب أن يتم كل تسديد لمبلغ مالي لفائدة حزب سياسي تساوي أو تفوق قيمته 10.000,00 درهم بواسطة شيك بنكي أو شيك بريدي".

أشار الحزب إلى أنه لم يتلق هذا المبلغ دفعة واحدة وإنما تلقاه على شكل دفعات نقدية لأداء بعض المستحقات الانتخابية وتمويل مرشحيه وكذا مقدمي الخدمة وقد تمت كل عملية من هذه العمليات على حدة، وهذا الإجراء هو الحل الوحيد والمستعجل لأنه لم يبق على وضع التزكيات إلا شهر تقريبا. إلا أن المحاسب بين في دفتر الأستاذ المبلغ الإجمالي (60000.00 درهم) الذي تسلمه الحزب كأنه دفعة واحدة.

في هذا الإطار، تنبغي الإشارة إلى أنه لم يتم تقديم أي وثيقة مبررة لإثبات تسلم المبلغ على دفعات لا تساوي أو تتجاوز مبلغ 10.000,00 درهم

وجب التذكير في هذا الإطار بأن المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة، تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية مع الحرص على تضمين كل تسجيل محاسبي بيان مصدر العملية ومحتواها والحساب المتعلق بها ومراجع مستندات إثباتها.

- **صحة النفقات: دعم صرف نفقات بوثائق إثبات غير معنونة باسم الحزب**

تم دعم مصاريف الهاتف وتكاليف الماء والكهرباء، بمبلغ إجمالي قدره على التوالي 8.078,81 درهم و2.692,80 درهم، بفاتورات غير معنونة باسم الحزب، وبالتالي لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه.

> أشار الحزب في جوابه إلى أن هذه التكاليف تخص مقره بحيث أن فواتير الماء والكهرباء والهاتف تحمل عنوان المقر المركزي، وبأنه يعمل جاهدا في تحويل فواتير الهاتف والماء والكهرباء باسمه.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بتقديم ما يفيد أن هذه النفقات تخص مقراته ومعنونة باسمه، وفي غياب ذلك، لا يمكن تنزيل هذه النفقات ضمن تكاليـفه باعتبار أنها نفقات غير مبررة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

أوضح الحزب بأنه يعمل جاهدا لتحويل كل وثائق الإثبات باسمه تنفيذا لتوصية المجلس الواردة في تقريره حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية برسم الدعم العمومي لسنة 2020 والمتعلقة بالإدلاء بوثائق إثبات معنونة باسمه.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب المجتمع الديمقراطي بما يلي:

- **العمل على تقديم الحساب السنوي في الآجال القانونية، عملا بمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على إرجاع الدعم غير المستعمل بمبلغ 11.315,77 برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف التدبير عن سنة 2021 إلى الخزينة؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة ـ الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة – دائنة"؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك المذكور وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم المحاسبة التي تلزم الأحزاب بتسجيل العمليات المحاسبية مرتبة تبعا لتسلسلها الزمني عملية بعملية؛**
- **العمل على دعم صرف النفقات المنجزة بوثائق الإثبات المطلوبة في شكل فاتورات ومعنونة باسم الحزب؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص حساب " الصندوق".**

28. الحزب الديمقراطي الوطني

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم الحزب الديمقراطي الوطني حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 بتاريخ 8 يوليو 2022، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

لم تسجل أي موارد على مستوى حساب العائدات والتكاليف برسم السنة المالية 2021. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم صرف مبلغ الدعم العائد للحزب برسم هذه السنة بسبب عدم تسوية وضعيته تجاه الخزينة (رسالة وزير الداخلية رقم 4060/م.ش. إ بتاريخ 12 مايو2021).

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب برسم نفس السنة ما قدره 85.794,25 درهم، شملت:

- تكاليف التسيير:84.214,25 درهم (98,16%)، مقابل 32.179,00 درهم سنة 2020 و248.136,29 درهم سنة 2019؛
- اقتناء أصول ثابتة: 1.580,00 درهم (1,84%).

➢ عدم الإدلاء بما يثبت إرجاع مبلغ دعم إلى الخزينة (942.193,70 درهم)

لم يقدم الحزب ما يثبت إرجاعه إلى الخزينة مبالغ الدعم التالية:

- مبلغ قدره 651.991,70 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم غير مستحق، أي حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق المقدم له (750.000,00 درهم) والمبلغ العائد له (98.008,30 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات المادة 45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة 3 من المرسوم رقم 2.15.450 الصادر في 22 من رمضان 1436 (09 يوليو 2015) في شأن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة الجماعية والانتخابات العامة الجهوية وكذا في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس المستشارين؛
- ومبلغ قدره 290.202,00 درهم برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، سبق للمجلس أن صرح أنه مبلغ دعم لا يخص الحملة الانتخابية (226.817,00 درهم) أو لم يتم استعماله (63.385,00 درهم)، باعتبار أنه حاصل الفرق بين مبلغ المساهمة الكلي المقدم له (750.000,00 درهم) والمبلغ المصرح بصرفه (686.615,00 درهم)، وذلك خلافا لمقتضيات المادتين 43 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667 الصادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016) بتحديد الآجال والشكليات المتعلقة باستعمال مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات العامة لانتخاب أعضاء مجلس النواب.

وطبقا لمقتضيات المادتين 43 و45 من القانون التنظيمي رقم 29.11 والمادة الثالثة من المرسوم رقم 2.15.450 والمادة الخامسة من المرسوم رقم 2.16.667، فإن الحزب مطالب بأن يرجع إلى الخزينة مبلغ دعم بما مجموعه 942.193,70 درهم.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب غير سليمة تجاه الخزينة برسم السنة المالية 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 22سبتمبر2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. غير أنه لم يتم تقديم أي رد بشأن هذه الملاحظات. ويتعلق الأمر بالملاحظات التالية:

- **عدم الإدلاء بالجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والكشوفات البنكية**

لم يقدم الحزب الكشوفات البنكية للحساب المفتوح باسمه وكذا الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه.

في هذا الصدد، وجب التذكير بأنه يتعين الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك سالف الذكر، والتقيد بالمقتضيات المحاسبية الجاري بها العمل فيما يخص تعبئة الجداول المذكورة التي من شأنها أن تساهم في تكوين صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه ولوضعيته المالية وفائضه أو خصاصه.

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) سالف الذكر، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور. كما لم يقم الحزب بتنزيل مبالغ الدعم التي لم يتم إرجاعها بعد إلى الخزينة بما مجموعه 942.193,70 درهم ضمن الموازنة - الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة - دائنة".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب ملزم بإعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصوله وخصومه، وهو أمر يتعذر تحقيقه في غياب أخذ مجموع المعطيات المحاسبية بعين الاعتبار بما في ذلك ديون الحزب، وعليه يتعين على الحزب التقيد بالمقتضيات المحاسبية ذات الصلة.

- **صحة النفقات: العمل على دعم صرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية والتنظيمية**

لوحظ من خلال الوثائق المقدمة ضمن الحساب السنوي، أن النفقات المنجزة من طرف الحزب بمبلغ إجمالي قدره 83.326,00 درهم لم يتم دعم صرفها بأي وثائق إثبات. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحزب مطالب بتقديم كل الوثائق المكونة لحسابه السنوي للمجلس، بما في ذلك وثائق الإثبات، علم بأن إعداد قوائم تركيبية تعطي صورة أمينة لأصول الحزب وخصومه، يتعذر تحقيقه في غياب وثائق ومستندات إثبات النفقات المنجزة، وعليه يتعين على الحزب التقيد بالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

➢ تتبع توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتتبع التوصيات الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2020، ويتعلق الأمر بضرورة احترام أجل تقديم الحساب، والعمل على إرجاع مبالغ دعم إلى الخزينة، وتقديم الوثائق المكونة للحساب السنوي، والعمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والالتزام بتقديم وثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس الحزب الديمقراطي الوطني بما يلي:

- **الحرص على تقديم الحساب السنوي في الآجال المحددة استنادا إلى المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **العمل على إرجاع إلى الخزينة مبالغ الدعم غير المستحقة وغير المستعملة والتي تم صرفها في غير الغايات التي تخص الحملة الانتخابية برسم الدعم الممنوح للحزب بمناسبة استحقاقات سابقة؛**
- **الحرص على تقديم كل الوثائق المكونة للحساب السنوي وكذا الكشوفات المتعلقة بالحسابات البنكية للحزب؛**
- **العمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية؛**
- **التقيد بالمقتضيات المحاسبية فيما يخص إدراج مبالغ الدعم الواجب إرجاعها إلى الخزينة ضمن الموازنة ـ الخصوم بالحساب رقم 445 "الدولة ـ دائنة"؛**
- **الالتزام بتقديم وثائق إثبات لدعم صرف النفقات المنجزة في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة.**

29. حزب النهج الديمقراطي العمالي

عقد الحزب مؤتمره الخامس أيام 2 و23 و24 يوليوز 2022، حيث صادق المؤتمر على تغيير اسم الحزب ليصبح حزب "النهج الديمقراطي العمالي" عوض حزب النهج الديمقراطي.

➢ تقديم الحساب السنوي

قدم حزب النهج الديمقراطي العمالي حسابه السنوي برسم السنة المالية 2021 عبر المنصة الرقمية بتاريخ 10 ماي 2022، أي خارج الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما تم تتميمه وتغييره.

➢ موارد الحزب

بلغت موارد الحزب برسم سنة 2021 ما قدره 124.225,00 درهم، واقتصرت على واجبات الانخراط والمساهمات.

➢ نفقات الحزب

بلغت نفقات الحزب ما مجموعه 23.414,13 درهم، مقابل 11.475,00 درهم سنة 2020 و54.113,00 درهم سنة 2019. واقتصرت على تكاليف التسيير.

➢ وضعية الحزب تجاه الخزينة

وضعية الحزب سليمة تجاه الخزينة مع الإشارة إلى أنه لم يستفد من الدعم العمومي برسم سنة 2021.

➢ نتائج تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق الحساب السنوي وفحص صحة النفقات عن ست ملاحظات، قام المجلس بتوجيهها إلى المسؤول الوطني عن الحزب بتاريخ 27 سبتمبر2022، من أجل تقديم التبريرات اللازمة. ومن خلال الأجوبة التي توصل بها المجلس بتاريخ 20 أكتوبر من نفس السنة، تبين أن الحزب لم يقدم تبريرات كافية بخصوص الملاحظات التالية :

- **إلزامية تقديم الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية**

لم يدل الحزب بجرد للنفقات المنجزة برسم سنة 2021 وبوضعية المقاربات البنكية وكذا الوثائق المكونة لقائمة المعلومات التكميلية المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر.

- **مسك المحاسبة: ضرورة مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية**

لم يراع الحزب في مسك محاسبته الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1430 (23 أبريل 2009) المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه، خصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة ونماذج القوائم التركيبية المرفقين بالملحقين رقم 1 ورقم 2 للقرار المذكور.

كما لم يتم إدراج الدعم المقدم للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات بالمغرب بمبلغ 4.000,00 درهم على مستوى الحساب المخصص للإعانات الممنوحة للجمعيات والمؤسسات. في نفس السياق، قام

الحزب بتنزيل مبلغ 124.225,00 درهم على مستوى حساب "مبيعات المنتجات والخدمات" عوض إدراجه بحساب "واجبات الانخراط والمساهمات".

> قدم الحزب في جوابه نفس القوائم التركيبية المدلى بها سابقا مع إدخال التصحيح المتعلق بتنزيل مبلغ 124.225,00 درهم على مستوى حساب "واجبات الانخراط والمساهمات".

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا لمبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليه في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، فإن أي تصحيح لأخطاء محاسبية أو سهو يجب أن يتم على مستوى محاسبة السنة المالية التي تم خلالها اكتشاف الأخطاء المذكورة، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالسنة المالية 2022.

- **صحة النفقات: العمل على دعم صرف النفقات بوثائق إثبات تستوفي الشروط القانونية والتنظيمية**

تم دعم صرف نفقتين بمبلغ قدره على التوالي 6.000,00 درهم و5.500,00درهم بوثائق داخلية من طرف الحزب. لذلك وجب التذكير بأن النفقتين المذكورتين لا يمكن احتسابهما ضمن النفقات الصغرى المشار إليها في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية سالف الذكر، باعتبار أنهما لا تتعلقان بمصاريف يصعب تبرير صرفها بواسطة فواتير مضبوطة.

كما قدم الحزب فاتورات غير معنونة باسمه لتبرير أداء مصاريف الماء والكهرباء بمبلغ إجمالي قدره 1.151,43 درهم، وبالتالي لا يمكن إدراجها ضمن تكاليفه. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالتالي له كامل الحق في أن يقتني بعوض ويتملك ويتصرف في موارده المالية وأملاكه المنقولة والعقارية الضرورية لممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه، وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادتين 2 و30 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية. واعتبارا لذلك، وجب أن تخص هذه النفقات مقراته وتكون معنونة باسمه.

➢ تتبع تنفيذ توصيات المجلس بشأن حساب سنة 2020

لم يقدم الحزب أي توضيحات بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة بتقرير المجلس حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2020، ويتعلق الأمر بالحرص على تقديم الجرد وكل الوثائق المكونة لقائمة المعلومات التكميلية، والعمل على مسك المحاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، والالتزام بتقديم وثائق إثبات قانونية لدعم صرف النفقات المنجزة.

➢ توصيات المجلس

لكل ما سبق، يوصي المجلس حزب النهج الديمقراطي العمالي بما يلي:

- **الحرص على تقديم الحساب السنوي في الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية؛**
- **الحرص على الإدلاء بجميع الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية الواردة بالقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **مراعاة المقتضيات الخاصة بمسك المحاسبة المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 المتعلق بالمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية، لاسيما في ما يتعلق باستعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة؛**
- **التقيد بالمقتضيات والقواعد المحاسبية، ولا سيما مبدأ "تخصص الدورات المحاسبية" المنصوص عليها في الدليل العام للمعايير المحاسبية والمخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية كما تم تغييره وتتميمه؛**
- **الالتزام بتقديم وثائق الإثبات المطلوبة لدعم صرف النفقات المنجزة، وذلك في شكل فاتورات أو اتفاقيات أو بيانات أتعاب أو مستندات الإثبات المماثلة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، وكذا بالإدلاء بوثائق إثبات معنونة باسم الحزب.**

الملحقات

ملحق 1: توزيع الدعم العمومي في إطار تشجيع تمثيلية النساء خلال الفترة 2019-2021

السنة	مبلغ الدعم (بالدرهم)	المبالغ بذمة الحزب (بالدرهم)
2021	212.472,27	**4 أحزاب سياسية** - **حزب التقدم والاشتراكية (108.000,00 درهم)** - **حزب العدالة والتنمية (70.000,00 درهم)** - **الحزب الاشتراكي الموحد (25.124,10 درهم)** - **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (9.348,17 درهم)**
2020	195.000,00	**3 أحزاب سياسية** - **حزب الخضر المغربي (95.000,00 درهم)** - **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (50.000,00 درهم)** - **حزب الحركة الشعبية (50.000,00 درهم)**
2019	834.000,00	**9 أحزاب سياسية** - **حزب الأصالة والمعاصرة (100.000,00 درهم)** - **حزب الحركة الشعبية (100.000,00 درهم)** - **حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (100.000,00 درهم)** - **حزب جبهة القوى الديمقراطية (100.000,00 درهم)** - **حزب الإنصاف (100.000,00 درهم)** - **حزب التقدم والاشتراكية (99.000,00 درهم)** - **حزب الخضر المغربي (95.000,00 درهم)** - **حزب العدالة والتنمية (70.000,00 درهم)** - **الحزب الاشتراكي الموحد (70.000,00 درهم)**

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2019-2021

ملحق 2: توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2021 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				الموارد الذاتية				المجموع العام
	التدبير	تشجيع تمثيلية النساء	الحملات الانتخابية	المجموع	واجبات الانخراط والمساهمات	عائدات مالية	عائدات غير جارية أخرى	المجموع	
حزب التجمع الوطني للأحرار	5 456 952,41		92 311 843,39	**97 768 795,80**	34 402 000,00	31 388,14	1 484 589,27	**35 917 977,41**	**133 686 773,21**
حزب الأصالة والمعاصرة	12 626 660,37		67 605 287,76	**80 231 948,13**	5 965 652,00		47 411,63	**6 013 063,63**	**86 245 011,76**
حزب الاستقلال	6 320 783,21		60 446 482,28	**66 767 265,49**	6 380 000,00		3 279 672,00	**9 659 672,00**	**76 426 937,49**
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	3 476 519,97	9 348,17	26 015 642,64	**29 501 510,78**	2 623 501,00	0,07	2 432 800,00	**5 056 301,07**	**34 557 811,85**
حزب الحركة الشعبية	4 114 765,39		24 224 251,98	**28 339 017,37**	1 015 620,00		77,51	**1 015 697,51**	**29 354 714,88**
حزب التقدم والاشتراكية	937 500,00	108 000,00	17 190 820,95	**18 236 320,95**	7 525 502,47		30 513,79	**7 556 016,26**	**25 792 337,21**
حزب الاتحاد الدستوري	937 500,00		17 225 914,43	**18 163 414,43**	6 700 000,00		12 218,35	**6 712 218,35**	**24 875 632,78**
حزب العدالة والتنمية	15 816 818,66	70 000,00	12 087 783,55	**27 974 602,21**	18 987 459,38	127 945,41	463 532,91	**19 578 937,70**	**47 553 539,91**
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	468 750,00		5 580 195,72	**6 048 945,72**				**0,00**	**6 048 945,72**
حزب جبهة القوى الديمقراطية	468 750,00		3 242 796,43	**3 711 546,43**	28 000,00			**28 000,00**	**3 739 546,43**
الحزب الاشتراكي الموحد	468 750,00		2 204 642,78	**2 673 392,78**	58 155,00		55 010,00	**113 165,00**	**2 786 557,78**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	468 750,00		1 837 810,29	**2 306 560,29**	54 991,24		27 972,00	**82 963,24**	**2 389 523,53**
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	468 750,00		1 837 810,30	**2 306 560,30**	403 154,32		4 000,00	**407 154,32**	**2 713 714,62**
حزب الديمقراطيين الجدد	468 750,00		1 465 895,24	**1 934 645,24**				**0,00**	**1 934 645,24**
حزب البيئة والتنمية المستدامة	468 750,00		1 352 307,96	**1 821 057,96**	5 600,00			**5 600,00**	**1 826 657,96**
الحزب المغربي الحر			1 132 088,55	**1 132 088,55**	161 000,00			**161 000,00**	**1 293 088,55**
حزب الأمل	468 750,00		1 318 892,56	**1 787 642,56**				**0,00**	**1 787 642,56**
حزب الإنصاف	468 750,00	25 124,10	1 147 248,02	**1 641 122,12**	9 142,00			**9 142,00**	**1 650 264,12**
حزب الخضر المغربي	468 750,00		1 030 079,55	**1 498 829,55**	3 000,00		4,80	**3 004,80**	**1 501 834,35**
حزب الوحدة والديمقراطية	468 750,00		1 213 986,91	**1 682 736,91**				**0,00**	**1 682 736,91**
حزب الوسط الاجتماعي	468 750,00		1 011 096,42	**1 479 846,42**	110 000,00			**110 000,00**	**1 589 846,42**
حزب الإصلاح والتنمية	468 750,00		1 182 198,34	**1 650 948,34**				**0,00**	**1 650 948,34**
حزب الشورى والاستقلال	468 750,00		972 825,79	**1 441 575,79**				**0,00**	**1 441 575,79**
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	468 750,00		912 011,13	**1 380 761,13**				**0,00**	**1 380 761,13**
حزب النهضة والفضيلة	468 750,00		1 037 407,44	**1 506 157,44**				**0,00**	**1 506 157,44**
حزب العمل	468 750,00		933 905,18	**1 402 655,18**	37 200,00			**37 200,00**	**1 439 855,18**
حزب النهضة	468 750,00		858 207,83	**1 326 957,83**				**0,00**	**1 326 957,83**
حزب المجتمع الديمقراطي	468 750,00		909 097,19	**1 377 847,19**	4 500,00	889,72		**5 389,72**	**1 383 236,91**
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية									
الحزب الديمقراطي الوطني									
حزب العهد الديمقراطي									
حزب النهج الديمقراطي العمالي					124 225,00			**124 225,00**	**124 225,00**
حزب القوات المواطنة									
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية									
المجموع العام	**58 593 750,01**	**212 472,27**	**348 288 530,61**	**407 094 752,89**	**84 598 702,41**	**160 223,34**	**7 837 802,26**	**92 596 728,01**	**499 691 480,90**

ملحق 3: مؤشرات حول نجاعة عمليات إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 (بالدرهم)

الاستحقاقات الانتخابية المعنية/الدعم السنوي	2020		2021		2022	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراع 5 أكتوبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين					حزب التجمع الوطني للأحرار	759723,27
					حزب الحركة الشعبية	10 945,80
اقتراع 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية					حزب التجمع الوطني للأحرار	9 146 253,68
					حزب الوحدة والديمقراطية	131 023,44
					حزب الحركة الشعبية	39 228,44
اقتراع8 سبتمبر2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب					حزب العدالة والتنمية	2 893 000,00
					حزب التجمع الوطني للأحرار	1 071 704,16
					حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	87 988,87
					حزب العمل	66 094,82
					حزب الشورى والاستقلال	27 174,21
					حزب البيئة والتنمية المستدامة	25 743,96
					حزب الحركة الشعبية	8 375,94
					الحزب المغربي الحر	6 783,95
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب	حزب النهضة والفضيلة	277 000,00	حزب الحركة الشعبية	280 105,00	حزب التجمع الوطني للأحرار	984 848,38
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	151 764,61	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	150 000,00		
	حزب العمل	121 107,88				
	حزب المجتمع الديمقراطي	99 564,00				
	حزب الخضر المغربي	85 297,59				
	حزب الانصاف	83 112,91				
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	20 406,67				
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب التجمع الوطني للأحرار	1 400 000,00		
			حزب الحركة الشعبية	78 000,00		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	حزب الاستقلال	2 449 896,85	حزب الاستقلال	2 449 896,85	حزب الاستقلال	2 449 896,85
	حزب التجمع الوطني للأحرار	1 835 104,11	حزب الحركة الشعبية	848 631,66	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63
	حزب الحركة الشعبية	603 368,34	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	400 000,00	الحزب المغربي الحر	200 000,00
	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	265 288,85	الحزب المغربي الحر	400 000,00		
	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63	حزب التقدم والاشتراكية	204 914,63		
	حزب جهة القوى الديمقراطية	93 288,85				
	الحزب الاشتراكي الموحد	52 053,51				
اقتراعي 12 يونيو2009 لانتخاب أعضاء مجالس الجماعات و25 نوفمبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	683 296,02	حزب التجمع الوطني للأحرار	15 151,69
الدعم السنوي						
السنة المالية 2020			حزب جهة القوى الديمقراطية	145 634,28	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	49 866,49
			حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	80 230,74	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	4 711,93
			حزب الوحدة والديمقراطية	37 766,98	حزب البيئة والتنمية المستدامة	3 091,00
السنة المالية 2019	حزب الإصلاح والتنمية	12 000,00	حزب الحركة الشعبية	506 887,15		
			حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	11 845,68	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	95 560,81
السنة المالية 2018	حزب الانصاف	110 925,39				
	حزب جهة القوى الديمقراطية	104 199,84				
السنة المالية 2017	حزب الخضر المغربي	215 680,91				
	حزب الوسط الاجتماعي	146 739,65				
	حزب المجتمع الديمقراطي	65 286,46				
	حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	52 374,53				
	حزب البيئة والتنمية المستدامة	42 680,94				
المجموع	7 092 056,52		7 677 208,99		18 282 082,32	
مجموع 2021 - 2022	7 092 056,52		25 959 291,31			
المجموع العام	33 051 347,83					

ملحق 4: مبالغ الدعم التي لم تقم بعض الأحزاب السياسية بارجاعها إلى الخزينة إلى حدود أواخر ديسمبر 2022 حسب الاستحقاقات الانتخابية والسنوات المالية (بالدرهم)

الاستحقاق الانتخابي/الدعم السنوي	مبالغ دعم غير مستحقة		مبالغ دعم غير مستعملة أو مستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها		مبالغ دعم لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة	
	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ	الأحزاب السياسية	المبلغ
الاستحقاقات الانتخابية						
اقتراعات 8 سبتمبر 2021 لانتخاب أعضاء مجلس النواب والمجالس الجماعية والجهوية	حزب العدالة والتنمية	5.785.122,26	تجدر الإشارة إلى أن تحديد المبالغ غير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها أو التي لم يتم إثبات صرفها بوثائق الإثبات المطلوبة سيتم حصرها ضمن التقارير المتعلقة بفحص مستندات إثبات صرف مساهمة الدولة في الحملات الانتخابية للأحزاب المعنية			
اقتراع 7 أكتوبر 2016 لانتخاب أعضاء مجلس النواب			الحزب الديمقراطي الوطني	290 202,00	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حزب العهد الديمقراطي	616 579,56 240 000,00
اقتراع 2 أكتوبر 2015 لانتخاب أعضاء مجلس المستشارين			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	185 076,00		
اقتراع 4 سبتمبر 2015 لانتخاب أعضاء المجالس الجماعية والجهوية	الحزب المغربي الحر الحزب الديمقراطي الوطني	470138,47 651 991,70	الحزب المغربي الحر	94 495,68	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	421 311,41
الدعم السنوي						
السنة المالية 2021			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية حزب الخضر المغربي حزب الإصلاح والتنمية حزب الحرية والعدالة الاجتماعية حزب النهضة حزب المؤتمر الوطني الاتحادي حزب المجتمع الديمقراطي حزب الوحدة والديمقراطية	311 402,61 193 283,28 468750,00 53 418,86 35 366,15 31 987,00 11 315,77 10 491,71		
السنة المالية 2020			حزب الإصلاح والتنمية حزب الخضر المغربي حزب الانصاف	211 006,95 150 761,49 66 034,77		
السنة المالية 2017			حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	25 068,36		
المجموع	**6.907.252,43**		**2.138.660,63**		**1.277.890,97**	
المجموع العام	**10 323 804,03**					

ملحق 5: توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها برسم 2021 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	اقتناء أصول ثابتة	تكاليف التسيير												تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	الحملات الانتخابية	المجموع العام
		مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى								تكاليف المستخدمين	تكاليف مالية	مساعدات مالية للجمعيات	تكاليف مختلفة	مجموع تكاليف التسيير	
			تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات ومهام واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة								
حزب التجمع الوطني للأحرار	2 012 773,28	5 795 955,83	3 713 210,81	62 104,53	447 950,00	879 104,42		1 230 960,30	2 426 006,88	49,10	3 950 000,00	2 169,00	18 507 510,87		81 334 162,28	101 854 446,43
حزب الأصالة والمعاصرة	1 115 644,80	1 215 849,96	5 609 900,00	124 549,16	63 773,00	4 410 985,41		1 252 868,20	10 703 945,18	66 924,92	0,00	38 021,82	23 486 817,65		67 661 290,89	92 263 753,34
حزب الاستقلال	1 415 951,68	256 129,17	2 889 685,03	260 662,41	84 500,00	10 359 031,26		1 207 833,06	1 588 024,38		835 103,86	65 947,60	17 546 916,77		60 154 653,68	79 117 522,13
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	256 916,00	131 155,70	199 660,00		437 460,00	237 840,67	166 595,00	871 211,59	1 734 753,26	54 529,27	30 000,00	9 720,47	3 872 925,96		31 695 188,44	35 825 030,40
حزب الحركة الشعبية	589 183,61	478 888,61	516 144,08	96 547,13	153 142,80	290 347,11		737 989,57	1 494 419,68			609 805,87	4 377 284,85		24 165 701,80	29 132 170,26
حزب التقدم والاشتراكية		133 011,25	11 600,00	20 972,80	30 000,00	322 183,77		339 514,34	580 667,68	1 233 579,04		2 265 854,05	4 937 382,93		21 628 598,88	26 565 981,81
حزب الاتحاد الدستوري		54 613,53	429 310,00	786,50	106 000,00	261 810,50		56 836,66	788 951,61	102 113,00		108 795,80	1 909 217,60		17 224 728,39	19 133 945,99
حزب العدالة والتنمية	1 948 867,12	1 529 251,56	2 314 825,34	674 760,46	306 660,00	1 841 664,21		9 428 480,51	14 926 385,77	25 539,14	52 100,00	236 246,50	31 335 913,49		41 560 290,20	74 845 070,81
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		119 002,63			4 000,00	16 160,00		16 782,45				402 700,33	558 645,41		5 977 324,74	6 535 970,15
حزب جبهة القوى الديمقراطية		5 086,84	6 000,00	7 107,00	84 260,00	196 910,41		199 236,24					498 600,49		3 261 599,42	3 760 199,91
الحزب الاشتراكي الموحد	97 108,00	71 950,29	86 267,83	3 325,00	9 600,00	64 786,26		23 373,96	80 919,00			153 228,49	493 450,83		2 253 697,68	2 844 256,51
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي		57 395,04	106 600,00	3 012,00	40 900,00	89 413,80		9 840,80	215 137,50			80 230,74	602 529,88		1 847 600,40	2 450 130,28
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	30 900,00	102 173,12	185 850,00		25 800,00	46 081,00		4 141,92	84 961,96				449 008,00		1 871 296,10	2 351 204,10
حزب الديمقراطيون الجدد		13 069,07	96 000,00		0,00	12 004,20	154 120,00	8 152,80	187 479,00	1 749,00			472 574,07		1 482 134,57	1 954 708,64
حزب البيئة والتنمية المستدامة	46 210,00	11 009,51	338 300,91	11 020,00	30 000,00	40 465,00		38 191,01	62 708,00			4,00	531 698,43		1 326 476,00	1 904 384,43
الحزب المغربي الحر	128 000,00		130 000,00					8 270,02					138 270,02		1 125 304,60	1 391 574,62
حزب الأمل	9 000,00	177 623,64	167 760,00	14 850,00		79 991,15		19 261,18					459 485,97	249 977,80	1 323 611,57	2 042 075,34
حزب الإنصاف		124 754,09	66 000,00	285,50		91 143,35		241 139,50	61 358,40			66 034,77	650 715,61		1 507 126,22	2 157 841,83
حزب الخضر المغربي		24 086,51	153 600,00	2 350,00		15 638,02	7 553,00	10 359,99	61 879,20				275 466,72		1 958 025,80	2 233 492,52
حزب الوحدة والديمقراطية		49 808,28	188 898,00	1 950,00	30 870,00	144 240,71			41 757,68			169 662,22	627 186,89		1 087 892,21	1 715 079,10
حزب الوسط الاجتماعي		119 704,10	102 900,00	3 005,50	7 500,00	800,00	14 875,00	22 288,32	197 345,78				468 418,70		1 501 348,87	1 969 767,57
حزب الإصلاح والتنمية															706 017,27	706 017,27
حزب الشورى والاستقلال		275 334,98	118 000,00			95 898,44		7 818,45					497 051,87		1 169 487,80	1 666 539,67
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية		11 840,63	145 330,00		24 000,00	19 232,00	23 000,00	44 759,89	147 152,12			333 572,26	748 886,90		1 080 580,56	1 829 467,46
حزب النهضة والفضيلة		3 375,26	99 620,00		27 000,00	55 054,00		18 614,97	289 860,00	1 793,00	7 800,00		503 117,23		1 041 224,00	1 544 341,23
حزب العمل		1 300,00	26 282,47			13 400,00			471 000,00	2 072,57		8 400,00	522 455,04		1 023 692,00	1 546 147,04
حزب النهضة		200 181,91	179 600,00		24 000,00	15 409,58		14 192,36					433 383,85		1 019 502,80	1 452 886,65
حزب المجتمع الديمقراطي		9 307,03	140 640,00		15 000,00	63 686,23	18 181,20	56 036,61	153 500,00	1 082,62			457 433,69		909 028,54	1 366 462,23
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية																
الحزب الديمقراطي الوطني	1 580,00	4 055,00		98,00	3 600,00	1 710,00	73 863,00	888,25					84 214,25			85 794,25
حزب العهد الديمقراطي																
حزب النهج الديمقراطي العمالي		1 151,43				13 460,00		4 302,70			4 500,00		23 414,13			23 414,13
حزب القوات المواطنة																
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية																
المجموع	7 652 134,49	10 977 064,97	18 021 984,47	1 287 385,99	1 956 015,80	19 678 451,50	458 187,20	15 873 345,65	36 298 213,08	1 489 431,66	4 879 503,86	4 550 393,92	115 469 978,10	249 977,80	378 897 585,71	502 269 676,10

ملحق 6: تطور حصص الأحزاب السياسية من مجموع النفقات المنجزة خلال الفترة 2019-2021 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية	2019		2020		2021 (*)	
حزب التجمع الوطني للأحرار	46 108 379,27	32%	27 213 233,58	22%	20 520 284,15	17%
حزب الأصالة والمعاصرة	14819683,46	10%	27 304 789,74	22%	24 602 462,45	20%
حزب العدالة والتنمية	38 747 122,28	27%	29 973 172,44	25%	33 284 780,61	27%
حزب الاستقلال	19212608,92	13%	15 996 303,91	13%	18 962 868,45	15%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 454 911,45	3%	4 140 101,21	3%	4 129 841,96	3%
حزب الحركة الشعبية	4850772,46	3%	3 607 878,24	3%	4 966 468,46	4%
حزب التقدم والاشتراكية	3 178 713,07	2%	2 677 350,30	2%	4 937 382,93	4%
حزب الإتحاد الدستوري	1388685,84	1%	1 537 208,89	1%	1 909 217,60	2%
المجموع (8 أحزاب)	132 760 876,75	91%	112 450 038,31	92%	113 313 306,61	92%
باقي الأحزاب السياسية (21 حزبا)	12967442,04	9%	9 616 400,17	8%	10 058 783,78	8%
المجموع العام	**145 728 318,79**	**100%**	**122 066 438,48**	**100%**	**123 372 090,39**	**100%**

(*) النفقات المنجزة خارج مصاريف الحملات الانتخابية برسم اقتراعات 2021

المصدر: الحسابات السنوية للأحزاب السياسية 2019-2021

ملحق 7: النقائص المسجلة بخصوص إثبات صرف النفقات المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021 (بالدرهم)

الأحزاب السياسية		مجموع النفقات	نفقات لم يتم بشأنها تقديم وثائق الإثبات المطلوبة		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات غير كافية		نفقات تم بشأنها تقديم وثائق إثبات في غير اسم الحزب		المجموع	
			المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
1	حزب العدالة والتنمية	33 284 780,61	3 296 358,00	9,90%					**3 296 358,00**	**9,90%**
2	حزب الاستقلال	18 962 864,45	672 266,10	3,55%			52 874,27	0,28%	**725 140,37**	**3,82%**
3	حزب الاتحاد الدستوري	1 909 217,60	511 124,00	26,77%					**511 124,00**	**26,77%**
4	الحزب المغربي الحر	266 270,02					160 000,00	60,09%	**160 000,00**	**60,09%**
5	حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	558 645,41	145 684,60	26,08%					**145 684,60**	**26,08%**
6	حزب النهضة والفضيلة	503 117,23					93 178,73	18,52%	**93 178,73**	**18,52%**
7	الحزب الديمقراطي الوطني	85 794,25	83 326,00	97,12%					**83 326,00**	**97,12%**
8	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	4 129 841,96	55000	1,33%					**55 000,00**	**1,33%**
9	حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	479 908,00			18 272,00	3,81%			**18 272,00**	**3,81%**
10	حزب النهج الديمقراطي	23 414,13			11 500,00	49,12%	1 151,43	4,92%	**12 651,43**	**54,03%**
11	حزب الوسط الاجتماعي	468 418,70	9 213,86	1,97%			1926,01	0,41%	**11 139,87**	**2,38%**
12	حزب المجتمع الديمقراطي	457 433,69					10 771,61	2,35%	**10 771,61**	**2,35%**
13	حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	602 529,88			9 500,00	1,58%			**9 500,00**	**1,58%**
14	حزب الخضر المغربي	275 466,72			8 386,00	3,04%			**8 386,00**	**3,04%**
15	حزب الانصاف	650 715,61					2 404,09	0,37%	**2 404,09**	**0,37%**
المجموع		**62 658 418.26**	**4 772 972,56**	**7,62%**	**47 658,00**	**0,08%**	**322 306,14**	**0,51%**	**5 142 936,70**	**8,21%**

ملحق 8: وضعية احترام الأجل القانوني لتقديم الحسابات السنوية من طرف الأحزاب السياسية برسم 2021

الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية داخل الأجل القانوني

الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم
1. حزب التجمع الوطني للأحرار	23 مارس 2022
2. حزب الوحدة والديمقراطية	28 مارس 2022
3. حزب الوسط الاجتماعي	29 مارس 2022
4. حزب النهضة والفضيلة	30 مارس 2022
5. حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	30 مارس 2022
6. حزب الأصالة والمعاصرة	31 مارس 2022
7. حزب الاستقلال	31 مارس 2022
8. حزب الحركة الشعبية	31 مارس 2022
9. حزب الاتحاد الدستوري	31 مارس 2022
10. حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	31 مارس 2022
11. حزب التقدم والاشتراكية	31 مارس 2022
12. حزب الديمقراطيين الجدد	31 مارس 2022
13. حزب الشورى والاستقلال	31 مارس 2022
14. حزب جبهة القوى الديمقراطية	31 مارس 2022
15. حزب العمل	31 مارس 2022
16. حزب الإنصاف	31 مارس 2022
17. حزب النهضة	31 مارس 2022
18. حزب البيئة والتنمية المستدامة	31 مارس 2022

الأحزاب التي قدمت حساباتها السنوية خارج الأجل القانوني

الأحزاب السياسية	تاريخ التقديم	عدد أيام التأخير
1. حزب العدالة والتنمية	06 غشت 2022	128 يوما
2. الحزب الديمقراطي الوطني	08 يوليو 2022	69 يوما
3. الحزب الاشتراكي الموحد	08 يوليو 2022	69 يوما
4. الحزب المغربي الحر	03 يونيو2022	64 يوما
5. حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	23 ماي 2022	53 يوما
6. حزب المجتمع الديمقراطي	14 ماي 2022	44 يوما
7. حزب النهج الديمقراطي العمالي	10 ماي 2022	40 يوما
8. حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	27 أبريل 2022	27 يوما
9. حزب الخضر المغربي	20 أبريل 2022	20 يوما
10. حزب الأمل	16أبريل 2022	16 يوما
11. حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	01 أبريل 2022	يوم واحد

ملحق 9: أبرز التحفظات المسجلة من طرف الخبراء المحاسبين على حسابات الأحزاب السياسية المعنية

الحزب	محتوى التحفظات
حزب الاستقلال	- عدم تسجيل التكاليف المحتسبة كمخصصات الاستهلاك ولمواجهة تكاليف أو مخاطر، بحيث لا يتم تسجيل سوى العمليات والتدفقات المالية الفعلية؛ - عدم إخضاع وضعية مفتشي الحزب وكذا العاملين بمختلف المفتشيات عبر التراب الوطني لقانون الشغل على غرار مستخدمي مركز الحزب، حيث لا يتم صرف سوى تعويضات وتكاليف النقل والكراء للمفتشين المذكورين؛ - استغلال الحزب لعقارات باعتبارها في ملكيته، في حين أن سندات ملكيتها تحمل أسماء أمناء عامين أو أطر عليا سابقين، كما أن الحزب يمتلك عقارات تم تسجيلها بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية غير أنه لم يقم بعد بتحديد قيمتها.
الحركة الشعبية	- عدم احتساب أي مخصصات لمواجهة المخاطر والتكاليف بشأن دين للحزب اتجاه أحد البنوك المغربية بمبلغ قدره 1.238.513,36 درهم، مما نتج عنه خفض حجم المخصصات المذكورة والرفع من مستوى "صافي الدخل" و"رؤوس الأموال الذاتية" للحزب بنفس المبلغ.
حزب جبهة القوى الديمقراطية	- عدم تسجيل مخصصات تخص سندات المساهمة بمبلغ قدره 2,8 مليون درهم؛ - عدم تسجيل مخصصات تخص "مدينين آخرين" بمبلغ قدره 313.139,00 درهم؛ - عدم تصحيح الوضعية الصافية المتواجدة في خصوم الحسابات؛ - عدم إخضاع بعض فواتير الحملة الانتخابية لمسطرة التفاوض مع الموردين؛ - غياب سندات الطلب وسندات الاستلام مصادق عليها من طرف الإدارة والمتعلقة ببعض الفواتير.
الحزب المغربي الحر	- قيام المنخرطين بتقديم مساهمات عينية دون إرفاقها بتقرير مصادق عليه من طرف خبير؛ - عدم وضع الحزب لمسطرة خاصة بالهبات المتوصل بها.
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	- إثبات صرف النفقات الصغرى الخاصة ببعض المترشحين والتي يبلغ مجموعها (25.307,00 درهم) بوثائق إثبات على شكل سندات أو فاتورات لا تستوفي جميع الشروط القانونية كالتعريف الضريبي؛ - تجاوز الدعم المقدم لثمان مترشحين مجموع النفقات المصرح بصرفها، وذلك بمبلغ إجمالي قدره 12.595,20 درهم يتعين سداده.
حزب النهضة	- غياب الجرد السنوي للأصول الثابتة؛ - ضرورة إغلاق الحساب البنكي (الرصيد الدائن3.655,67درهم) وفقا لتعليمية بنك المغرب رقم 6814.؛ - عدم مسك وضعيات المقاربات البنكية؛ - عدم إدراج مساهمات الأعضاء على مستوى المحاسبة؛ - عدم دعم التعويض عن التنقل بأوامر القيام بمهمة وتقرير حول المهمة (compte rendu de la mission)؛ - عدم تبرير الدعم المقدم للمترشحين بمناسبة الانتخابات بتصاريح بالشرف للمستفيدين.